



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أحمد دراية - أدرار -

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي



# جهود ابن مالك في تيسير علم التصريف (لامية الأفعال أنموذجا)

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي

تخصص: تعليمية اللغات

إشراف:

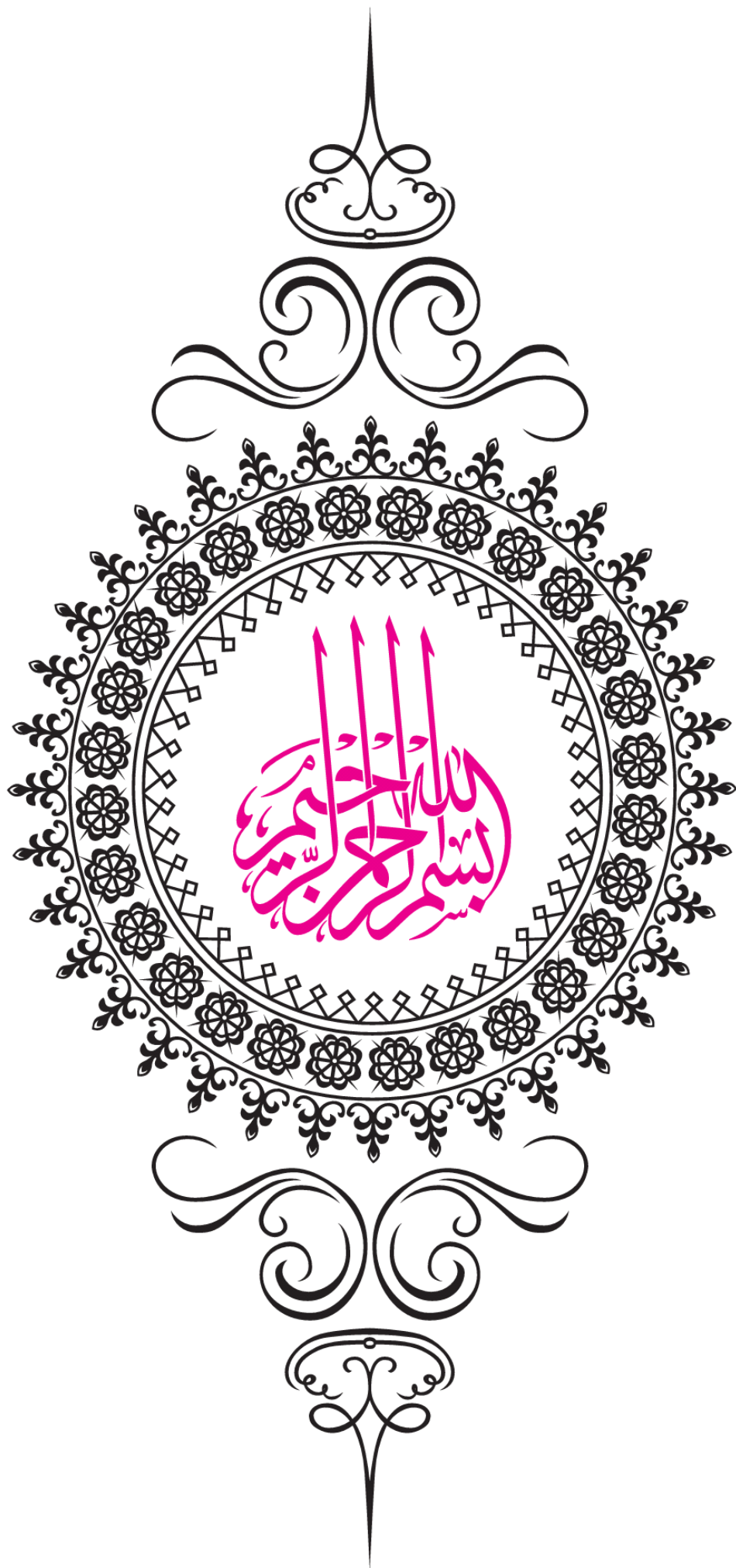
أ. علال دوادي

إعداد الطالب:

جمال بوراس

السنة الجامعية

١٤٤٠هـ - ١٤٤١هـ / ٢٠١٩م - ٢٠٢٠م



# إهداء

إلى من سهرت لأجلي، وتكبّدت عناء جهلي وطيشي، وشاركتني

المُرّ والحلو في عيشي... والدتي الغالية .

وإلى رفيقة دربي، وصاحبتني في حلّي ورَحلي... زوجتي .

إلى كل من أهتمّه أمري وسعى في صلاح نفسي...

أهدي لهم ثمرة جهدي ونتاج كلمي وفكري.

## شكر وتقدير

قال الله ﷻ: رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴿١٩﴾ [النمل: ١٩]

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «مَنْ لَمْ يَشْكُرِ النَّاسَ، لَمْ يَشْكُرِ اللَّهَ» [مسند أحمد: ١٨٤٤٩]

فأحمد الله ﷻ وأشكره أولاً وآخراً على ما منَّ به وفضل من إتمام هذا العمل المتواضع الذي أوجوه أن يكون قد قدمت فيه شينا يذكر ثمة هذه اللغة العظيمة العريقة لغة القرآن والسنة، وأشكر كل من أسهم في هذا العمل وعلى رأسهم الوالدین الكريمین والإخوة الاعزاء والزوجة الوفية، كما لا أنسى شخي الفاضل سالم موريرا الأوراري حفظه الله الذي درست على يديه نظم "لامية الأفعال" بالسند المتصل لي المؤلف ابن مالك رحمه الله، وأستاذي الفاضل علول وودوي الذي أشرف على هذا العمل بإشراف الأمانة، بالنظر والتدقيق والتصحيح، جزاهم الله خيراً الجزاء.

# مقدمة



## مقدمة

الحمد لله خالق الإنسان، ملهم الفصاحة والبيان، ومصرف الآيات في الأكوان، والصلاة والسلام على خير ولد عدنان، نبينا محمد المرسل بأفضل لسان يسر الله به القرآن، بشرى للمتقين بالجنان وتحذيرا للغاوين من النيران، وعلى آله وصحبه القدوة الكرام، وعلى التابعين ومن تبعهم بإحسان أما بعد : فإنه ما من نبي إلا وأرسل بلسان قومه ليبين لهم ما يحذرون، بامثال الأوامر واجتناب النواهي، وهذا من تيسير الله سبحانه لتعليم خلقه، لأن من خوطب بلغته التي يفهمها كان التواصل معه أجدى وأيسر، وأما غير العرب ممن خاطبهم القرآن ودخلوا في دين الإسلام فإنهم تبع لهم في لغتهم، فلا يحصل لهم هذا الفهم حتى يتعلموا العربية، ويأخذوا منها نصيبا وافرا تستقيم به ألسنتهم، ويقيموا به شعائر دينهم، لكن هذا الأمر لم يدم طويلا بعد مجيء الإسلام، وبعد أن اختلط العرب بالعجم، وسرى إليهم اللحن، وحُشي على كتاب الله من التحريف، واحتاج العربي إلى من يعلمه لغته، فانبرى علماء هذه الأمة إلى تدوين اللغة من مظانها الأصيلة، واستنباط قواعدها المتينة، منتحين سمت كلام العرب الأوائل، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم وإن شدد بعضهم عنها زُددَ به إليها، وصار هذا النوع من العلوم يعرف بعلم النحو وهو يشمل الإعراب والتصريف، وقد جمعت فيه الكتب وصنفت المصنفات، غير أنه ومع مرور الزمن استشعر العلماء صعوبة هذا العلم ورأوا من الطلبة عزوفا وإعراضا عن تعلمه، فخاضوا فيه بأنواع التيسير والتذليل، كل بحسب علمه وتخصصه، وقد نال علم التصريف حظا وافرا من هذا التيسير، عبر أزمنة مختلفة، وبطرائق شتى، كان الشُّعْرُ التعليمي أهمها.

ومن ضرب فيه بسهم وافر، الإمام الأوحى والعالم الأورع جمال الدين ابن مالك، إمام العربية وصاحب التصانيف البهية التي طار بها الركبان، وانتشرت في كل مكان، واستفاد منها القاصي والدان، حتى صار مثلا يُقتدى به في التعليم، يشهد له بذلك إرثه الذي لا يزال نَبعا صافيا يردده كل طالب للعربية بشتى علومها.

ومن ذلك الإرث الذي خلفه، نظم "لامية الأفعال" في علم التصريف، والذي يُعدُّ من أهم ما صنّف في هذا العلم، وللتعريف على ماهية التيسير في علم التصريف، وما هي الدواعي المفضية إليه؟ والضوابط المراعاة فيه؟ وفيم تمثلت جهود ابن مالك في التيسير من خلال نظم "لامية الأفعال"؟ جاء هذا البحث للإجابة

عن هذه التساؤلات المهمة، وليبرز جانباً مشرقاً لعالم من علماء هذه الأمة في أهمّ مقوماتها ألا وهو لغتها العربية الشريفة. فكان عنوان هذه المذكرة "جهود ابن مالك في تيسير علم التصريف - لامية الأفعال أمودججا -".

وقد كان لهذا البحث دوافع عدّة، ولاختياره أسباب جمّة أوجزها في ما يلي :

- ١- أهمية علم التصريف والمكانة التي يحظى بها بين العلوم.
- ٢- يعتبر عصر ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) عصر التيسير بحقّ، ففيه عاش أساطين علم النحو الذين ذلّلوا صعابه وشرحوا قواعده، كابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) صاحب "الشافية في التصريف" ورضي الدين الأستراباذي (ت ٦٨٦ هـ) و أحمد بن الحسين الجاربردي (ت ٦٤٧ هـ) من شراحها، وفيه عاش الزنجاني (ت ٦٥٥ هـ) صاحب "تصريف العزي"، و ابن عصفور حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس (ت ٦٦٩ هـ) صاحب "الممتع في التصريف"، وأبو حيان الأندلسي أيضاً (ت ٧٤٥ هـ) صاحب التصانيف، وغيرهم من علماء النحو الذين أسهموا إسهاماً بالغاً في تيسير التصريف.
- ٣- أهمية نظم "لامية الأفعال" من بين الكتب في تعلّم التصريف.
- ٤- سبب تعليمي وهو تصويب وتصحيح الأخطاء الشائعة والناجئة عن إهمال مادة التصريف، وبالأخص في المؤسسات التربوية والتعليمية عندنا.
- ٥- الارتباط المباشر بين التيسير والتعليمية.

ومن خلال هذه الأسباب تظهر مدى أهمية هذا الموضوع، وأنّ تسليط الضوء على بعض جوانبه قد ينير الطّريق أمام المتعلمين الراغبين في التيسير، بل إنّه سيعطي دفعة للتعليم من خلال اقتراح هذه المنظومة كمتن تعليمي، يحقق الهدف المنشود في فهم علم التصريف وإتقانه.

وقد اعتمدت عدّة فرضيات للوصول إلى أجوبة منطقية لإشكالية البحث، ولتعييني في تجاوز صعوباته وهي:

- إنّ التيسير سببه وجود الصعوبة في علم التصريف.
- النظم طريقة من طرق التيسير القديمة والحديثة، وهو أيسر من النثر في الحفظ والضبط.
- "لامية الأفعال" أمودجج ميسر في علم التصريف، بذل فيها صاحبها جهداً مشكوراً في هذا الميدان.

ولعلَّ الجواب بإثبات هذه الفرضيات أو نفيها يأتي في ثنايا هذا البحث الذي ارتأيت له أن يسير وفق المنهج الوصفي للوصول إلى تفسيرات منطقية، ومن خلال خطة قوامها فصلان؛ فصل نظري وآخر تطبيقي، وفي كل فصل مبحثان وتحت كل مبحث ثلاثة مطالب.

كان الفصل الأول تحت عنوان " تيسير علم التصريف، الدواعي والضوابط"، وتطرق فيه لتعريف التصريف وبيان أهميته وكذلك التيسير مع ذكر الدواعي والضوابط لتيسير علم التصريف، وأما الفصل الثاني فعنوانه بـ" مظاهر تيسير علم التصريف في "لامية الأفعال" ، وتطرق فيه لترجمة الإمام مالك رحمه الله، ودوره في التيسير مع ذكر منهجه وأهمِّ العوامل التي ساعدته في ذلك، لِأُنْهِيَ البحث بخاتمة ذكرت فيها أهم نتائج البحث.

وقد اعتمدت في هذا البحث على أهم المصادر التي اعتنت بعلم التصريف قديماً، والتي من أبرزها المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني " لابن جني و "الممتع في التصريف" لابن عصفور وكتب ابن مالك كـ"شرح التسهيل" و"الخلاصة" وكتاب "فتح الأفعال وحل الإشكال شرح لامية الأفعال" لبحرق اليماني، ومن الكتب الحديثة كتاب "شذا العرف في فن الصرف" لأحمد حملاوي و" تيسير العربية بين القديم والحديث" لعبد الكريم خليفة، و" تدريس فنون اللغة العربية" لعلي أحمد مدكور.

وكأني بحث علميِّ فإنَّ صاحبه يتلقى صعوبات عديدة، ومما تلقيته في هذا البحث هو قلة المراجع التي تتكلم عن التيسير في التصريف، فإنَّ جُلَّ من تكلم عن التيسير في النحو، جعل جانب الدراسة في الإعراب فقط، وأما جانب التصريف فقد أُغْفِل من دراسات التيسير مع أنَّ أهميته لا تقل عن أهمية الإعراب، فقد قيل "إن الصرف أم العلوم والنحو أبوها"، وهناك صعوبات أخرى تتعلق بالأنموذج المدروس، ومنها: إبراز مظاهر التيسير فيه، مع أنَّ ابن مالك رحمه الله قد أخلَّى مقدمته من ذكر ما يشير إلى وجود هذه التبية، كما أن شرحه عليه لا أثر له، مما يجعل الباحث يستنبط مظاهر التيسير من خلال الدِّراسة والمقارنة مع باقي المصنفات لابن مالك والتي تفتقر إلى التأريخ أيضاً مما زاد البحث صعوبة، فلا يدرى موقع هذا النظم منها. وفي الأخير أسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه وابتغاء مرضاته، إنه جواد كريم وبالإجابة جدير.



# الفصل الأول

## تيسير علم التصريف، الدواعي والضوابط

المبحث الأول: علم التصريف، تعريفه وأهميته.

المبحث الثاني دواعي وضوابط تيسير علم التصريف

## الفصل الأول : تيسير علم التصريف، الدواعي والضوابط.

### المبحث الأول : علم التصريف، تعريفه وأهميته.

#### المطلب الأول: تعريف علم التصريف لغة واصطلاحاً.

أ- لغة: التصريف مصدر على وزن "تفعيل" من الفعل (صَرَّفَ)، وهو في اللغة مطلق التغيير والتحويل.

يقال: «صَرَّفَ الشيء: أَعْمَلَهُ فِي غَيْرِ وَجْهِ كَأَنَّهُ يَصْرِفُهُ عَن وَجْهِ إِلَى وَجْهِ، وَتَصَرَّفَ هُوَ. وَتَصَارِيفُ الْأُمُورِ: تَحَالِيفُهَا، وَمِنْهُ تَصَارِيفُ الرِّيحِ وَالسَّحَابِ. وَتَصْرِيفُ الرِّيحِ صَرْفُهَا مِنْ جِهَةٍ إِلَى جِهَةٍ»<sup>(١)</sup>. ومنه قوله تعالى: ﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيحِ﴾ [البقرة-١٦٤-] أي: تغييرها.

وأصله (تَصَرَّفْتُ) براءين؛ «لأن فعله صَرَّفَ بِشَدِّ الرَّاءِ، وَيَجِبُ اشْتِمَالُ الْمَصْدَرِ عَلَى جَمِيعِ حُرُوفِ فَعْلِهِ، أُبْدِلَتِ الثَّانِيَةُ يَاءً مِنْ جِنْسِ حَرَكَةِ مَا قَبْلَهَا وَحُصِّتْ بِذَلِكَ لِأَنَّ ثِقَلِ التَّكْرَارِ إِنَّمَا حَصَلَ بِهَا»<sup>(٢)</sup>، وهكذا كل ما وازنه كتقديس وتكريم وتفضيل، غير أن إبدال الراء ياء غير مُطَرِّد.

ب- اصطلاحاً: أما التصريف في الاصطلاح فقد عرفه العلماء عدة تعاريف، نذكر منها تعريف ابن جني في كتابه "المنصف" حيث قال: «التصريف إنما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى، مثال ذلك أن تأتي إلى "ضَرَبَ" فتبني منه مثل "جَعَفَر" فتقول: "ضَرَبَ"، ومثل "قَمَطَر": "ضَرَبَ"، ومثل "دِرْهَم": "ضَرَبْتُ"، ومثل "عَلِم": "ضَرَبَ"، ومثل "ظَرَف": "ضَرَبَ"، أفلا ترى إلى تصريفك الكلمة على وجوه كثيرة»<sup>(٣)</sup>.

إذن فالتصريف عند ابن جني يوافق التفسير اللغوي للتصريف، إلا أن ذلك عام، وهذا تغيير خاص بالكلمة.

(١) محمد ابن منظور الإفريقي، لسان العرب، دت، ط ٣، ١٤١٤ هـ، دار صادر، بيروت، ج ٩، ص ١٨٩.

(٢) محمد بن مصطفى الحضري الشافعي، حاشية الحضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج ٣، ص ٢٠٦.

(٣) أبو الفتح عثمان بن جني، المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، (إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين)، ط ١،

١٣٧٣ هـ، دار إحياء التراث القديم، ص ٣، ٤.

وقد عرّفه ابن الحاجب تعريفا مختصرا في "الشافية" بقوله: «التصريف علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب»<sup>(١)</sup>. فجعله علما مستقلا بذاته. وقوله بالأصول أي القواعد التي يعرف بها أحوال أبنية الكلم في حد ذاتها فأخرج منها أحوال أواخر الكلم والتي يدرسها الإعراب.

ومن خلال هذا التعريف يظهر لنا الفصل بين علم التصريف والإعراب يجعله قسما من النحو، وهذا يدل عليه أيضا صنيعه في التأليف حيث خصص كتاب "الكافية" ليدرس فيه مسائل الإعراب وبناء الجمل، بينما خصص كتاب "الشافية" لبناء الكلمة، لكنه بالرغم من هذا التقسيم إلا أنه بقي يعده قسما من النحو لا قسيما له<sup>(٢)</sup>. وهذه مرحلة متأخرة من المراحل التي مر بها علم التصريف بعدما كان لا ينفك فيها عن النحو.

ونجد أن ابن مالك قد سار على خطى ابن الحاجب في هذا التعريف في كتابه "التسهيل"، فقال في تعريفه: «التصريف علم يتعلّق ببنية الكلمة، وما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك»<sup>(٣)</sup>. ومن خلال هذا التعريف نستخلص ما يلي:

١- التصريف علم مستقل بذاته وله شأنه الخاص وفائدته الجليلة، يدل عليه تنكير (علم) في التعريف، فإنّ من فائدة التنكير هنا التعظيم للشأن كما في قوله تعالى: ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة ١]. وهذا مما يجعل القارئ ينتبه ويجمع ذهنه لتلقي هذا العلم. و"علم التصريف" يقال له "علم الصرّف" أيضا، إلا أنّي أثرت التسمية بالتصريف على الصرّف، لأنّه على وزن "تفَعِيل" من (صرّف)؛ للمبالغة والتكثير<sup>(٤)</sup>، وتصاريف الكلمات عندنا كثيرة لذلك يناسبها هذا الوزن والزيادة في المبنى زيادة في المعنى.

(١) عثمان بن عمر جمال الدين ابن الحاجب، الشافية في علمي التصريف والخط، ت حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، مكة، ص ٦.

(٢) ينظر، مُجَدِّد بن الحسن الرضي الإسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب، مع شرح شواهد للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزنة الأدب، ت مُجَدِّد نور الحسن، مُجَدِّد الزفراف، مُجَدِّد محي الدين عبد الحميد، ١٣٩٥ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ١، ص ٦.

(٣) مُجَدِّد ابن مالك الطائي الجبائي، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ت مُجَدِّد كامل بركات، ١٣٨٧ هـ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ص ٢٩٠.

(٤) ينظر، سعد الدين مسعود التفتزاني، شرح تصريف العزي، ت وحيد قطب، ط ١، ١٤٣٣ هـ، دار التوفيقية للتراث، القاهرة، ص ٤٧.

٢- موضوع علم التصريف: وهو بنية الكلمة العربية، وبنية الكلمة هي «لفظها باعتبار حروفها وحركاتها وسكناتها المرتبة»<sup>(١)</sup>، ويخص من الكلمة العربية الأفعال المتصرفة والأسماء المتمكنة، ليخرج بذلك الجامد من الأفعال والمبني من الأسماء والحروف مطلقاً.

قال ابن عصفور: «اعلم أن التصريف لا يدخل في أربعة أشياء، وهي: الأسماء الأعجمية التي عجمتها شخصية، كـ "إسماعيل" ونحوه؛ لأنها نقلت من لغة قوم ليس حكمها كحكم هذه اللغة. والأصوات كـ "غاق"<sup>(٢)</sup> ونحوه؛ لأنها حكاية ما يصوت به، وليس لها أصل معلوم، والحروف. وما شئتُ بها من الأسماء المتوغلة في البناء، نحو "من" و "ما"؛ لأنها لا فتقارها بمنزلة جزء من الكلمة التي تدخل عليها. فكما أن جزء الكلمة، الذي هو حرف الهجاء، لا يدخله تصريف فكذلك ما هو بمنزلة... الخ»<sup>(٣)</sup>.

٣- الأصالة وتطلق في مقابل الزيادة، أي أن علم التصريف من فائدته أنه يعرف به الأصلي والزائد من الحروف في الكلمات العربية.

٤- الصِّحَّة وتُطلق في مقابل الاعتلال، والحرف الصحيح هو ما ليس بحرف من حروف العلة وليس مهموزاً ولا مضعفاً.

٥- الإعمال وهو «تغيير حرف العلة للتخفيف، ويجمعه القلب والحذف والإسكان، وحروفه الألف والواو والياء»<sup>(٤)</sup> فالقلب يكون بقلب حَرْفٍ عِلَّةٍ إلى حَرْفٍ عِلَّةٍ آخَرَ نحو: (قَالَ، بَاعَ) فالألفُ منقلبةٌ عن واوٍ، إذ أصلُهما: (قَوْلٌ، بَيْعٌ) تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله يقبل ألفاً. والحذف يكون بحذف حرف العلة من الكلمة، نحو: (يَعِدُّ، يَصِفُ)، فأصلُهما: (يَوْعِدُ، يَوْصِفُ)، ونحوهما؛ لاستثقالها بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة.<sup>(٥)</sup>

أما الإسكان أو النقل فهو: تسكين حَرْفِ عِلَّةٍ ونقل حركته إلى الصحيح قبله كما في (يَقُولُ) فوزنُ (يَقُولُ) (يَفْعُلُ)، وعليه فالأصلُ (يَقُولُ)، فسكَّنتِ الواوُ ونُقِلَّت حركتها إلى الحرفِ الصَّحيحِ قَبْلَها.

(١) مُجَدِّدُ بن أبي القاسم السجلماسي، مفتاح الأفعال ومزيل الإشكال عما تضمنه مبلغ الآمال من تصريف الأفعال، ت مُجَدِّدُ الناصري، دار الكتب العلمية، بيروت، ص ١٢٠.

(٢) غاق: حكاية صوت الغراب.

(٣) ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، دت، ط ١، ١٤١٧هـ، مكتبة لبنان، ص ٣٥.

(٤) ابن الحاجب، الشافية في علمي التصريف والخط، ص ٨٨.

(٥) ينظر، مُجَدِّدُ ابن مالك الطائي، إيجاز التعريف في علم التصريف، ت (مُجَدِّدُ المهدي، عبد الحي عمار سالم)، ط ١، ١٤٢٢هـ،

ويبقى حرف العلة ساكنا إذا كانت الحركة من جنسه كما في المثال السابق أو يُعَلُّ ليجانس حركة ما قبله كما في (يَخَاف) فَإِنَّ أَصْلَهُ (يَخَوْفُ) بالكسر، أو بحذف الحركة الموجودة على حرف العلة كما في (يَدْعُو) و (يَزْمِي) والتي كانت محرمة قبل الحذف، أي يدَعُو ويَرْمِي.

٦- وشبه ذلك أي ما يشبه هذه التغييرات التي تقع لبنية الكلمة من إبدال وحذف وإدغام وغيرها.

### المطلب الثاني: تقسيم التصريف

من المهم جدا أن نُنبِّه على أنَّ التَّصْرِيْفَ ينقسم إلى قسمين، باعتبارين مختلفين: باعتبار أنه عِلْمٌ، وباعتبار أنه عَمَلٌ أي عَمَلُ التَّصْرِيْفِ في الكلمات العربية، وعلى هذا اختلفت تعاريف العلماء للتصريف، ممَّا أدَّى إلى اختلاف طريقتهم في عرضهم لمَوَادِّه.

أ- القسم الأول: التَّصْرِيْفُ باعتبار أنه عِلْمٌ.

ويمكننا أن نميز في هذا القسم بين طريقتين: طريقة المتقدمين وطريقة المتأخرين، أما على طريقة المتقدمين فقد اعتبروا التصريف جزءا من أجزاء النحو أي أنه قسم منه، وعلى هذا يُعَرِّفون النحو بأنه «علم يعرف به أحكام الكلم العربية إفرادا وتركيبا»<sup>(١)</sup>. فيُطْلَقُ النحو على ما يشمل التصريف وهو هنا "العلم الذي يعرف به أحكام الكلم العربية في حال الإفراد"، ونجد مواده مندمجة مع مواد الإعراب.

وأما على طريقة المتأخرين فقد اعتبروا التصريف قسيما للنحو لا قسما منه، وعلى هذا فيعرف النحو بأنه «علم يبحث فيه عن أحوال أواخر الكلم إعرابا وبناء»<sup>(٢)</sup>. ولا يذكرون في حده التصريف.

ومع هذا فإننا لا نستطيع الجزم بالفصل بين النحو والصرف؛ فإنهما متلازمان تلازما يصعب معه الفصل بينهما، يقول عبده الرَّاجِحِي: «إن العلماء العرب لم يفصلوا بين النحو والصرف فصلا قاطعا، بل إن كتب النحو منذ سيبويه تشتمل على النحو والصرف جميعا»<sup>(٣)</sup>.

### ب- القسم الثاني: التصريف باعتبار أنه عمل.

وهو ينقسم إلى نوعين كذلك: ما يكون لغرض معنوي وما يكون لغرض لفظي كما صرح بذلك ابن عصفور في تقسيمه للتصريف عند قوله: «والتصريف ينقسم قسمين: أحدهما جعل الكلمة على صيغ

(١) الحسن بن قاسم المرادي، شرح الألفية لابن مالك، ت فخر الدين قباوة، ط ١، ١٤٢٨ هـ، دار المعارف للطباعة والنشر، بيروت، ج ١، ص ٢٤.

(٢) أبو العرفان مُجَدِّد بن علي الصبان، حاشية الصبان على شرح الأئشوني لألفية ابن مالك، ط ١، ١٤١٧ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ١، ص ٢٤.

(٣) عبده الرَّاجِحِي، فقه اللغة في الكتب العربية، دار النهضة العربية، بيروت، ص ١٤٤

مختلفة، لضروب من المعاني، نحو: ضرب، وضرب، وتضرب، وتضارب، واضطراب. فالكلمة التي هي مركبة من ضاد وراء وباء، نحو "ضرب" قد بنيت منها هذه الأبنية المختلفة، لمعانٍ مختلفة. ومن هذا النحو هو اختلاف صيغة الاسم للمعاني التي تعتوره من التصغير والتكسير، نحو: زُيِّد، وزُيِّد. وهذا النحو من التصريف جرت عادة النحويين أن يذكروه، مع ما ليس بتصريف»<sup>(١)</sup>. ويدخل ضمن هذا القسم المشتقات أي تحويل المصدر أو الفعل إلى اسم فاعل، اسم مفعول وصفة مشبهة... وكذلك تغيير أزمنة الأفعال.

وهذا القسم الأول الذي ذكره ابن عصفور هو التصريف الذي يكون لغرض معنوي، وهو «تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل إلا بها»<sup>(٢)</sup>. وقد تبع ابن مالك هذا التقسيم أيضا في شرحه للكافية أثناء تعريفه للتصريف حيث قال إنه: «تحويل الكلمة من بنية إلى غيرها لغرض لفظي أو معنوي»<sup>(٣)</sup>.

وقد ذكرنا الغرض المعنوي، أما الغرض اللفظي فهو الذي اعتاد الصرفيون أن يفردوه بالذكر في أبواب التصريف؛ وهو كتغيير: قول، وبيع، إلى: قال، وباع.

وقد بين ذلك ابن عصفور بقوله: «والآخر من قسمي التصريف: تغيير الكلمة عن أصلها، من غير أن يكون ذلك التغيير دالاً على معنى طارئ على الكلمة، نحو تغييرهم "قَوْل" إلى "قَالَ"؛ ألا ترى أنهم لم يفعلوا ذلك ليجعلوه دليلاً على معنى خلاف المعنى الذي كان يعطيه "قول"، الذي هو الأصل لو استعمل.»<sup>(٤)</sup>

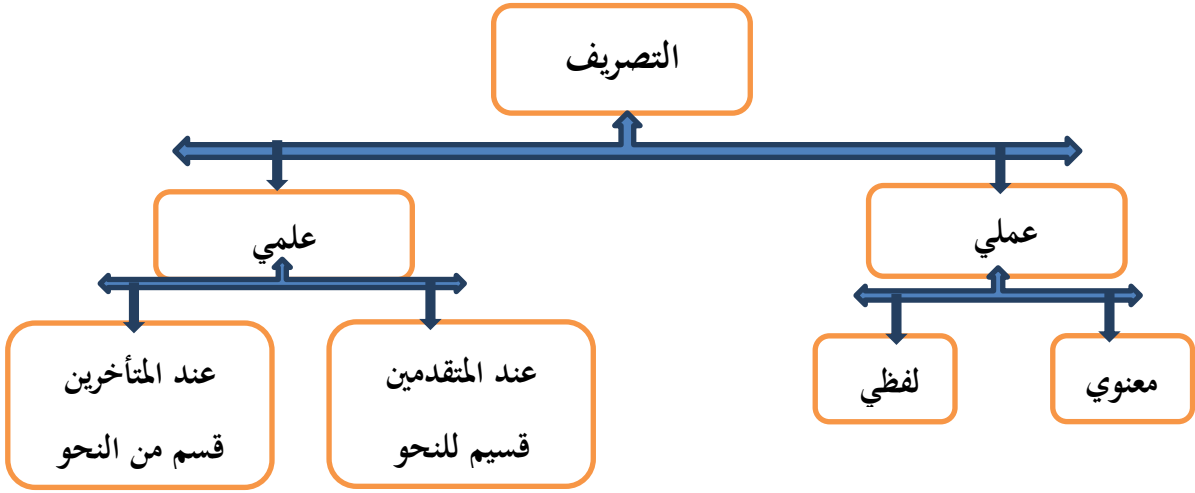
ولزيادة توضيح هذا التقسيم نلخصه في شكل المخطط التالي:

<sup>(١)</sup> ابن عصفور، الممتع في التصريف، ص ٣٣.

<sup>(٢)</sup> سعد الدين مسعود التافنازي، شرح تصريف العزي، ت وحيد قطب، دار التوفيقية للتراث، ص ٤٧.

<sup>(٣)</sup> محمد ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ت عبد المنعم أحمد هريدي، ط ١، ١٤٠٢ هـ، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ج ٣، ص ٢٠١٢.

<sup>(٤)</sup> ابن عصفور، الممتع في التصريف، ص ٣٣.



### المطلب الثالث: أهمية علم التصريف

للتصريف أهمية بالغة، ومنزلته في علوم العربية منزلة راقية، وهو من أجل العلوم نفعا وأعظمها خطرا، وما ذاك إلا لشدة الحاجة إليه من جميع المشتغلين بعلوم العربية بل إن تعلمه يتعين على طالب التفسير وغيره من علوم الشريعة التي يعتمد فيها على اللغة، وفي هذا المعنى يقول النُّقْرَه كَار<sup>(١)</sup>: «إن من أراد أن يكون له منحة من الكتاب الإلهي والكلام النبوي فليصرف عنان همته إلى علم الصرف فيجعل له نصب الطرف مشمراً عن ساق الجد ليغوص في تيار بحار الكتاب وفرائده ويتفحص لطائف الكلام النبوي وفوائده، فإن من اتقى الله في تنزيهه وأجال النظر في تعاطي تأويله وطلب أن تكمل له ديانته وأن تصح له صلواته وقراءته وهو غير عالم بهذا العلم فقد ركب عمياء وخبَّط خبَّط عشواء، إذ به تنحلّ العويصات الأبية وتعرف سعة اللغة العربية.»<sup>(٢)</sup>

ويوضح ابن جني أهمية هذا العلم بين أهل العربية بقوله: «وهذا القبيل من العلم - أعني التصريف - يحتاج إليه جميع أهل العربية أتم حاجة، وبهم إليه أشد فاقة؛ لأنه ميزان العربية، وبه تعرف أصول كلام العرب

<sup>(١)</sup> عبد الله بن مُجَدِّد بن أحمد الحسيني النيسابوري، جمال الدين، ويُنبَعُ بالتصريف: عالم بالعربية وأصول الفقه. حنفي. ولي التدريس بجلب، وأقام بدمشق مدة، وبالقاهرة مثلها... له "شرح الشافية - خ" في التصريف، ألفه للأمر الجامي، قال طاش كبري زاده: معنى النقرة كار: صائغ الفضة.

ينظر، خير الدين الزركلي، الأعلام، دت، ط ١٥، سنة ٢٠٠٢، دار العلم للملايين، بيروت، ج ٤، ص ١٢٦-١٢٧.

<sup>(٢)</sup> النقرة كار، شرح الشافية في التصريف خ، المكتبة الأزهرية، ٣٢٧٨٠٨.

من الزوائد الداخلة عليها، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به، وقد يؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف»<sup>(١)</sup>. بل إن ابن عصفور يفضل على الإعراب في قوله: «والتصريف أشرف شطري العربية: فالذي يبين شرفه احتياج جميع المشتغلين باللغة العربية من نحوي ولغوي إليه أيما حاجة لأنه ميزان العربية»<sup>(٢)</sup>.

ومن خلال هذه النقول وغيرها كثير، يظهر مدى اهتمام العلماء بهذا العلم الشريف، ولتزيدها بياناً ووضوحاً نوردتها على شكل عناصر، فمن أهم فوائد علم التصريف:

✓ فهم اللسان العربي الذي يفهم به الكتاب والسنة لأنهما باللسان العربي، قال تعالى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء ١٩٣]، وكذلك الكلام العربي شعراً ونثراً.

✓ صيانة اللسان من اللحن، وتقويمه من الزلل، وهذا من أهم الأهداف التي من أجلها ظهر علم التصريف، ويقال إن أول لحن سمع بالبادية هذه عصاتي<sup>(٣)</sup>، والصحيح "عصاي" لأنها مؤنثة كما قال تعالى: ﴿قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا﴾ [طه ١٨].

✓ أنه ميزان العربية، وبه يعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليه.

✓ معرفة غير المسموع من كلام العرب بالقياس على المسموع منه، فنحن عندما نبي أوزان اسم الفاعل أو المفعول أو غيرها لا نجزم بأن العرب قد تكلمت بها كلها حقيقة، وإنما قسنا على المسموع من كلامهم؛ لذلك عقد ابن جني له باباً فقال: «باب في أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب: هذا موضع شريف. وأكثر الناس يضعف عن احتمال لغموضه ولطفه. والمنفعة به عامة، والتساند إليه مُقَوِّ مُجَدِّ وقد نَصَّ أبو عثمان عليه فقال: ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب؛ ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره»<sup>(٤)</sup>.

✓ حصول معان كثيرة من أصل واحد، كالتثنية والجمع والتصغير واسم الفاعل والمفعول وغيرها، يقول أبو البقاء العكبري: «وأمَّا فائدة التصريف فحصول المعاني المُخْتَلَفَةِ المتشعبة عن معنى واحد. والعلم به أهم من معرفة النَّحْوِ فِي تَعْرِفِ اللُّغَةِ؛ لأنَّ التصريف نظرٌ فِي دَاتِ الكَلِمَةِ والنحو نظرٌ فِي عَوَاضِ الكَلِمَةِ»<sup>(٥)</sup>.

(١) ابن جني، المنصف شرح التصريف، ص ٢

(٢) ابن عصفور، الممتع في التصريف، ص ٣١.

(٣) عمرو بن بحر أبو عثمان الجاحظ، البيان والتبيين، ط ١، ١٤٢٣هـ، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ج ٢، ص ١٥١.

(٤) أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، ت مُجَدِّ علي النجار، ط ١، المكتبة العلمية، ج ١، ص ٣٥٧.

(٥) أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ت عبد الإله النبهان، ط ١، ١٤١٦هـ،

دار الفكر، دمشق، ج ٢، ص ٢١٩.



وفي ذات السياق يوضح بدر الدين الزركشي فائدة التصريف بحصول المعاني المختلفة عن معنى واحد بمثال قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾ [الجن ١٥]، وقوله تعالى: ﴿وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الحجرات ٩]، ف(القاسطون) في الآية الأولى جمع (قاسط) وهو اسم فاعل من (قَسَطَ) بمعنى جار وعدل عن الحق، وأما (المقسطين) في الآية الثانية فهي جمع (مُقْسِط) اسم فاعل من (أَقْسَطَ) بمعنى عدل؛ فقد تَحَوَّلَ الْمَعْنَى بِالتَّصْرِيفِ مِنَ الْجَوْرِ فِي الْآيَةِ الْأُولَى إِلَى الْعَدْلِ فِي الْآيَةِ الثَّانِيَةِ، وهما معنيان متضادان لا يميز بينهما إلا من عرف التصريف. (١)

✓ الإفصاح والبيان، فمتى علم بناء الكلمة العربية عرف معناها، قال ابن فارس: «وأما التصريف فإن من فاته علمه فاته المعظم؛ لأننا نقول: وجد، وهي كلمة واحدة مبهمة، فإذا صُرِفَتْ أَفْصَحَتْ، فقلت في المال: وجدًا، وفي الضالة: وجدانًا، وفي الغضب مَوْجِدَةً، وفي الحزن وَجْدًا» (٢).

✓ ضبط صيغ الكلمات، بالسير وفق قواعد اللغة فلا يخرج المتكلم عن سمت العرب في كلامهم، ولا يخالف نهج البلاغة عندهم، يقول عبد الخالق عَضِيمَةَ: «فائدة علم الصرف: عليه الْمُعَوَّلُ في ضبط الصيغ وبه يُدْفَعُ اللَّحْنُ في نطق الكلمات، وبمراعاة قواعده تخلو مفردات الكلم من مخالفة القياس التي تُحِلُّ ببلاغة الكلام» (٣).

✓ تفسير المعاني وتوجيه الاختلاف في القراءات: للتصريف دور كبير في معرفة أسباب اختلاف القراءات، وتوجيهها، كما أنه يفسر المعنى ويُجَلِّيه، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿قَدْ نَعَلِمَ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ﴾ [الأنعام ٣٣]؛ فقولهُ: «{قَدْ نَعَلِمَ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ} بِأَنَّكَ كَاذِبٌ، {فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ} قَرَأَ نَافِعٌ وَالْكَسَائِيُّ بِالتَّخْفِيفِ (لَا يُكَذِّبُونَكَ)، وَقَرَأَ الْأَحْزُونَ بِالتَّشْدِيدِ مِنَ التَّكْذِيبِ، وَالتَّكْذِيبُ هُوَ أَنْ تَنْسِبَهُ إِلَى الكَذِبِ، وَتَقُولَ لَهُ: كَذَبْتَ، وَالإِكْذَابُ هُوَ أَنْ يَجِدَهُ كَاذِبًا، تَقُولُ الْعَرَبُ: أَجْدَبْتُ الْأَرْضَ وَأَحْصَبْتُهَا إِذَا وَجَدْتُهَا جَدْبَةً وَمُحْصَبَةً» (٤)، أما من ناحية المعنى: «فَلَا يُكَذِّبُونَكَ

(١) ينظر، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ت محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ١، ١٣٧٦هـ، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، بيروت، ج ١، ص ٢٩٧-٢٩٨.

(٢) أحمد بن فارس أبو الحسن، الصحابي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ط ١، ١٤١٨هـ، محمد علي بيضون، لبنان، ص ١٤٣.

(٣) محمد عبد الخالق عَضِيمَةَ، المعنى في تصريف الأفعال، ط ٢، ١٤٢٠هـ، دار الحديث، القاهرة، ص ٣٤.

(٤) الحسين بن مسعود البغوي، معالم التنزيل في تفسير القرآن، ت محمد عبد الله النمر - عثمان جمعة ضميرية - سليمان مسلم الحرش، ط ٤، سنة ١٤١٧هـ، دار طيبة للنشر والتوزيع، ج ٣، ص ١٤٠.

عَلَى قِرَاءَةِ نَافِعٍ وَمَنْ وَافَقَهُ أَتَتْهُمُ صَدَقُوا وَأَمَّنُوا، وَعَلَى قِرَاءَةِ الْبَقِيَّةِ لَا يُكَذِّبُونَكَ أَتَتْهُمُ لَمْ يَصْدُرْ مِنْهُمْ أَصْلُ التَّكْذِيبِ مَعَ أَنَّ الْوَاقِعَ خِلَافُ ذَلِكَ»<sup>(١)</sup>

✓ اعتماد النحو العربي (علم الإعراب) على علم الصرف: فنجد كثيرا من مشكلات الإعراب لا تُحلُّ إلا بدراسة التصريف و لتوضيح هذه العلاقة نأخذ هذا المثال، وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ﴾ [الطلاق ٣] فَإِنَّ الْوِظِيْفَةَ التَّحْوِيَةَ لِكَلِمَةِ "أَمْرِهِ" لَا تَتَّبِعُنَّ إِلَّا بِمَعْرِفَةِ الْبِنْيَةِ الصَّرْفِيَّةِ لِكَلِمَةِ "بَالِغٌ"، وَ"بَالِغٌ" اسْمُ فَاعِلٍ يَعْمَلُ عَمَلِ فَعْلِهِ، وَعَلَى هَذَا تَكُونُ "أَمْرِهِ" مَفْعُولٌ بِهِ لِاسْمِ الْفَاعِلِ "بَالِغٌ".

✓ مشاركة علم التصريف لباقي العلوم، وأن الذي لم يتقنه لا يتمكن من باقي الفنون، قال أحمد الحمالوي: «فما انتظم عقد علم إلا والصرف واسطته ولا ارتفع مناره إلا وهو قاعدته، إذ هو إحدى دعائم الأدب وبه تعرف سعة كلام العرب وتنجلي فرائد مفردات الآيات القرآنية والأحاديث النبوية»<sup>(٢)</sup>.

✓ وقد لخص محي الدين عبد الحميد أهمية علم الصرف فقال: «ومتى درست علم الصرف أفدت عصمةً تمنعك من الخطأ في الكلمات العربية، وتقبك من اللحن في ضبط صيغتها، وتيسر لك تلوين الخطاب، وتساعدك على معرفة الأصلي من حروف الكلمات والزائد. والحق أن علم الصرف من أجل العلوم العربية موضوعاً، وأعظمها خطراً، أحقها بأن نعني به، وننكب على دراسته، ولا ندخر وسعاً في التزود منه، ذلك بأنه يدخل في الصميم من الألفاظ العربية، ويجرى منها مجرى المعيار والميزان، وعلى معرفته وحده المعول في ضبط الصيغ ومعرفة تصغيرها والنسبة إليها، وبه وحده يقف المتأمل فيه على ما يعتري الكلم من إعلال أو إبدال أو إدغام، ومنه وحده يعلم ما يطرد في العربية وما يقل، وما ينذر وما يشذ من الجموع والمصادر والمشتقات، وبمراعاة قواعده تخلو مفردات الكلام من مخالفة القياس التي تُخلُّ بالفصاحة، وتبطل معها بلاغة المتكلمين»<sup>(٣)</sup>



(١) محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، سنة ١٩٨٤م، ج٨، ص ١٩٩.

(٢) أحمد بن محمد الحمالوي، شذا العرف في فن الصرف، ت نصر الله عبد الرحمن نصر الله، ط١، مكتبة الرشد، الرياض،

ص ٩.

(٣) محي الدين عبد الحميد، دروس التصريف، ط ٢، ١٤١٦هـ، المكتبة العصرية، ص ٦، ٧.

## المبحث الثاني: دواعي وضوابط تيسير علم التصريف

### المطلب الأول: مفهوم التيسير وما يقاربه من المصطلحات

#### أ- التيسير في اللغة:

جاء في لسان العرب: "اليسرُ: اللينُ والانتقيادُ يَكُونُ ذَلِكَ لِلإنسانِ وَالْفَرَسِ، وَقَدْ يَسَرَ يَيْسِرُ. وَيَسَرَهُ: لا يَنْهَهُ؛ وَفِي الْحَدِيثِ: إِنْ هَذَا الدَّيْنُ يُسَّرْ؛ اليُسْرُ ضِدُّ العُسْرِ، أَرَادَ أَنَّهُ سَهْلٌ سَمَحَ قَلِيلًا التَّشْدِيدَ. وَفِي الْحَدِيثِ: اَعْمَلُوا وَسَدِّدُوا وَقَارِبُوا فَكُلُّ مُيسَّرٍ لِمَا حُلِقَ لَهُ، أَي مُهَيَّأً مَصْرُوفٌ مُسَهَّلٌ. وَالتَّيسِيرُ يَكُونُ فِي الحَيْرِ وَالتَّسْرٍ؛ وَفِي التَّنْزِيلِ العَزِيزِ: { فَسَنُيسِّرُهُ لِلْيُسْرَى } [الليل ٧]، فَهَذَا فِي الحَيْرِ، وَفِيهِ: فَسَنُيسِّرُهُ لِلْعُسْرَى، فَهَذَا فِي التَّسْرِ" (١)

فالذي يظهر من كلام صاحب اللسان، أن اليسر والتيسير إنما يكون في مقابل الصعوبة والعسر، وهو يأتي لمعان هي: السهولة واللين، وكذلك الانقياد والمطاوعة، ويأتي للتهيؤ والاستعداد.

#### ب) - التيسير في الاصطلاح:

من خلال المعنى اللغوي للتيسير يظهر أن له علاقة مباشرة بوجود الصعوبة، فحيثما وجدت الصعوبة في أي شيء فإنه يطلب فيه التيسير. وقد تنبه الفقهاء - رحمهم الله - لهذا المعنى فوضعوا القاعدة الفقهية المعروفة "المشقة تجلب التيسير" وهي مستندة إلى نصوص الوحي إلا أنهم ميزوا فيها بين مشقتين: مشقة تنفك عنها التكليف الشرعية، وهي التي تجلب التيسير، ومشقة لا تنفك عنها التكليف الشرعية فلا أثر لها في جلب تخفيف ولا تيسير (٢). ولعلنا نستعير هذا المعنى لنميز بين مستويين من مستويات علم التصريف وقع بينهما الخلط - ولا يزال - في مسألة التيسير وهما:

١/ مستوى علم التصريف العلمي: والمقصود به المادة العلمية المودعة في أُمَمَات الكتب، والتي تشكل المادة الخام لهذا العلم، فيرجع إليها المتخصصون والكبار من طلبة العلم لمن أراد منهم التوسع والاستزادة من هذا العلم، أو أراد أن يأخذ منها المقدار الذي يصلح للمتعلمين المبتدئين ويلبي حاجاتهم التعليمية، وهذه في الحقيقة ليست معنية بقضية التيسير، والصعوبة التي تذكر في علم التصريف لا تنصرف إليها فكما قيل "طعام الكبار سم الصغار"، فمن قفز على هذه الكتب من غير زاد ولا عدة أو عرضها على الناشئة من غير تلخيص، ولا تمحيص «لم يحظ منها بكبير طائل، وصعبت عليه أيما صعوبة، وكان حكمه في ذلك حكم من

(١) ينظر، ابن منظور، لسان العرب، ج ٥، ص ٢٩٥-٢٩٧.

(٢) أحمد بن الشيخ محمد الزرقا، شرح القواعد الفقهية، ط ٢، ١٤٠٩هـ، دار القلم، دمشق، ص ١٥٧.

أراد الصعود إلى قلة جبل سامق في غير ما سبيل، أو كجازع مفازة لا يهتدي لها بلا دليل»<sup>(١)</sup> والعيب فيه، والصعوبة منشؤها منه. أما كتب الصرف فهي منها بريئة.

٢ / مستوى علم التصريف التعليمي: والمقصود به المادة المعدة لتدريس الناشئة، فهذا هو الذي تدور حوله قضايا التيسير، وهو الذي إن اتهم التصريف بالصعوبة فإن ممكن الخلل واقع فيه - في إعداد المادة -، وراجع للقائمين عليه. لذلك فإن العلماء القدامى كانت نظرتهم للتيسير سببها تعليمي؛ لأنهم أحسوا بالصعوبة التي تحول بين الناشئة وبين تعلم هذا الفن، سواء كانوا من العرب أو من الأعاجم الذين يريدون تعلم العربية. وهذا ظاهر من كلام ابن جني أثناء تعريفه للنحو في قوله: «هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع، والتحقيق والتكسير، والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك، يلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها زُددَ به إليه.»<sup>(٢)</sup>

ومصطلح التيسير عند القدماء يظهر أنه كان مرادفاً لعدة مصطلحات أخرى منها الاختصار، والتهديب والتوضيح والشرح وغيرها، وبالرجوع إلى كتاب "التصريف" للمازني والذي يعدُّ أوّل كتاب أفرد صاحبه للتصريف، نجد أنه استحق الإعجاب لما تميز به من معالم التيسير لذلك فقد أثنى عليه ابن جني في شرحه له من خلال كتابه "المنصف" فقال: «ولما كان هذا الكتاب الذي قد شرعت في تفسيره وبسطه من أنفس كتب التصريف وأسدّها وأرضنها، عريقاً في الإيجاز والاختصار، عارياً من الحشو والإكثار، متخلصاً من كزازة ألفاظ المتقدمين، مرتفعاً عن تخليط كثير من المتأخرين، قليل الألفاظ، كثير المعاني، عُنيت بتفسير مشكله، وكشف غامضه، والزيادة في شرحه، محتسباً ذلك في جنب ثواب الله، ومزكياً به ما وهبه لي من العلم.»<sup>(٣)</sup>

ويمكننا أن نستشف معاني التيسير من خلال كلام ابن جني وهي: الإيجاز والاختصار، التعري من الحشو والإكثار، سهولة الألفاظ وقتلتها مع كثرة المعاني، تفسير المشكل وكشف الغامض.

**كما** أنه يوجد أمر آخر مهم أيضاً، وهو إعادة ترتيب الأبواب ودمج بعضها، وجمع المتفرق **منها** «إلا أنّ الأبواب التي أوردتها المازني لا تخرج أبداً عما ذكره سيبويه في كتابه، ولم يكن ثمة اختلاف سوى الترتيب الذي سلكه المازني، وجمعه لهذه الأبواب المتفرقة عند سيبويه في كتاب واحد، وإهماله لأبنية الأسماء المزيدة والإدغام، ولهذا فكتاب سيبويه أشمل وأوسع مما ذكره المازني، ولعلّ المازني لم يرد إضافة جديد إلى كتاب

(١) ابن جني، المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، ص ١.

(٢) ابن جني، الخصائص، ج ١، ص ٣٥.

(٣) ابن جني، المنصف شرح التصريف للمازني، ص ٥.

سيبويه، ولكنه درسه واستوعبه فأراد أن يقدمه في صورة أخرى تناسب المعلمين، وتسهل لهم الطريق إلى تعلم التصريف، ولهذا جاء كتابه مختصراً موجزاً بعيداً عن الإسهاب والشرح والتطويل.<sup>(١)</sup>

أما عند المحدثين فقد اختلفت مذاهبهم في التيسير أيضاً، ولعلّ أقرب تعريف يتناسب وما نحن بصددده هو تعريف عبد الرحمن الحاج صالح حيث حدد فيه مفهوم تيسير الصرف التعليمي وتحديدته، بمعنى أنه: «تكييف النحو والصرف مع المقاييس التي تقتضيها التربية الحديثة عن طريق تبسيط الصورة التي تعرض فيها القواعد على المعلمين، فعلى هذا ينحصر التيسير في كيفية تعليم النحو لا في النحو ذاته»<sup>(٢)</sup>

وهنا نلاحظ المسألة التي أشرنا إليها في "تعريف التيسير اصطلاحاً" وأن مشكلة الصعوبة تكمن في طريقة تعليم التصريف وإعداد مادته التعليمية لا في التصريف نفسه.

وهناك كثير من المحدثين ممن جعل التيسير ديدنا له على اختلاف نياتهم فيه، فمنهم من يجعله مطية للطعن في العربية الفصحى، ومنهم من ينادي بإحلال العامية محلها باسم التيسير، وآخر طاعن في علماء السلف بأنهم عقدوا علم النحو بشقيه فدعا إلى إلغاء القواعد وعلى رأسها نظرية العامل<sup>(٣)</sup>، ووصفوها بالمعيارية تأثراً بالمنهج الوصفي الحديث، وهذه الأصناف ممن تكلم عن التيسير حقها أن يعرض عنها ولا يلتفت إليها؛ لأنهم لم يأتوا بأي جديد يخدم العربية، ولا تيسير يسهل شيئاً على طلابها، وهناك فرق «واضح بين التيسير والتهديم الذي يدعو إليه من لا يرى في قواعد اللغة العربية ونحوها إلا عبثاً في سبيل الانطلاق الفكري والإبداع الأدبي»<sup>(٤)</sup>.

هذا، وإنه يجدر بنا أن ننبه على أن دعوى التيسير عند المتأخرين قد اكتست بعدة ألقاب فتارة تكون باسم التجديد وتارة باسم الإصلاح، وأخرى باسم الإحياء وهي ترجع كلها إلى المعنى الذي ذكرناه في التيسير.

واستخدام مصطلح "التيسير" أنسب وأليق من هذه المصطلحات، لما يفهم منها من معان غير لائقة، كمصطلح "التجديد" الذي يفهم منه أنّ "التصريف" صار عتيقاً بالياً يحتاج إلى تغييره بتصريف جديد! أو "الإصلاح" الذي يفهم منه أنه فاسد يحتاج إلى إصلاح، وكذلك "الإحياء" الذي قد يفهم منه أن "التصريف" قد مات ويحتاج إلى من يحييه ويعيد بعثه من جديد!

(١) مهدي بن علي آل ملحان، الترتيب الصرفي في المؤلفات النحوية والصرفية إلى أواخر القرن العاشر الهجري، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، م ١٣، ع ٢١، ١٤٢١هـ، ص ٢٠.

(٢) عبد الرحمن الحاج صالح، أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية، مجلة اللسانيات، الجزائر، ع ٤٤، ١٩٧٣-١٩٧٤ م، ص ٥١.

(٣) عبد الكريم خليفة، تيسير العربية بين القديم والحديث، ط ١، ١٤٠٧هـ، منشورات مجمع اللغة العربية الأردني، عمان، ص ٨٧.

(٤) عباس محمود العقاد، أشنتات مجتمعات في اللغة والأدب، ط ٨، ١٣٩٠هـ، دار المعارف، القاهرة، ص ٥١.

## المطلب الثاني: دواعي التيسير لعلم التصريف:

إنَّ التيسير مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالصعوبة، وإن دعوى التيسير في علم التصريف قائمة على مقدار الصعوبة الموجودة فيه، وفي كل ما يحيط به، ولا شك أن الدارس لهذا العلم والمبتدئ فيه يشعر بهذه الصعوبة لا محالة، بداية من الكتب التي أُلِّفت في هذا العلم سواء منها الكتب المتخصصة، أو ما هو مقرر في بعض الكتب المدرسية، ثم في طريقة عرض مادة التصريف للناشئة، وكذلك مباحث هذا العلم. وسأعرض لأنواع هذه الصعوبات التي تمثل الدواعي الحقيقية - حسب ظني - وراء تيسير علم التصريف بداية من:

## الفرع الأول: كتب علم التصريف

لا شك أن الكتاب يُعدُّ المرجع الأساس لكل متعلم، وهو يمثل المحتوى الذي يمثِّل أحد أقطاب العملية التعليمية، ولأنه الوصلة بين حاضر هذه الأمة وماضيها، فنحن لَمَّا فاتتنا مشافهة العرب، لم يفتنا تدوين لغتهم في الكتب، إلا أن هذه الكتب تتفاوت من حيث المادة والطرح، فبقدر ما تكون مادتها أسهل وأيسر، تكون الاستفادة منها أكبر.

وإذا أخذنا "الكتاب" لسيبويه مثلاً باعتباره أوَّل ما ألف في النحو؛ فإنَّ أوَّل صعوبة تواجه الطالب أو الباحث في علم التصريف تبدأ من الترجمة الطويلة التي اعتمدها سيبويه لعرض مادة التصريف، والتي لولا العبارة الأخيرة فيها ما علم أنه يتكلم عن التصريف، وهي قوله: «هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة والمعتلة، وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به، ولم يجيء في كلامهم إلا نظيره من غير باب، وهو الذي يسميه النحويون التصريف والفعل»<sup>(١)</sup>.

ثم إذا **تبعنا** مواد التصريف نجدها مبعثرة مسرودة لا يجمعها باب واحد والذي من المفترض أن يكون "باب التصريف"، فنجد أن سيبويه - رحمه الله - قد ذكر تحت باب التصريف أوزان الثلاثي المجرد وهي عشرة أوزان بدأها بـ "فَعَل" وتكون في الأسماء والصفات وهكذا مع بقية الأوزان<sup>(٢)</sup>.

وبعد هذا الباب (أي بعد ذكر المجرد من الاسم الثلاثي) ذكر أوزان المزيد وهو باب طويل عبر عنه بـ "باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة من غير الفعل"، ذكرا حالات زيادة الهمزة والألف، والياء والنون، والتاء... الخ، ثم الزيادة بسبب التضعيف، وبعده "هذا باب لحاق الزيادة بنات الثلاثة من الفعل" أي أوزان الفعل المزيد ثم الباب الذي يليه "الزيادة والإلحاق"، أي الأفعال الثلاثية الملحقة بالرباعي تحت باب

(١) سيبويه، الكتاب، ت عبد السلام محمد هارون، ط ٣، ١٤٠٨هـ، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج ٤، ص ٢٤٢.

(٢) ينظر، المصدر نفسه ج ٤، ص ٢٤٢.

"ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة"<sup>(١)</sup>. ثم أوزان الاسم الرباعي المجرد والملحقات به<sup>(٢)</sup>، ثم ما ألحق بالخماسي من الأسماء من الأسماء الرباعية<sup>(٣)</sup>، ثم أوزان الفعل الرباعي المجرد والمزيد ثم الاسم الخماسي المجرد<sup>(٤)</sup>. أي أنه تناول الاسم المجرد (الثلاثي-الرباعي-الخماسي) والمزيد والملحق ثم تناول الأفعال (الرباعي وملحقاته).

ومن أهم ما يلاحظ أنه لم يذكر "الفعل الثلاثي المجرد" لأنه ذكره في باب آخر قبل التصريف، وكذلك الحديث عن المجرد والمزيد في الأفعال والأسماء وعدد حروفها، أي الباب التمهيدي للمجرد والمزيد لم يذكره في "باب التصريف" بل ذكره ضمن حديثه عن موضوع "عدة ما يكون عليه الكلم"<sup>(٥)</sup>، وكذلك موضوع معاني حروف الزيادة لم يذكره هنا، بل ذكره بعد ذكره "مصادر الأفعال معتلة الفاء".

إضافة إلى أن أكثر أبواب التصريف وهي (التثنية، الجمع، التصغير، المصادر، مصدر المرة، اسم المكان والزمان... الخ) لم يذكرها سيويوه - رحمه الله - تحت باب علم التصريف. هذا وإن الغموض في الترجمة وعدم تتابع أبواب التصريف - كما نألفه اليوم - مما يشقت ذهن القارئ ولا يضبط معه مواد الأبواب.

وإذا جئنا إلى أول كتاب في التصريف بلغنا - على حد علمي - وهو "التصريف" للمازني بشرح ابن جني عليه في "المنصف" نجد أن معالم علم التصريف قد بدأت تظهر في شيء من الترتيب، وذكر للقواعد التي تضبط الشوارد من مواد هذا العلم، إلا أن لغة ابن جني لا يكاد يستوعبها المتخصصون بله الناشئة، وهذه الصعوبة وحدها كافية للحيلولة بينها وبين طالب علم التصريف.

ثم إذا تدرجنا في الكتب المؤلفة في هذا العلم ومع ظهور التيسير في النحو، نجد أن كتب علم التصريف قد طالها التيسير في كثير من جوانبها أيضا خاصة في القرن الرابع والخامس، إلا أنها بقيت رهن الرفوف لا يطالها إلا المتخصصون، وهي في منأى عن المبتدئين، إلى أن ظهرت الأنظمة لتقرب ما بُعد من النشر، وتيسر ما عسر منه، فكانت ألفية ابن معط في النحو والصرف، وجاء ابن مالك بعده فنظم "الكافية الشافية" في النحو والصرف أيضا، ثم نظم ألفيته المشهورة في النحو والصرف التي طار بها الركبان وفاق فيها ألفية ابن معط، وهي خلاصة "الكافية الشافية" حيث قال في آخر النظم<sup>(٦)</sup>:

(١) ينظر، المصدر نفسه ج٤، ص ٢٨٦.

(٢) ينظر، المصدر نفسه ج٤، ص ٢٨٨.

(٣) ينظر، المصدر نفسه ج٤، ص ٢٩٠.

(٤) ينظر، المصدر نفسه ج٤، ص ٣٠١.

(٥) ينظر، المصدر نفسه، ج٤، ص ٢١٦.

(٦) محمد بن مالك، الألفية في النحو والصرف، ت سليمان إبراهيم البلخي، دار الفضيلة، القاهرة، ص ٦٩.

١٠٠٠- أَحْصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلَاصَةَ كَمَا اقْتَضَى غَيِّي بِإِلَّا حَصَاصَةَ

ويُعدُّ عمل ابن مالك هذا من أجَلِّ أعمال التيسير في تاريخ النحو العربي، إذ إنه يقال في مناسبة تأليفه للألفية أنه أَلَّفَهَا لابنه<sup>(١)</sup>، ولا شك أن من كانت هذه نيته وبالخصوص إذا كان عارفا بالعربية متقنا لها؛ فإنه لا يجد صعوبة إلا يَسَّرَهُ، ولا يسيرا إلا سلكه وأظهره، يدلك عليه ما لَقِيْتَهُ هذه المنظومة من القبول عند الناشئة والمتخصصين، فعكفوا عليها حفظا ودرسا ومذاكرة، إلا أننا نتحدث عن أَلْفِيَات ترتعد الفرائص من سماعها، وتكِلُّ العزائم دون غاياتها، لذلك لا نجد لها ذكرا في البرامج المقررة لا في الأطوار الثانوية، ولا حتى عند المتخصصين في العربية في كثير من الجامعات، مع أننا قد نجد أبوابها منتشرة متناثرة في المقررات، ولو أنه يسلك معها مسلك التدرج فقد يكون هذا معينا في حفظها والاستفادة منها أيما استفادة تغنينا عن كثير من الكتب.

والذي يظهر من صنيع ابن مالك - رحمه الله - أنه كان لا يزال يشعر بصعوبة هذا العلم (التصريف) لذلك فقد أضاف إلى منظوماته نظما آخر أفرده لعلم التصريف وهو ما عرف بـ "لامية الأفعال" التي ستكون محور دراستنا، وسيأتي الكلام عليها بمزيد من التفصيل والبيان في الفصل الموالي.

أما إذا جئنا إلى عصرنا الحاضر، فإننا نجد مؤلفات كثيرة أيضا قد حاول أصحابها أن يعرضوا مادة التصريف على أحسن وجه، من بينها كتاب "شذا العرف في فن الصرف" لأحمد حملاوي، و"التطبيق الصرفي" لعبد الراجحي، و"دروس التصريف" لمحي الدين عبد الحميد، و"الوجيز في الصرف" لمسعد زياد وغيرها من الكتب الصرفية. إلا أن هذه الكتب مع إثبات نجاحها بعض الشيء ظلت بعيدة عن برنامج الطالب، وبالخصوص في زمن قلَّ فيه البحث والمطالعة، ليقى الكتاب المعول عليه عند الطالب هو "الكتاب المدرسي"، ولا يخفى ما فيه من القواعد المتناثرة والنصوص البعيدة عن الفصاحة والبلاغة في غالبها، يشهد على هذا ما يعرض لهذا الكتاب من إصلاحات في كل جيل لا تزيده إلا بعدا.

### الفرع الثاني: طريقة عرض مادة التصريف للناشئة

لقد مرَّ التصريف بمرحلتين متميزتين، أولهما أنه كان قسما من النحو تعرض مباحثه ضمن أبواب النحو مدججة غير مفصلة، كما نجد ذلك في التثنية والجمع وأسماء الفاعلين والمفعولين وغيرها، إلا أن غالب أبوابه كالإبدال والإعلال والإدغام اعتاد النحاة أن يجعلوها في آخر الكتاب، تبعا لسببويه حتى في الأنظمة

<sup>(١)</sup> ينظر، صلاح الدين خليل الصفدي، الواقي بالوفيات، ت أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، (د ط)، سنة ١٤٢٠ هـ، دار

إحياء التراث، بيروت، ج١، ص١٦٦.



كما فعل ابن معط وابن مالك، ومسألة تقديم النحو على أبواب الصرف مسألة تعليمية، وقد وقع فيها الخلاف بين العلماء في أيهما يقدم، فمن نظر إلى مسألة تناول الكلمة من حيث الإفراد والتركيب فلا شك أنه يقدم دراستها حال الإفراد؛ فإن معرفة الشيء في نفسه أسبق من معرفته حال التركيب، لكن لما كانت المسألة لها علاقة بالتيسير بُدئ بالنحو، يقول ابن جني: «فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة، ألا ترى أنك إذا قلت: "قام بكر، ورأيت بكرًا، ومررت بيكر" فإنك إنما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل، ولم تعرض لباقي الكلمة، وإذا كان ذلك كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف؛ لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلاً لمعرفة حاله المتنقلة، إلا أن هذا الضرب من العلم لما كان عويصاً صعباً بُدئ قبله بمعرفة النحو، ثم جيء به بعد؛ ليكون الارتياض في النحو موطئاً للدخول فيه، ومعينا على معرفة أغراضه ومعانيه، وعلى تصرف الحال»<sup>(١)</sup>.

وبقيت الحال هذه عند المتقدمين، يعدُّون التصريف جزءاً من أجزاء النحو لا ينفصل عنه، يقول الرضي الاسترابادي: «واعلم أن التصريف جزء من أجزاء النحو بلا خلاف من أهل الصناعة»<sup>(٢)</sup>، وهذا عند المتقدمين كما سبق، أما عند المتأخرين فإنه وفي غالب مؤلفاتهم صار علماً مستقلاً بذاته كما سبق في تعريفه، وقد ظهرت فيه التصانيف واشتهرت، حتى قيل في مواده إنها "نضجت واحترقت"، لكن ومع هذا لازلنا نسمع الصيحات التي تنادي بالتيسير، وهذا يدل على أن الصعوبة الآن لم تعد في علم التصريف كمادة أو في اللغة العربية كلغة؛ فهذا مستبعد، يشهد له الأجيال التي مرت ودرست علوم العربية عموماً نحوها وصرفها وبرعت فيه، ولا زالنا نمشي على خطاهم إلى يومنا هذا لا نحيد عنهم قيد شبر، ومهما غيرنا في الشكل فإن المادة هي نفسها، وقد تنبه لهذا من ليس بعربي! ولا يتهم بتعصبه للعربية، يقول وليم مارسيه المستشرق الفرنسي: «إن من السهل جدا تعلم أصول اللغة العربية، فقواعدها الصرفية التي تظهر معقدة لأول مرة هي قياسية ومضبوطة بشكل عجيب لا يكاد يصدق، حتى إن صاحب الذهن المتوسط يستطيع تحصيلها بأشهر قليلة، وبجهد معتدل؛ إن الفعل العربي هو لعبة أطفال إذا قيس بالفعل اليوناني أو بالفعل الفرنسي، فليس هناك صعوبة في الاشتقاق»<sup>(٣)</sup>.

فإذا استبعدنا هذا الاحتمال -صعوبة المادة- فإنه يبقى أمامنا احتمالان آخران:

(١) المنصف لابن جني، ص ٤، ٥.

(٢) شرح الرضي على الشافية، ج ١، ص ٦.

(٣) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، من مقال "تيسير مباحث النحو والصرف" لسامي عوض، م (٧٣)، ج (٤)، ص ٩٠٣.

وأولهما: ما نحن بصددده وهو طريقة عرض مواد التصريف سواء الموجودة في الكتب أو التي يعتمد عليها المدرسون.

وثانيهما: الفئة المتلقية لهذا العلم.

أما بالنسبة لطريقة تدريس التصريف فإننا نجد مواد تعرض بشكل جاف، خالية من الأمثلة الحية التي تماشى وواقع التلميذ أو الطالب، وليس المقصود هنا استبعاد الشواهد المشهورة في علم التصريف، أو القول بأن لغتها لا تناسب وواقعنا اليوم، فإن الشاهد ضروري في هذا العلم يحفظ من خلاله القاعدة، ويصلح مثالا لها، لكن المقصود هو الزيادة على الشواهد بأمثلة من واقع التلميذ حتى لا يبقى يتصور أن هذا العلم محصور في الشواهد فقط ولا يستصحب في الحياة اليومية.

وهنا يجدر التنبيه إلى عامل مهم من العوامل التي سببت صعوبة كبيرة في علم التصريف والنطق السليم العربية وهو عدم ممارسة علم التصريف وفق قواعده المعروفة في الحياة اليومية، فنجد طلاب العربية يتكلمون ويتخاطبون بلهجات عامية تختلف في كثير من بنياتها عن الفصحى، وبالتالي فإن تعليم القواعد الصرفية في المدارس والجامعات صار يماثل في الصعوبة أو يزيد على تعليم القواعد الصرفية للغات الأجنبية الأخرى التي لا نمارسها كذلك في خطابنا اليومي و هذا هو أساس الإشكال في تعلم اللغات عموماً.

هذا وإنّ سوء عرض المادة وعدم تحييبها للطلاب مع ضعف مردودهم فيها لا بد أن نرجعه لعامل مهم أيضاً، وهو سوء تكوين مُعَلِّم اللُّغَة العربية، فالتكوين الذي نراه في الجامعة<sup>(1)</sup> لا يؤهل المتخرج بشهادة الماستر لتدريس التصريف بله صاحب شهادة الليسانس، والواقع خير شاهد على ذلك.

ولعلّ من أبرز الأسباب التي أدت إلى سوء التكوين هذا:

● إشاعة صعوبة مادة التصريف بين الطلاب، وعدم تلقيهم لها بالقبول والشغف الذي يدفعهم لإتقانها وحب تعليمها لغيرهم.

● بعض الأساتذة لا يُحَسِّنُ التعامل مع مادة التصريف أثناء تعليمها، فتجده يكثر على الطلبة من القواعد والتأصيلات التي تجعل من الطالب كأنه يستمع إلى لغة أخرى وهذا سمعناه كثيراً من الطلبة سواء في الجامعة أو غيرها من الأطوار كالثانوي والمتوسط.

● ضعف مستوى الطالب وعدم تأصيله الجيد في طوري المتوسط والثانوي، مما يجعله يصل إلى الجامعة ببضاعة مزجاة، لا تؤهله لتلقي المعلومات الجديدة في الجامعة، فيبقى يرقّع ما فاته في الأطوار السابقة، ليخرج من الجامعة كما دخلها أول مرة.

<sup>(1)</sup> وأعني بها الجامعة الجزائرية خصوصاً.

وهذه الأسباب التي ذكرتها، إنما هي أسباب تتعلق بالفترة التي درّست فيها بالجامعة، وكان الطلبة يثرون مثل هذه الأسباب، وقد تنطبق على واقع الطالب عموماً في الجامعات الجزائرية وقد لا تنطبق، فالحكم يدور مع علته حيث دارت وجوداً وعدمًا.

ونحن نجد الكلام في التيسير يدور جُلّه حول المادة التعليمية أي المحتوى ويُهمل قطبي العملية التعليمية الآخرتين وهما المُعَلِّم والمُتَعَلِّم، فيجب أن يُعنى بالمُعَلِّم كما يُعنى بالمحتوى فإنَّ التيسير عملية مشتركة أساسها المُعَلِّم.

وأما بالنسبة للفتنة المتلقية لهذا العلم فإنه من المعروف أنَّ مستويات الطلاب تختلف بحسب الأعمار والبيئة المحيطة بهم، لذلك فإنه من الإجحاف أن نُكَلِّف تلميذاً في الابتدائي بدراسة المصادر مثلاً أو صيغ جموع التكسير، فإنَّ هذه المباحث من أصعب مباحث التصريف، لذلك فإنه من الواجب أن نتلطف بأبنائنا، وأن ندرج معهم في التعليم للوصول إلى الغاية المنشودة.

### الفرع الثالث: مباحث علم التصريف

إن القول باستبعاد صعوبة اللغة لا يعني أن تصير لبنا سائعا في أفواه الطُّلاب، بل إنَّ المُوفَّق من وفقه الله تعالى؛ والناس يختلفون في عقولهم وسعة فهمهم واستيعابهم، منهم من يُفْتَح عليه في هذا العلم، ومنهم من تبقى أبوابه مستغلقة عليه لا يجد إليها منفذاً، ولعلَّ هذين الاحتمالين - طريقة عرض المادة ومراعاة الفتنة المتلقية - هما من جعل العلماء يعيدون النظر في طريقة التصنيف في هذا العلم وعرضه على الناشئة.

ومن أهم الحلول المقترحة في هذا المجال هو كتابة "الأنظام"، والسَّير في التأليف على الطرق الأكاديمية الموجودة الآن في المدارس، لكن قبل ذلك يجب أن ندرك مكنم الصعوبة في مباحث هذا العلم لتأخذ نصيبها من التيسير ويعاد عرضها بالشكل الذي يتلاءم وقدرات الطلبة. ومن المباحث التي تظهر فيها الصعوبة ما يلي:

١- **الميزان الصرفي:** من أبرز الصعوبات التي يواجهها الطالب في علم التصريف هو الميزان الصرفي الذي اختاره العلماء لوزن صيغ الكلمات العربية وهو "ف ع ل"، وكل حرف من هذه الحروف يقابل الحرف الأصلي في الكلمة الموزونة، وإن زادت على ثلاثة أحرف فله قواعده الخاصة التي ستذكر في محلها، ومن الصعوبات الموجودة في الميزان الصرفي:

✓ وزن الأفعال المعتلة، سواء منها معتلة العين أو اللام، فالقاعدة الصرفية عندنا تقول: "إذا سكن حرف العلة أو تحرك فإنه يقلب من جنس الحركة التي قبله"، ولا تجد ألفا في وسط الكلمة أو آخرها إلا وهي منقلبة عن واو أو ياء، مثاله: قام، يقوم، قياما، وأوزانها: فعَل، يُفْعَل، فِعْلا.

وبالنظر في هذه الأوزان، (قام) وزنه (فعل)، يقال: من أين جاءت العين ونحن نرى ألفاً؟، ثم من أين جاءت حركة الفتحة وهي ساكنة؟ فلماذا لا يكون الوزن "فال" بحسب ما هو ملفوظ؟ فيجاب بأن (قام) أصله (قَوْم)، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلت ألفاً، والعبارة في الوزن بأصل الحرف (الواو) لا بما ينطق (الألف)، و(الواو) في الأصل محرّكة بالفتح، فيكون الطالب قد وزن في واقع الأمر (قَوْم)، أي أنّ (فعل) هو وزن (قَوْم) أي وزن (قام) باعتبار أصلها ولم يزن (قام) مطلقاً. ثم يأتي سؤال آخر وهو: كيف قدرناها "واو" ولم نقدرها "ياء" مثلاً، فيقال: قدرناها "واو" لظهورها في الفعل المضارع "يقوم"، فالمضارع يرد الحروف إلى أصولها غالباً، فيجد الطالب نفسه أنه يزن غير ما ينطق، وهذا بناء على أن "قام" وزنها "فعل"، وينطق غير ما يزن، وهذا التقدير في الحقيقة يصعب على المبتدئ.

وكذلك في وزن المضارع من "قام" نقول فيه "يَقُومُ" ووزنه "يَفْعُل"، فمن أين جاءت الحركة على العين وسكون الفاء، فيقال إنّ "يَقُومُ" أصله "يَقُومُ"، فنقلت الحركة من المعتل إلى الصحيح، لأن الصحيح أولى بالحركة من المعتل فسكنت الواو، والميزان يكون بحسب الأصل كما قدمنا. وكل هذه القواعد والتفديرات يجب أن يستحضرها الصرفي أثناء وزنه للكلمات، ومع ذلك فإن منها ما يخرج عن القاعدة أو يكون محل خلاف وحينئذ فإنه يُرجع إلى المعاجم ونقول أئمة العربية لمعرفة الوزن. مثال ذلك: مصدر معتل العين مما زاد على الثلاثة فإنه يأتي على وزن الإفعالة والاستفعالة كما قال ابن مالك في لاميته<sup>(١)</sup>:

٨٧- مَا عَيْنُهُ اَعْتَلَّتْ اِلْفَعَالُ مِنْهُ وَالاسدُ تَفْعَالُ بِالتَّاءِ وَتَعْوِيضُ بِهَا حَصَلًا

٨٨- مِنْ الْمُزَالِ،

فتقول في مصدر "أقام" "إقامة"، وأصله "إِقْوَامًا" على وزن "إِفْعَال"، ثم نقلت الحركة من المعتل إلى الصحيح فصار إِقْوَامًا، فسكنت الواو وانفتح ما قبلها قلبناها ألفاً فتصير إِقَامًا، ثم تحذف أحد الألفين -على الخلاف- ويعوض عنها بالتاء في الأخير، فيصير المصدر "إقامة"، وقد «اختلفوا في المحذوف من نحو الإقامة والاستقامة من الألفين فعند سيبويه والخليل أنها الألف المزيدة قبل الآخر للدلالة على المصدر لأن حذف الزائد أولى من حذف الأصل، وعند الأخفش والفراء بالعكس؛ لأن حذف حرف العلة أولى من حذف حرف زيد للدلالة على معنى لئلا تفوت الدلالة بحذفه»<sup>(٢)</sup>. وثمرة الخلاف تظهر في الوزن فقط فعلى قول

<sup>(١)</sup> محمد ابن مالك، لامية الأفعال، ت. عمار بن خميسي، ط ١، سنة ١٤٢٦هـ، دار ابن حزم، بيروت، ص ١٥.

<sup>(٢)</sup> فتح الأقفال وحل الإشكال، ص ٢٦٦.

سيبويه والتحليل تكون "إِقَامَةٌ" و"اسْتِقَامَةٌ" وزنّها "إِفْعَلَةٌ" و"اسْتِفْعَلَةٌ"، أما على قول الأَخْفَش والفراء فتكون "إِفَالَةٌ" و"اسْتِفَالَةٌ".

وهكذا مع باقي الكلمات، وهذا الإشكال ليس محصوراً في هذين الوزنين فقط، بل هو شامل لكل ما يقع فيه تغيير سواء كان إعلالاً بالنقل أو الحذف أو كان إدغاماً، مثاله: مَبِيعٌ، مَهْدِيٌّ، بُكْيَا، بَغْيَا، أَثَاقِلٌ، يَخْصِمٌ، مُدَّ (فعل أمر)، مَيِّتٌ... الخ، وكذلك ما وقع فيه قلب مكاني مثل (قِسِيٌّ)، (الحادي)، . . الخ.

ف نجد أن مسألة التقدير تتكرر دائماً، وهي مسألة عويصة على من لم يتمرن على مثل هذه الأوزان، وقد لَخَّصَ ابن مالك مسألة الميزان الصرفي بعبارة ميسرة فقال: «وزن الكلمة أن تُقَابِلَ أَوَّلُ أَصُولِهَا بَفَاءٍ، وَثَانِيهَا بِعَيْنٍ، وَثَالِثُهَا وَرَابِعُهَا وَخَامِسُهَا بِلَامَاتٍ وَيُعْطَى الْمُقَابِلُ بِهِ مَا لِلْمُقَابِلِ مِنْ حَرَكَةٍ وَسُكُونٍ وَمَصَاحِبَةٍ، وَمَصَاحِبَةٌ مَزِيدٌ غَيْرٌ مُعَبَّرٌ عَنْ حَالِهِ وَمَحَالِهِ، كَقَوْلِكَ فِي وَزْنِ جَوْهَرٍ، وَقَسُورٍ، وَحَيْدِرٍ، وَعَثِيرٍ: فَوَعَلٌ، وَقَفْعُولٌ، وَقَفْبَعَلٌ، وَقَفْعِيلٌ.

فإن كان المزيد أصلاً مكرراً قوبل بما يقابل به الأصل كقولك في قردد: فاعل، فلأجل هذه المقابلة سمي أول الأصول فاء، وثانيها عيناً، وثالثها ورابعها وخامسها لامات»<sup>(١)</sup>

✓ معرفة الأصلي والزائد: وهي من المسائل العويصة أيضاً في علم التصريف؛ لأنه يبنى على معرفتها التصغير والتكسير والكثير من الأسماء الممنوعة من الصرف لعلّة وزن الفعل أو زيادة الألف والنون<sup>(٢)</sup>، وقد بيّن ابن مالك في ألفيته عند ذكره للميزان الصرفي ضابطاً من ضوابط معرفة الأصلي من الزائد فقال<sup>(٣)</sup>:

٩٢٥- وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمُ فَأَصْلٌ وَالَّذِي لَا يَلْزَمُ الرَّائِدُ مِثْلُ تَا حِثْدِي

إذن فالحروف الأصلية هي الحروف الملازمة للكلمة في التصاريف لفظاً أو تقديراً، ونقصد بالتقدير ما يسقط منها لعلّة تصريفية، ويقولون: "الساقط لعلّة تصريفية كالمذكور"، مثاله: الألف من "قال" تسقط عند صياغة الأمر منه فنقول "قل"، أما الحروف الزائدة فهي التي لا تلزم الكلمة في تصاريفها، مثل "تاء" الفعل "احتدي" فإن أصله "حذا" "يحدو" والتاء للافتعال، وحروف الزيادة مجموعة في كلمة "سألتمونيها"، لكن المشكلة في مجيء هذه الحروف أصلية في بعض الكلمات مثل: سأل، أكل، تقاتل، فكيف نتعامل معها؟

(١) مُجَّدُ ابْنِ مَالِكٍ، إِيْجَازُ التَّعْرِيفِ فِي عِلْمِ التَّصْرِيفِ، تَ مُجَّدُ المَهْدِيِّ عَبْدِ الحَيِّ عِمَارِ سَالِمٍ، ط ١، ١٤٢٢ هـ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ص ٥٨.

(٢) الممتع لابن عصفور، ص ٣٩

(٣) ألفية ابن مالك، ص ٦٤.

فيقال إنّه يُلجأُ إلى طرق أخرى لمعرفة الصحيح من الزائد، مثل: الاشتقاق، المضارع، التصغير، السماع - ويكون بالرجوع دائما إلى نقل أئمة العربية الذين دونوا اللغة-، وبالتالي فقد يقال إنه لا يمكن أن نعلم على قاعدة واحدة أو قاعدتين في التعامل مع مواد التصريف، بل يجب الإمام بالكثير من قواعد هذا العلم، والخلاف الموجود فيها، وهذا ما يعسر على الطالب كثيرا ويوقعه في الحيرة أحيانا مما يقطعه عن الوصول إلى غايته.

٢/ الاشتقاق: وهو عدة أنواع، الصغير والكبير والأكبر والكبار، وأكثر هذه الأنواع ورودا هو الاشتقاق الصغير وهو الذي نبحث فيه في علم التصريف، وإذا أطلق الاشتقاق فهو المراد. (١)

ويعرف الاشتقاق الصغير بأنه «أخذ صيغة من أخرى مع اتِّقافهما معنى ومادة أصليّة وهيئة تركيب لها؛ ليدل بالثانية على معنى الأصليّة بزيادة مفيدة؛ لأجلها اختلفا حروفا وتركيبا كضارب من الضرب، وحذر من الحذر» (٢).

والاشتقاق من أهم مميزات اللغة العربية، ويعد كذلك من أهم الآليات التي مكنت لهذه اللغة من التوسع والتعامل مع ما يستجد حولها من مصطلحات، ومن أهم ما يقف حجر عثرة في طريق طالب التصريف إلى إتقان الاشتقاق عدة أمور أذكر منها:

✓ المسائل الخلافية، ومنها مسألة أصل الاشتقاق، هل هو المصدر أو الفعل؟ وهي من المسائل التي اشتهر فيها الخلاف بين البصريين والكوفيين، ولا شك أن الدخول في مسائل الخلاف الطويلة، والتي قد لا تظهر فيها أوجه الترجيح لطالب التصريف المبتدئ الذي لم يتمكن من أصول هذا العلم بعد يُشَتِّت ذهنه ويضعف تركيزه على المسألة المهمة والتي هي الاشتقاق، لذلك فإنه ومن أجل التيسير على الطالب فإن مثل هذه المسائل تُطرح، ولا يتعرض لها في بداية الطلب، ولا تجعل من اهتمام الطالب، كما فعله عبده الراجحي في كتابه "التطبيق الصرفي" وهو يعد من أهم كتب التيسير، حيث يقول في بداية "باب الأفعال والمشقات":

« ولا يدخل في اهتمامنا هنا ذلك الخلاف القديم العنيف بين البصريين والكوفيين حول أصل الاشتقاق، أهو المصدر أم الفعل؟ فكثير من هذه الخلافات يمكن طرحها من الدرس الصرفي دون أن يخسر شيئا فضلا عن تخليصه من كثير مما يفسد هذا الدرس ويعقده» (٣).

(١) ينظر، مُجدد عبد الحي عمار، من ذخائر ابن مالك في اللغة مسألة من كلام الإمام مالك في الاشتقاق، ط ١، ١٤١٩ هـ، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ص ٣١٥.

(٢) نفسه، ص ٣١٥.

(٣) عبده الراجحي، التطبيق الصرفي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر-بيروت-، دط، دت، ص ٢١

وهذا الحل يمكن أن يعمم في كل المسائل الخلافية التي لا تمه المبتدي، ولا ينال منها كثير علم، لكن لا بد للمدرس أن يكون على اطلاع بمسائل الخلاف، فينظر في الأقوال الموجودة في المسألة ويعطي الطالب ما يراه راجحا بحسب قوة الدليل، دون أن يخوض في المسألة بخلافها، ودون أن يُحفظ طلابه المقولة الشهيرة "في المسألة قولان" وهي مقولة خطيرة توحى للطالب المبتدئ باستبعاد ضبط مسائل هذا العلم، بل العبرة من ذلك تكمن في الأثر العملي لهذه المسائل في علم التصريف.

✓ الفعل المضارع: يؤخذ المضارع من الماضي، ومن أهم الصعوبات أو لثقل من أهم المسائل التي يخلط فيها الطلبة في صياغة الفعل المضارع هي حركة حروف المضارعة، والمجموعة في قولهم "أنيت"، وكذلك حركة عين الفعل المضارع، هل يكون على يفعل بضم العين أو كسرهما أو أنها تفتح؟ وما هو الضابط في كل ذلك؟ مع أننا نجد كثيرا من الأفعال تضبط بوجهين أو أنها تكون شاذة لا تجري على قواعد القياس، ثم إذا عكسنا المسألة ووجدنا مضارع فعل فكيف نرؤه إلى أصله الماضي؟ هل هو مصوغ من الثلاثي أو الرباعي أو غير ذلك؟ كل هذه أسئلة تطرح ضمن دروس التصريف، وكلها يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار لتزول هذه الإشكالات.

✓ فعل الأمر: وأبرز الصعوبات التي يتعرض لها الطالب في صياغة فعل الأمر متعلقة بمزمة الوصل: متى يؤتى بمزمة الوصل في بداية فعل الأمر؟ وما هي حركتها؟ وكيفية ضبط خطوات هذه الصياغة.

✓ المصادر الميمية وأسماء الزمان والمكان: ونقصد بها الأسماء التي على وزن المفعَل والمفْعَل وقد تأتي على المفعَل، وهذا من الأبواب الصعبة التي يشتهب فيها المصدر باسم الزمان والمكان، فإذا قلنا مثلا: سلك زيد مذهَب السلف، فـ "مذهَب" هنا مصدر ميمي من ذَهَب يذَهَب، أما إذا قلنا: هذا مذهب زيد، فـ "مذهب" في هذا المثال يحتل أن يكون اسم زمان فيكون المعنى: هذا زمن ذهاب زيد، ويحتمل أن يكون اسم مكان فيكون المعنى: هذا مكان ذهاب زيد، كما أنه يحتمل أن يكون مصدرا أيضا.

وعليه فإن المعول عليه في التفريق بينها هو ما يذكر من الضوابط في هذا الباب بالإضافة إلى السياق، ومن جهة ثانية فإن الطالب يواجه في هذا الباب ما يواجهه في باقي الأبواب من الشذوذ، وعليه فلا بد أن يحفظ مع القاعدة ما شذ عنها، وهذا ما تكفل به ابن مالك في جميع أبواب "اللامية" من ذكر القاعدة ثم يعقبها بما شذ عنها، وهو ما جعل نظم "اللامية" من الأنظمة الفريدة من نوعها التي تذكر القواعد مع الشاذ منها، ولا شك أن هذا يكون أضبط لهذا العلم.

٣- أبنية المصادر: تعتبر أبنية المصادر من أصعب مباحث التصريف، لكثرة الأوزان فيها، مع قلة المقيس وكثرة المسموع منها كما هو الحال في مصادر الثلاثي، وكذلك وجود الأفعال التي لها أكثر من

مصدر، واشتباه المصادر بأسماء المصادر عند من يقول بالتفريق بينهما وهو الصحيح<sup>(١)</sup>، هذا من جهة ومن جهة ثانية كثرة أنواع المصادر، فهناك مصادر الثلاثي ومصادر ما زاد على الثلاثة والمصادر الدالة على المرة والهيئة وكذلك المصادر الميمية والصناعية، كل هذا يدرس في التصريف فلا بد من إتقان القواعد، وحفظ ما شذ عنها، وهذه عملية تتطلب جهداً وتمريناً من الطالب مع طول وقت ليبلغ هذا المبلغ.

٤- الإبدال والإبدال: وقد سبق تعريف الإبدال وذكر أقسامه في تعريف التصريف، أما الإبدال فهو «جعل مُطْلَق حرف مكان آخر. فخرج بالإطلاق الإبدال بالقلب، لاختصاصه بحروف العلة، فكل إبدال يقال له إبدال ولا عكس، إذ يجتمعان في نحو قال ورمى، ويفرد الإبدال في نحو اصْطَبَرَ وأدَّكَر. وخرج بالمكان العَوْض، فقد يكون في غير مكان المعوّض منه كتاءي عِدَّة واستقامة وهمزتي ابن واسم»<sup>(٢)</sup>.  
والذي يَهْمُننا الآن هو أنواع الصعوبة التي يتعرض لها طالب التصريف في هذا الباب وأهمُّها: كثرة الأحكام والضوابط مع أنها قد لا تنطبق على لغات ولهجات عربية قديمة متعددة، حمل السماع الصحيح إلينا كثيراً من ألفاظها الخارجة على تلك الضوابط<sup>(٣)</sup>.

وأشهر مسألة في هذا الباب هي مسألة التَّعْوِيز، فمثلاً كلمة «عدة»، أصلها: «عُدٌّ»؛ حذفت الواو من الأول وجاءت تاء التأنيث في آخر الكلمة؛ عوضاً عنها. ومثل: «اسم»، أصلها: «سمو»، حذفت الواو من آخر الكلمة، وجاءت همزة الوصل عوضاً منها في أولها. والمعول عليه في معرفة العوض والمعوّض عنه هو المراجع اللغوية المشتملة على الألفاظ التي وقع فيها التعويض السماعي الوارد عن العرب؛ إذ ليس للتعويض قواعد مضبوطة تدل عليه. لكن مما يكشف عن التعويض في حروف الكلمة ويرشد إليه، الرجوع إلى جموع التكسير، أو المصادر، أو التصغير، أو نحو هذا... مما يرد الأشياء إلى أصولها. كالاhtداء إلى أن همزة: "ماء" منقلبة عن "الهاء" من الرجوع إلى جمع تكسيرها؛ وهو: مياه، وأمواه؛ حيث ظهرت فيه "الهاء" فكان ظهورها دليلاً على أنها أصل للهمزة في: "ماء" .. وكثير من هذه الجموع والمصادر والمصغرات مرجعه كتب اللغة، ونصوص ألفاظها؛ فمن العسير الاسترشاد في أمر التعويض بغير النصوص اللغوية»<sup>(٤)</sup>.

(١) لوجود الفرق بينهما، والفرق الموجود؛ واحد معنوي وهو: دلالة اسم المصدر على أثر الحدث بواسطة المصدر كدلالة العطاء على معنى المنح والمناولة بواسطة المصدر الذي هو الإعطاء. وآخر لفظي وهو: وجود جميع حروف الفعل في المصدر مع غياب بعضها في اسم المصدر، كالعطاء اسم مصدر من أعطى.

(٢) أحمد بن محمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ت نصر الله عبد الرحمن نصر الله، د ط، د ت، مكتبة الرشد، الرياض، ص ١٢٢.

(٣) ينظر، عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، ١٥ ط، د ت، ج ٤، ص ٧٥٦.

(٤) نفسه، ج ٤، ص ٤٥٩.



وإذا كان المُعَوَّل عليه دائما الرجوع إلى المراجع والمطولات فمما لا شك فيه أنَّ هذا يضعف عزيمة الطالب ويورثه الملل مع فقدانه الثقة بالقواعد الموجودة في هذا العلم؛ بالإضافة إلى أن هناك أنواعا أخرى للإبدال توصف بالندور، ومن التيسير ألا تُعْرَض على الطَّالِب في البداية ويُكتفى بـ«الإبدال الشائع»، أي: المطرد، الواجب إجراؤه بين حروفه المعينة، وهو القياسي الذي يخضع للضوابط والقواعد العامة، ويُسمونه اصطلاحا: "الإبدال الصرفي الشائع"، أو: "الإبدال الضروري، أو: اللازم"، أي: الذي لا بد من إجرائه متى تحققت ضوابطه وشروطه. ويكتفون بتسميته: "الإبدال" لأنه؛ المقصود وحده عند الإطلاق؛ بسبب قياسيته، واطرده»<sup>(١)</sup>، وهو ما فعله ابن مالك في الخلاصة في "باب الإبدال" حيث بيَّن حروف الإبدال الشائع أَوْلَا ثم ذكر الحروف التي تبدل من بعضها دون ذكر لأنواع الإبدال الباقية فقال<sup>(٢)</sup>:

٩٤٣ - أحرف الابدال "هَذَا تَمْوِطِيَا" فَأَبْدِلِ الْهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا

هذا من جهة، ومن جهة أخرى إذا جئنا إلى تطبيق القواعد في هذا الباب فإن الطالب يجد فيها عناء كبيرا» وذلك لما يعرض له هذا الباب من البحث وراء الأصول المعجمية لبعض الكلمات، أو القوالب الاشتقاقية لها، وتنبُّع هذه الأصول والقوالب حتى تؤول إلى صورتها المعهودة التي ألفها الذوق، وصلقلها الاستعمال»<sup>(٣)</sup> وللوصول إلى هذه الصورة ينبغي إدراك العلاقة الموجودة «بين الأصل المعجمي للكلمة وبين صورتها المألوفة في الاستعمال من تغاير بيِّن في نوع حروفها، أو في تركيب بنيتها، فيقف أمام هذه الظاهرة اللغوية منكرا، أو حائرا مفكرا»<sup>(٤)</sup>، ونحن أمام هذا الإنكار والحيرة لا بد أن نجد للطالب مخرجا، فنعود إلى نقطة البداية لنقول إنه لا بد من التيسير، والتيسير الذي نعنيه هنا هو الذي يشمل جهتين:

جهة المادة الصرفية، وجهة مُعَلِّم التصريف، فبدون تلاحم الجهتين ستبقى أبواب التصريف ومباحثه موصدة أمام طلاب هذا العلم، وستبقى مسألة التيسير حبرا على ورق، ومجرد دعوى لا بينة عليها، وشعار لا يستفيد منه سوى من يريد الطعن في هذه اللغة الجميلة المتينة وهيئات له ذلك، وفي كل زمان ومكان من يكافح وينافح عنها بحفظ الله سبحانه وتعالى.

٥- مسائل التمرين: هذه المسائل إنما يذكرها الصَّرْفِيُّون لتعويد الطالب على تطبيق القواعد الصرفية التي تعلَّمها على هذه المسائل، وهي قولهم "كيف تبني كذا من كذا؟" «ومعنى قولهم: "كيف تبني كذا من

(١) نفسه، ج ٤، ص ٧٥٨.

(٢) ألفية ابن مالك، ص ٦٦.

(٣) عبد العليم براهيم، تيسير الإعلال والإبدال، مكتبة غريب، الفجالة، مصر، ص ٣.

(٤) نفسه، ص ٣.

كذا؟ " أنك إذا ركبت من كلمة زنة كلمة أخرى وقد عملت ما يقتضيه القياس التصريفي في لغة العرب، فكيف ينطق بها؟ أي: فكيف تصير بالتصريف؟

وقال أبو علي: إن معنى ذلك أنك إذا ركبت من كلمة زنة كلمة أخرى، وعملت ما يقتضيه القياس التصريفي في لغة العرب، وحذفت منها ما حذفت في الأصل بالقياس، فكيف ينطق بها؟»<sup>(١)</sup>

وقال ابن عصفور: «هذا الباب يُبين فيه كيفية بئائك من الكلمة مثل نظائرها. فإذا قيل لك: ابن من كذا مثل كذا، فإتما معناه: فُكَّ صيغة هذه الكلمة، ووضِع من حروفها الأمثلة التي قد سئلت أن تبني مثلها، بأن تضع الأصل في مقابلة الأصل، والزائد في مقابلة الزائد إن كان في الكلمة التي تبني مثلها زوائد، والمتحرك في مقابلة المتحرك، والسَّاكن في مقابلة السَّاكن، وتجعل حركات المبني على حسب حركات المبني مثله الذي صيغ عليه، من ضمٍّ أو فتح أو كسر»<sup>(٢)</sup>

مثاله: ابن من "ضرب" على وزن "جعفر"، فتقول: ضربت، أو على وزن "قنفذ"، فتقول: ضربت وهكذا.

وقد اختلف العلماء في هذه الأبنية الجديدة مما ثبت عن العرب ومما لم يثبت هل يجوز صياغتها أم لا؟ والصحيح ما ذهب إليه سيبويه من الجواز، فيجوز عنده «أن يصاغ على وزن ثبت في كلام العرب وإن لم ينطقوا به في الفرع المطلوب، فيصح أن يصاغ من "ضرب" على زنة شربت، فيقال ضربت مع أنهم لم ينطقوا به. ولا محذور فيما قاله سيبويه؛ إذ الغرض التمرين فقط، ولا يقال إنه يلزم إثبات صيغ لم تنطق بها العرب في كلامهم، وأما نحو جالينوس وميكائيل فلا يصاغ على زنتهما، لعدم ثبوتهما في كلامهم»<sup>(٣)</sup>.

هذا وإنَّ التصريف عند الأوائل بداية من سيبويه وحتى إلى عصر ابن الحاجب صاحب الشافية تقريباً، قد قصروا علم التصريف على هذه المسائل، ففي تعريف التصريف عند سيبويه يقول: «باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة والمعتلة وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به ولم يجي في كلامهم إلا نظيره من غير بابه، وهو الذي يسميه النحويون التصريف»<sup>(٤)</sup> فجعل التصريف هو قياس المعتل وغيره من الذي لم تتكلم به العرب على الذي تكلموا به، وهذه هي مسائل التمرين، ودليله ما فعله ابن عصفور كذلك حيث عقد باباً لمسائل التمرين وجعلها هي القياس أيضاً، فقال في هذا الباب: «باب:

(١) حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب، ت عبد المقصود محمد عبد المقصود (رسالة الدكتوراه)، ط ١، سنة ١٤٢٥ هـ، مكتبة الثقافة الدينية، ج ٢، ص ٩٧١.

(٢) الممتع الكبير في التصريف، ص ٤٦٣.

(٣) شذا العرف في فن الصرف، ص ١٥٣.

(٤) الكتاب، ج ٤، ص ٢٤٢.

مَا قِيسَ مِنَ الصَّحِيحِ عَلَى صَحِيحٍ مِثْلِهِ وَمَا قِيسَ مِنَ الْمُعْتَلِّ عَلَى نَظِيرِهِ مِنَ الصَّحِيحِ، هَذَا الْبَابُ نُبِّئُ فِيهِ كَيْفِيَّةَ بِنَائِكَ مِنَ الْكَلِمَةِ مِثْلَ نَظَائِرِهَا، فَإِذَا قِيلَ لَكَ: ابْنِ مِنْ كَذَا مِثْلَ كَذَا...»<sup>(١)</sup> ومثله ابن جني كما سبق في تعريفه للتصريف حيث قال: «التصريف إنما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى، مثال ذلك أن تأتي إلى "ضَرَبَ" فتبني منه مثل "جَعَفَر" فتقول: "ضَرَبَ"، ومثل "قَمَطَر": "ضَرَبَ"، ومثل "دَرَهَم": "ضَرَبَ"، ومثل "عَلِم": "ضَرَبَ"، ومثل "ظَرَف": "ضَرَبَ"، أفلا ترى إلى تصرفك الكلمة على وجوه كثيرة»<sup>(٢)</sup>.

وإذا كان هذا هو شأن مسائل التمرين عند أرباب هذا الفن فلا غرابة أن تكون هي أصعب مباحث التصريف؛ لذلك فإنك لا تجد أحدا من الميسرين المحدثين إلا وينادي بالغاءها من التصريف زعما بأنها مما لا فائدة فيه، مستغلين في ذلك ما ذهب إليه "ابن مضاء" الذي دعا صراحة إلى إلغاء مسائل التمرين فقال: «ومما ينبغي أن يسقط من النحو (ابن من كذا مثال كذا) كقولهم (ابن من البيع) مثال (فُعَل)، فيقول قائل: (بوع) أصله بيع فيبدل من الباء واوا لانضمام ما قبلها، لأن النطق بها ثقيل»<sup>(٣)</sup>.

وفي الحقيقة أن هذا مما استوقفني كثيرا أمام قضية التيسير وهل هي قضية بريئة تسعى في خدمة العربية أم أنها مجرد دعوى يسعى أصحابها للطعن في العربية!؟

إن مبحثا مهما مثل مسائل التمرين لا يمكن أن يتعامل معه بهذه الطريقة، بأن يدعى إلى إسقاطه رأسا واعتباره مما لا فائدة فيه! ونحن نجد أن هذا المبحث قد أولاه النحاة اهتماما بالغا، يقول ابن جني في شأن مسائل التمرين: «وذلك عندنا على ضربين: أحدهما الإدخال لما تبنيه في كلام العرب والإلحاق له به. والآخر إلتماسك الرياضة به والتدرب بالصنعة فيه»<sup>(٤)</sup>، والإلحاق مهم جدا، ومعناه أن يزداد في الكلمة حرف أو أكثر لغرض جعل مثال على مثال أزيد منه؛ ليعامل معاملته، مثل "جلبب" ملحق بـ"دحرج"

<sup>(١)</sup> ابن عصفور، الممتع في التصريف، مصدر سابق، ص ٤٦٣.

<sup>(٢)</sup> أبو الفتح عثمان بن جني، المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، دار إحياء التراث القديم، ط ١، ١٩٥٤م، ص ٣، ٤.

<sup>(٣)</sup> ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ت شوقي ضيف، دار المعارف، ص ١٣٨.

<sup>(٤)</sup> أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، ت محمد النجار، المكتبة العلمية، ج ٢، ص ٤٨٧.

و"اسلنقى" ملحق بـ"اخرنجم"<sup>(١)</sup>، وهذا مما يسمح لهذه اللغة بالتوسع، حتى لو احتيج إلى مثل أي بناء في الوزن والسجع كان موجوداً<sup>(٢)</sup>.

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإننا نزع وجود صعوبة في حفظ القواعد وتطبيقها عند الطلبة، وفي نفس الوقت نطالب بإلغاء ما هو سبب لترسيخ هذه القواعد وإحكامها عند الطلبة، لذلك يقول أبو البقاء العكبري: «اعلم أنّ التصريفيين ذكروا من هذا الفن أمثلة كثيرة قصدوا بها إثبات علم التصريف في الأذهان بالرياضة والعمل وذلك أدعى إلى ترسخ هذا العلم في القلب كما أنّ الحاسب لا يُحْكِم علم الحساب إلا إذا عمِل وتدرَّب على العمل»<sup>(٣)</sup>.

والقول الذي يُطمأن إليه - والله أعلم - أنه يتوسط في هذه المسألة ويقال فيها بالتفصيل الآتي: فإذا أغينا مسائل التمرين فباعتبار المراحل الأولى التي يكون الطالب فيها في بداية التعلم ولم ترسخ القواعد في ذهنه بعد، وهذا العمل قد قام به من لا يتهم في عربيته، وهو عبد القاهر الجرجاني حيث أدخل كتابه "مفتاح الصرف" من مسائل التمرين لأنه أراد التيسير والاختصار هو كذلك.<sup>(٤)</sup> ومثله ابن مالك في "لامية الأفعال" و"الخلاصة" فقد أخلاهما من مسائل التمرين أيضاً، وللغرض نفسه، ومن هنا يمكن أن نقول: إن من كان تأليفه تعليمياً يراعي فيه الفئة المتلقية فلا ضير أن يخلي كتابه من مسائل التمرين وغيرها من المسائل التي تستصعب، ومن كان تأليفه علمياً يعني بجمع أبواب الفن ومسائله، فإنه يتعرض لمسائل التمرين وغيرها، ولمن أراد تدريس هذا النوع من التأليف فإن له أن يسلك معه طريقتين في التدريس أيضاً:

١- طريق علمي: وهذا يتعرض فيه مدرسه إلى كل مباحث الكتاب، بما في ذلك مسائل التمرين.

٢- طريق تعليمي: يقتصر فيه مدرسه على ما يناسب الفئة المتلقية فحسب.

وإذا تعلم الطالب القواعد وأتقنها وأراد التمكن من علم التصريف على حد قول القائل<sup>(٥)</sup><sup>(٦)</sup>:

<sup>(١)</sup> ينظر، عثمان بن عمر ابن الحاجب، الشافية في علم التصريف، ت حسن أحمد العثمان، ط ١، سنة ١٤١٥ هـ، المكتبة المكية - مكة، ج ١، ص ٧٠.

<sup>(٢)</sup> ينظر، الرضي الاسترأبادي، شرح شافية ابن الحاجب، ت محمد نور الحسن، مُجد الزفراف، مُجد محي الدين عبد الحميد، دط، سنة ١٤٠٢ هـ، ج ١، ص ٦٧.

<sup>(٣)</sup> أبو البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ت عبد الإله النبهان، ط ١، سنة ١٤١٦ هـ، دار الفكر - دمشق، ج ٢، ص ٤٣٠.

<sup>(٤)</sup> ينظر، أبو بكر عبد القاهر الجرجاني، المفتاح في الصرف، ت علي توفيق الحمد، ط ١، سنة ١٤٠٧ هـ، مؤسسة الرسالة - بيروت، -، ص ١٢ (مقدمة المحقق).

<sup>(٥)</sup> أبي سعيد بن مُجد الآثاري، لسان العرب في علوم الأدب (الفيئة العربية)، ص ٢٢.

<sup>(٦)</sup> هو شعبان بن محمد الآثاري الموصلي المولد المصري الوفاة الشافعيّ التحوي. والآثاري نسبة إلى الآثار، والمقصود آثار الرسول صلى الله عليه وسلم. قال في بديعته المشهورة: لأتني خادم الآثار لي نسب ... أرجو بها رحمة المخدم للخدم. وهو قرشيّ النسب،

وهذه مسائل التمرين مُعينة لطالب التمكن

فإنه لا يضيره أن يتمرن عليها بمسائل تُروِّضُ فكره وتُرسِّخ القواعد في ذهنه، بل الواجب على المُعلِّم أن يُعقِّب دروسه بتمارين تكون كالاختبار للمعلومات المكتسبة خلال الدرس، وبذلك تُعرِّف قدرات الطلبة ومدى إفادتهم من المادة المقدمة، وهذا هو صنيع غالب من تكلم عن مسائل التمرين فإنه يوردها دائماً في نهاية الكتاب، كما فعل ابن جني في "المنصف" وابن عصفور في "المتع" وابن الحاجب في "الشافية" وغيرهم، يقول ابن جني: « ليكون هذا الكتاب قائماً بنفسه، ومتقدماً في جنسه، فإذا أتيت على آخره، أفردت فيه باباً لتفسير ما فيه من اللغة الغريبة، فإذا فرغت من ذلك الباب أوردت فصلاً من المسائل المشككة العويصة التي تشحذ الأفكار، وتروض الخواطر، وليس ينبغي أن يتخطى إلى النظر في هذه المسائل من لم يُحكِّم الأصول قبلها، فإنه إن هجم عليها غير ناظر فيما قبلها من أصول التصريف الموطئة للفروع، لم يحظ منها بكبير طائل، وصعبت عليه أيما صعوبة، وكان حكمه في ذلك حكم من أراد الصعود إلى قلة جبل سامق في غير ما سبيل، أو كجاذع مفازة لا يهتدي لها بلا دليل.»<sup>(1)</sup>

### المطلب الثالث: ضوابط التيسير لعلم التصريف

إذا أثبتنا الصعوبة الموجودة في علم التصريف، وأدركنا مدى حاجتنا للتيسير، فما هي الضوابط التي نراعيها في عملية التيسير؟ وإلى أي مدى يمكننا أن نيسر؟  
للإجابة على هذا السؤال يجب أن نرجع إلى أركان العملية التعليمية وهي: (المحتوى - المعلم - المُتعلِّم)؛ لذلك فإنَّ أيَّ قضية تمس العملية التعليمية فإنها تمسُّها ولا بد في واحد من هذه الأركان أو في جميعها، ومما يساعد في التيسير اقتراح عدَّة ضوابط - بحسب هذه الأركان - لا بدَّ أن تراعى في التيسير وهي:

### الفرع الأول: ما يتعلق بالمادَّة المُعدَّة لتدريس التصريف:

وهذه المسألة تعتبر أهمَّ شيء في عملية التيسير، فإنَّ أولَّ صعوبة يتلقاها الطالب تأتي من جانبها، ونحن بين خيارين؛ إمَّا الاختصار أو الاقتصار، والاختصار معناه أن يحذف المُبَسِّرُ كلَّ ما يراه زائداً على حاجة الطالب أو أنَّ وقت الاستفادة منه لم يحنَّ بعد، وهذه العملية تتطلب منا إعادة النظر في المؤلفات، وجمع ما هو مُشْتَتَّ من مواد التصريف مع إعادة ترتيبها وتأليفها بحسب ما يتلاءم مع حياة الطالب اليوم من مراعاة للأمثلة والنصوص التي يطبق عليها. وهذا هو الذي عليه غالب المُبَسِّرُونَ، ومن هذه المختصرات

سمي بشعبان لولادته فيه عام ٧٦٥ هـ. ووفاته في جمادى الآخرة سنة ٨٢٨ هـ. ينظر، شمس الدين السخاوي، الضوء اللامع لأهل

القرن التاسع، دت، دط، دار الجليل، بيروت، ج٣، ص٣٠١.

<sup>(1)</sup> المنصف شرح كتاب التصريف، ص١.

أذكر: "التطبيق الصرفي" لعبده الراجحي، "شذا العرف في فن الصرف" لأحمد حملاوي... الخ، وقد أدت هذه الطريقة إلى إسهام كبير في حلّ كثير من مشكلات التصريف، وفكّ رموزه التي كانت مستغلقة أمام الطلاب.

وأما الاقتصار فهو أن نقتصر على المتون المختصرة التي أعدت لهذا الشأن وأثبتت نجاحها، وتلقتها الأئمة بالقبول وأثنى العلماء عليها وعلى مُصنِّفِها بالحدق وحسن التصنيف مع إمامهم بهذا العلم وخبرتهم في تدريسه، وهذا وحده كاف في الاهتمام بها وإعطائها حقها ضمن برامج الوزارة الوصية عندنا وسأذكر اقتراحا لطريقة عرض مادة التصريف حسب الأطوار التعليمية عندنا في الضابط الموالي إن شاء الله.

### الفرع الثاني: ما يخصُّ المُعَلِّم وطريقة التدريس

وهذه من البلايا التي أصيب بها نظامنا التعليمي، ومع أننا كنا سادة الأمم علما وتعلُّما وتعلِّما رجعنا القهقري وصرنا نتبع المناهج الغربية في أخص خصائصنا وهو التعلِّم، بل التعليم حتى في لغتنا العربية، لذلك فإنه من الواجب أن يُنظَر في تكوين المُعَلِّم وأن يُهيَّأ لهذه المهمة العظيمة الشريفة وأن يُرغَّب فيها ويُكْرَم لأجلها، لا أن يوضع محلَّ سخرية واستهزاء، ولا ينجيه من هذا إلا إخلاصه وتفانيه في عمله وإتقانه له، ومن الأمور المعينة له على ذلك أن يتعلم هو أوَّلا في نفسه فإن الله تعالى قال: ﴿يَا بَنِي إِدْرِيْسُ خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ﴾ [مریم ١٢] أي: بجد واجتهاد، وذلك بالاجتهاد في حفظ ألفاظه، وفهم معانيه، والعمل بأوامره ونواهيه، هذا تمام أخذ الكتاب بقوة<sup>(١)</sup>، وهذا تهيئة من الله سبحانه لنبيه لأجل تبليغ الرسالة بتعليم الناس أمر دينهم حتى تحصل له ملكة تعينه على ذلك وفي هذا يقول ابن خلدون رحمه الله: «وعلى قدر جودة التعلِّم وملكة المُعَلِّم يكون حدق المُتعلِّم في الصنّاعة وحصول ملكته.»<sup>(٢)</sup> فإذا كان عندنا مُعَلِّم متأهِّل في نفسه خبير بجزايات درسه فلا تسأل عن المنهاج المتبع فإنه مهما تعددت الطرق فالنتيجة واحدة وهي التكوين الجيد للطلبة وتزويدهم بما يحتاجون، إلا أنه من المستحسن أن تكون هناك طريقة موحدة ينتهجها سائر المُعَلِّمين في مستوى واحد لئلا تتفاوت المعارف ويُظنَّ أنه لكلِّ مؤسسة مادتها الخاصة بها.

أما بالنسبة لطريقة التدريس فإنه يراعى فيها عدة أمور أقتصرُ منها على أمرين مُهمَّين جدا:

(١) ينظر، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، ت عبد الرحمن بن معلا اللويحق، ط١، سنة ١٤٢٠هـ، مؤسسة الرسالة، ص ٤٩٠.

(٢) عبد الرحمن ابن خلدون، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، ت خليل شحادة، ط٢، سنة ١٤٠٨هـ، دار الفكر، بيروت ص ٥٠١.

أحدهما: التدرُّج في عرض المادة التعليمية، ولا يخفى ما للتدرج من إسهام في التيسير وأثر بالغ في التحصيل العلمي للطلاب، يقول ابن خلدون رحمه الله: «اعلم أن تلقين العلوم للمتعلمين إنما يكون مفيداً إذا كان على التدرج شيئاً فشيئاً وقليلًا قليلًا يلقي عليه أولاً مسائل من كل باب من الفن هي أصول ذلك الباب. ويقرب له في شرحها على سبيل الإجمال ويراعى في ذلك قوة عقله واستعداده لقبول ما يرد عليه حتى ينتهي إلى آخر الفن وعند ذلك يحصل له ملكة في ذلك العلم إلا أنها جزئية وضعيفة وغايتها أنّها هيئات لفهم الفن وتحصيل مسأله.»<sup>(١)</sup>

والتدرج عندنا حاصل بحسب الأطوار التعليمية، لذلك سأذكر من المؤلفات ما أراه مناسباً في النشر والنظم مع تقسيمه على الأطوار التعليمية، فبالنسبة للمرحلة الابتدائية وأخصّ السنتين الأخيرتين منها - السنة الرابعة والخامسة -، فيمكن أن يُعتمد على قواعد منتورة تختص بالمضارع واسم الفاعل والمفعول فقط، مع الإكثار من الأمثلة التي تناسب هذا الطور وتستخرج من النصوص العربية السهلة، أما طور المتوسط فيمكن أن يبرمج فيه متن "تصريف العزي" لعز الدين الزنجاني ت (٦٥٥ هـ) مع اختيار نصوص ثلاثم أبوابه، وبحسب تجربتي مع هذا الكتاب أنّ من اعتمد عليه وواظب عليه فإنه يكفيه، لأنّ النشر في هذه المرحلة يكون أحسن من النظم، لئلا تجتمع على الطالب همتان، همة الحفظ وهمة تصوّر الفن - علم التصريف -، ثم إذا هو تصور الفن وأحاط بجوانبه وحيثياته يمكن أن يصار معه إلى النظم في المرحلة الثانوية، وأقترح أن يدرج نظم "لامية الأفعال" لابن مالك، فإنه على وجازته قد احتوى غالب قواعد التصريف وسيأتي مزيد بيان له في الفصل التطبيقي إن شاء الله، مع أنني لا أدعي كمال هذين المتنين فقد فاتهما بعض الأمور المهمة التي يحتاجها الطالب مثل: الميزان الصرفي والمثنى وغيرها، لكن هذا النقص يمكن أن يستدركه الأستاذ من غيرهما. أما عن مرحلة الجامعة إن تخصص الطالب في العربية، فلا أحسن من أن يدرس "ألفية ابن مالك" في النحو والصرف، وإن كان الحفظ ضعيفاً ف"الشافية" لابن الحاجب، أما دون هذه المتون وأمثالها والتي عرفت بين أوساط المتعلمين قديماً وحديثاً وأثبتت نجاحها، فسنبقى نضيع أوقاتنا وطلابنا بهذا الفتات المتناثر هنا وهناك والذي لا يشبع جائعاً، ولا يروي ظمآنًا.

**ثانيهما:** الحفظ وهو أهم العوامل المعينة على ترسيخ الدرس، والاهتمام به أمر ضروري وواجب وبالخصوص عند التلاميذ الصغار؛ فإنّ ملكة الحفظ عندهم قوية جداً فيجب استغلالها، لذلك قيل "الحفظ في الصغر كالنقش على الحجر" ولا أدري لماذا غيّبت هذه المقولة! والأعجب من هذا أننا نجد الكثير يزهّد في الحفظ ويذمه، وبعضهم يستبدل العبارة السابقة بعبارة أخرى وهي "لا نريد هذه بضاعتكم رُذّت إليكم!" وكأنهم ينتظرون أن يدع الطالب شيئاً جديداً!، ونحن نرى بأنه قد مضى على هذه الأمة قرابة

<sup>(١)</sup> نفسه، ص ٧٣٤.

الخمسة عشر قرنا، ولا زلنا ندور في فلك سلفنا الأوائل لا نخرج عنهم قيد أنملة! إلا ما كان من جهة الشكل أو الترجمة للنظريات والمصطلحات الغربية وإقحامها في البرامج التربوية دون المساس بجوهر هذه اللغة العريقة.

لذلك فإنه ينبغي أن يعاد النظر في مسألة "المحفوظات" التي كانت قديما فيعاد إدراجها. وهذا أمر أساس في تعلم هذه اللغة يجب على المعلمين والمتعلمين إدراكه، واللغة كما يعتبرها ابن خلدون ملكة فإنَّ «وجه التعلیم لمن يبتغي هذه الملكة ويروم تحصيلها أن يأخذ نفسه بحفظ كلامهم القديم الجاري على أساليبهم من القرآن والحديث وكلام السلف، ومخاطبات فحول العرب في أسجاعهم وأشعارهم وكلمات المولدين أيضا في سائر فنونهم حتى يتنزل لكثرة حفظه لكلامهم من المنظوم والمنثور منزلة من نشأ بينهم ولقن العبارة عن المقاصد منهم. ثم يتصرف بعد ذلك في التعبير عما في ضميره على حسب عباراتهم وتأليف كلماتهم وما وعاه وحفظه من أساليبهم وترتيب ألفاظهم فتحصل له هذه الملكة بهذا الحفظ والاستعمال ويزداد بكثرتهما رسوخا وقوة.»<sup>(١)</sup>

وبالإضافة إلى ما سبق هناك أمر آخر وهو مهم أيضا في العملية التعليمية ألا وهو الاكتفاء بفن واحد، فلا يجمع للطالب بين التصريف والإعراب، فإذا درس الإعراب يفرد له التصريف أو يناوب له بينهما، ولعلي أخص ما سبق في مقولة للإمام الشافعي رحمه الله حين أقبل على مؤدّب - معلم - فقال له: «ليكن أوّل ما تبدأ به من إصلاح من تؤدّبهم إصلاحك نفسك، فإن أعينهم معقودة بعينك، فالحسن عندهم ما تستحسنه، والقبيح عندهم ما تتركه، علمهم كتاب الله ولا تكرههم عليه فيملوه، ولا تتركهم منه فيهجروه، ثم روههم من الشعر أعفّه، ومن الحديث أشرفه، ولا تُخرجهم من علم إلى غيره حتى يُحكّموه، فإن ازدحام الكلام في السمع مضيئة.»<sup>(٢)</sup>

### الفرع الثالث: ما يخصّ الفئة المتلقية (المستهدفة)

وهذه الفئة هي التي تُعدُّ محور العملية التعليمية وأهم شيء فيها كما يقول المتخصصون في هذا المجال، لذلك فإن العناية بهم مع إعطائهم ما يتوافق مع أعمارهم وقدراتهم الذهنية أمر مهم جدا في هذه المسألة، وإنه لمن الإجحاف أن نعطي تلميذ السنة الثالثة ابتدائي تمرينا يبحث فيه عن المصادر أو يقوم بوزن

<sup>(١)</sup> ابن خلدون، المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، ت خليل شحادة، ط ٣، سنة

١٤٠٨ هـ، دار الفكر، بيروت، ص ٧٧١-٧٧٢.

<sup>(٢)</sup> الحسين بن المنصور بالله القاسم بن محمد بن علي اليمني، آداب العلماء والمتعلمين، د ت، دط، ص ١٩.



الكلمات فهذا مما يريك التلميذ ويضعفه، بل إنه يصور له هذا الفن بصورة معقدة تنقطع آماله في التعلم دونها، ومما ييسر لهذه الفئة فهم هذا العلم أن يحرص المعلم على<sup>(١)</sup>:

- ١- أن يقصد بتعليمهم وتهذيبهم وجه الله تعالى ونشر العلم.
- ٢- أن يرغبهم في العلم وطلبه في أكثر الأوقات.
- ٣- أن يعتني بمصالح الطالب ويعامله بما يعامل به أعزّ أولاده من الحنان والشفقة عليه والإحسان إليه، والصبر على جفأٍ ربما وقع منه.
- ٤- تعليمه وتفهمه ببذل جهده وتقريب المعنى له من غير إكثار لا يحتمله ذهنه أو بسط لا يضبطه حفظه.

- ٥- مراعاة مستويات التلاميذ فيوضح لمتوقف الذهن العبارة ويحتسب إعادة الشرح له وتكراره.
- ٦- البدء بتصوير المسائل ثم توضيحها بالأمثلة وذكر الدلائل، ويقتصر على تصوير المسألة وتمثيلها لمن لم يتأهل لفهم مأخذها ودليلها، ويذكر الأدلة والمأخذ لمحتملها.
- ٧- ألا يلقي إليه ما لم يتأهل له؛ لأن ذلك يبدد ذهنه ويفرق فهمه فإن سأله الطالب شيئاً من ذلك لم يجبه، ويعرفه أن ذلك يضره ولا ينفعه، وأن منعه إياه منه لشفقة عليه ولطف به لا بخلاً عليه، ثم يرغبه عند ذلك في الاجتهاد والتحصيل ليتأهل لذلك وغيره، وقد روي في تفسير الرباني أنه الذي يري الناس بصغار العلم قبل كبارهم.
- ٨- أن يذكر للطلبة قواعد الفن التي لا تنخرم إما مطلقاً كمجيء المضارع من فَعَلَ على يفْعُل مثلاً. أو غالباً كصوغ اسم الفاعل من الفعل الثلاثي الذي وزنه فَعَلَ أو فَعِلَ على وزن "فاعل".



<sup>(١)</sup> ينظر، بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني، تَذْكِرَةُ السَّامِعِ وَالْمَتَكَلِّمِ فِي أَدَبِ الْعَالَمِ وَالْمِتَعَلِّمِ، ت محمد مرابي، مكتبة اليسر، الجزائر ص ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥.

## الفصل الثاني

مظاهر تيسير علم التصريف في "لامية الأفعال"

المبحث الأول: جهود ابن مالك في التيسير

المبحث الثاني مظاهر التيسير في (لامية الأفعال)

## الفصل الثاني: مظاهر تيسير علم التصريف في "لامية الأفعال"

### المبحث الأول: جهود ابن مالك في التيسير

#### المطلب الأول: ترجمة ابن مالك

إن شهرة ابن مالك في الآفاق لا تكاد تخفى على من كانت له مسككة من علم النحو، فما من كتب تعنى بالتراجم إلا وقد ترجمت لهذا العَلم، وما من مؤلف من مؤلفاته إلا وقد استفتح بالكلام عن شيء من سيرته وآثاره، فهو أشهر من نار على عَلم في علوم العربية، لذلك فلا أُطَوّل في ترجمته فشهرته تغني عن الإطناب في ذكره، وأكتفي بشذرات يسيرات من سيرته، مسلطاً الضوء على أبرز ما يميزها، معتمداً في ذلك على بعض كتب التراجم والسير، ومفيداً من الترجمات التي وضعها محققوا كتبه، ليظهر فضل هذا العالم وعلو كعبه في علوم العربية ومدى أهمية المؤلفات التي خلفها في تيسير النحو والصرف، وخدمته لتراث العربية العريقة.

#### الفرع الأول: حياته

##### • اسمه ومولده:

هو مُحَمَّد بن عبد الله بن مالك، أبو عبد الله، جمال الدين، الطائي نسباً، الجيّاني منشأً، ولد في مدينة (جَيّان) حوالي سنة (٦٠٠هـ)، ثم غادرها إلى بلاد الشام، ليستقرّ بدمشق مدرساً للعربية والقراءات<sup>(١)</sup>.

##### • نشأته وشيوخه الذين أخذ عنهم العلم:

نشأ ابن مالك نشأته الأولى في جَيّان، وأخذ فيها القراءات والنحو عن ثابت بن خيار اللبلي، وحضر عند الأستاذ أبي علي الشلوبين نحو العشرين يوماً<sup>(٢)</sup>. ثم انتقل إلى دمشق وسمع فيها من أبي الفضل مكرم بن مُجَدّ وأبي صادق الحسن بن صَبّاح وأبي الحسن علي بن مُجَدّ السَخاوي وغيرهم، وأخذ العربية عن

(١) ينظر، صلاح الدين الصفدي، الوافي بالوفيات، ت أحمد الأرنؤوط وتركيب مصطفى، ط ١، سنة ١٤٢٠هـ، دار إحياء التراث، بيروت، ج ٣، ص ٢٨٦.

(٢) ينظر، ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، ت ج برجستراسر، ط ١، سنة ١٤٢٧هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ٢، ص ١٨١.

غير واحد، وجالس بحلب ابن عمرو وغيره، وتصدر بها لإقراء العزبيّة، وصرف همته إلى إتقان لسان العرب؛ حتى بلغ فيه الغاية، وحاز قصب السبق، وأرى على المتقدّمين<sup>(١)</sup>.

ثم عاد ليقوم بدمشق، وفيها مكث مدةً يصنّف ويُشغل. وتصدّر بالثّرة العادليّة وبالجامع المعمور وتخرّج به جماعة كثيرة<sup>(٢)</sup>.

#### ● تلاميذه:

إن إمامة ابن مالك في العربية وعلومها قد مكنته من التصدر للتدريس في أماكن كثيرة، «فتصدر بحلب مدة، وأمّ بالسلطانية، ثم تحول إلى دمشق، وتكاثر عليه الطلبة، وحاز قصب السبق، وصار يضرب به المثل في دقائق النحو، وغوامض الصرف، وغريب اللغات، وأشعار العرب»<sup>(٣)</sup>

ومع هذه الإمامة والمكنة في العلم إلا أنّ ابن مالك قد أعوزه من يحضر حلقاته، حتى إنّه ليقى «ينتظر من يحضر يأخذ عنه، فإذا لم يجد أحداً يقوم إلى الشباك ويقول: القراءات القراءات، العربية العربية، ثم يدعو ويذهب ويقول: أنا لا أرى ذمّي تبرأ إلاّ بهذا، فإنه قد لا يعلم أيّ جالس في هذا المكان لذلك»<sup>(٤)</sup>.

وهذا ذكر لبعض من تتلمذ على يديه °:

١. ابنه مُحمّد بدر الدين. ٢. الإمام النّوّي. ٣. ابن جَعوان. ٤. ابن المَنجّي. ٥. اليونيني. ٦. ابن العطار. ٧. أبو بكر المزي. ٨. بدر الدين بن جماعة. ٩. البرزالي. ١٠. الصّيرفي.

<sup>(١)</sup> السيوطي، بغية الوعاة، ت مُحمّد أبو الفضل إبراهيم، ط ٢، سنة ١٣٩٩ هـ، دار الفكر، بيروت ج ١، ص ١٣٠

<sup>(٢)</sup> شمس الدين الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ت بشار عوّاد معروف، ط ١، سنة ٢٠٠٣ م، ج ١٥، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص ٢٤٩.

<sup>(٣)</sup> أحمد بن مُحمّد المقرئ، نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب، ت إحسان عباس، ط ١، سنة ١٩٩٧ م، دار صادر، بيروت، ج ٢، ص ٢٢٨.

<sup>(٤)</sup> ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، ت ج برجستراسر، ط ١، سنة ١٤٢٧ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ٢، ص ١٨١.

° ينظر، المقرئ، نفع الطيب، ج ٢، ص ٢٢٩.

### أخلاقه وصفاته:

لقد كان ابن مالك على قدر كبير من أخلاق العلماء، ويشهد لهذا كل من ترجم له، فقد «كان إماماً في القراءات وعللها...، وأما اللغة فكان إليه المنتهى فيها...، وأما النحو والتصريف فكان فيهما بحرًا لا يُشَقُّ لُجَّة، وأما إطلاعه على أشعار العرب التي يستشهد بها على النحو فكان أمرًا عجيبيًا...، وأما الاطلاع على الحديث فكان فيه آية، لأنه أكثر ما يستشهد بالقرآن، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث فإن لم يكن فيه شيء عدل إلى أشعار العرب.

هَذَا مَعَ مَا هُوَ عَلَيْهِ مِنَ الدِّينِ وَالْعِبَادَةِ وَصَدَقَ اللَّهْجَةَ وَكَثُرَتِ التَّوَافِلُ وَحُسِّنَ السَّمْتُ وَكَمَّلَ الْعَقْلُ «<sup>(١)</sup> حتى صار يضرب به المثل... مع الحفظ والذكاء والورع والديانة وحسن السمّ، والصيانة والتحري لما ينقله والتحري فيه، وكان ذا عقل راجح، حسن الأخلاق مهذبًا، ذا رزانة وحياء ووقار وانتصاب للإفادة وصبر على المطالعة الكثيرة، وكان حريصاً على العلم حتى إنه حفظ يوم موته ثمانية شواهد... وكان رحمه الله تعالى، كثير المطالعة، سريع المراجعة، لا يكتب شيئاً من محفوظه حتى يراجعه في محله، وهذه حالة المشايخ الثقات، والعلماء الأثبات، ولا يرى إلا وهو يصلي أو يتلو أو يصنف أو يقرأ»<sup>(٢)</sup>

وكان كثير الفخر بنفسه، فقد «قدّم - رحمه الله تعالى - لصاحب دمشق قصةً يقول فيها عن نفسه: إنه أعلم الناس بالعربية، ويكفيه شرفاً أن من تلامذته الشيخ النّوّوي، والعلم الفارقي، والشمس البعلبي، والرّزين المرّي»<sup>(٣)</sup>. ولأجل هذه المكانة كان «إذا صلّى في العادلية - وكان إمامها - يشيعه قاضي القضاة شمس الدّين بن خلكان إلى بيته تعظيماً له»<sup>(٤)</sup>.

<sup>(١)</sup> صلاح الدين الصفدي، الوافي بالوفيات، ج٣، ص ٢٨٦.

<sup>(٢)</sup> أحمد بن محمد المقرئ، نفع الطيبين غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها الخطيب، ج٢، ص ٢٢٨، ٢٢٩.

<sup>(٣)</sup> نفسه، ج٢، ص ٢٢٨.

<sup>(٤)</sup> جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج١، ص ١٣٤.

● وفاته:

توفي ابن مالك رحمه الله ليلة الأربعاء ثالث عشر شعبان سنة اثنتين وسبعين وستمائة بدمشق، وصُلِّي عليه بالجامع الأموي، ودفن بسفح قاسيون<sup>(١)</sup>، ورثاه شرف الدين الحصني في قصيدة طويلة، قال في مطلعها:

ياشنت الأسماء والأفعال ... بعد موت ابن مالك المفضل

وانحرف الحُرُوف من بعد ضبطٍ ... مِنْهُ فِي الْإِنْفِصَالِ وَالِاتِّصَالِ

مصدراً كَانَ لِلْعُلُومِ بِإِذْنِ ... اللَّهِ مِنْ غَيْرِ شُبْهَةٍ وَمِحَالِ

إلى آخر الأبيات، حتَّى إِنَّ الصَّلَاحَ الصَّفَدِيَّ قَالَ: مَا رَأَيْتُ مَرْتَبَةً فِي نَحْوِي أَحْسَنَ مِنْ هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ<sup>(٢)</sup>.

### الفرع الثاني: آثاره العلمية

● مؤلفاته:

لا شك أن ابن مالك كان يراعي دائماً في مؤلفاته الفئة المتلقية لهذا العلم، وعلى حسب مستوى الطلاب تتفاوت مؤلفاته في التطويل والاختصار، وتارة تكون نثراً وتارة أخرى تكون نظماً، «وكان نظم الشعر عليه سهلاً رجزه وطويله وبسيطه»<sup>(٣)</sup>.

أما عن العلوم التي ألف فيها فيمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام بحسب موضوعها وهي<sup>(٤)</sup><sup>(٥)</sup>:

أ/ كتب اللغة، وأقتصر منها على:

<sup>(١)</sup> ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، ج ٢، ص ١٦٠.

<sup>(٢)</sup> ينظر، السيوطي، بغية الوعاة، ج ١، ص ١٣٤، ١٣٥.

<sup>(٣)</sup> أحمد بن محمد المقرئ، نفع الطبيب، ج ٢، ص ٢٢٤.

<sup>(٤)</sup> ينظر، السيوطي، بغية الوعاة، ج ١، ص ١٣١.

<sup>(٥)</sup> ينظر، محمود عبد الكريم نجيب، ابن مالك ناظم العربية، مجلة إحياء التراث العربي، العدد ٩٨، سنة ١٤٢٦ هـ، ص ٢١٩-٢٢٦.

١ . الإعلام بمثلث الكلام: قصيدة عدد أبياتها (٢٨١٥) خمسة عشر وثمانئة وألفا بيت، ذكرتها بعض المصادر بعنوان (المثلث المنظوم)، وبعضها بعنوان (المثلث في اللغة).

٢ . إكمال الإعلام بتثليث الكلام: شرح للمنظومة السابقة.

٣ . إكمال الإعلام بمثلث الكلام: أرجوزة نظمها في حلب، في (٢٧٥٥) خمسة و خمسين وسبعمئة وألفي بيت، وأهداها إلى الملك الناصر عماد الدين.

٤ . ثلاثيات الأفعال: يتضمّن ما جاء من الأفعال على (فَعَلَ وَأَفْعَلَ) بمعنى واحد، وهو على صلة بالكتب السابقة.

٥ . تحفة المودود في المقصور والممدود: وهو قصيدة همزية، عدد أبياتها (١٦١) واحد وستون ومئة بيت من البحر الطويل.

٦ . شرح تحفة المودود: شرح للكتاب السابق.

#### ب . القراءات القرآنية:

نظم ابن مالك قصيدتين في القراءات هما:

١ . المالكية: قصيدة دالية منسوبة إلى ناظمها، على غرار الشاطبية.

٢ . اللامية: قصيدة لامية في القراءات، لم يضع لها عنواناً، فخرّ فيها بما زادته على الشاطبية من إفادة.

#### ج . كتب النحو والصرف، ومنها:

١ / الكافية الشافية: أرجوزة طويلة عدة أبياتها نحو ثلاثة آلاف بيت من مزدوج بحر الرجز، اقتبس

تسميتها من مقدمتي شيخه ابن الحاجب، واستوعب فيها معظم مسائل النحو والصرف، ونظمها في مدينة حلب، وهي الأصل الذي اختصر منه الألفية.

٢ / شرح الكافية الشافية: شرح للأرجوزة السابقة.

٣ / الخلاصة: أرجوزة عدة أبياتها (١٠٠٢) اثنان وألف بيت، اشتهرت باسم (الألفية)، لخص فيها أرجوزته الكبرى (الكافية الشافية).

٤ / إيجاز التعريف في علم التصريف.

٥ / لامية الأفعال وشرحها.

### المطلب الثاني: دور ابن مالك في التيسير

#### الفرع الأول: العوامل التي ساعدت ابن مالك في التيسير:

لقد كان لابن مالك دور كبير في سير عملية التيسير، والمضي بها قُدماً، يظهر ذلك من خلال مؤلفاته التي كانت مَحَطَّ أنظار المُتَعَلِّمين والمُعَلِّمين على حدِّ سواء، ومرجع هذا الدور إلى عدة عوامل ساعدت على نبيل ابن مالك هذه المكانة، منها ما يرجع إلى ابن مالك نفسه ومنها ما يرجع لمؤلفاته، ويمكن أن نجملها في ما يلي:

١- تصدُّر ابن مالك للتدريس، واكتسابه خبرة كافية بأحوال المُتَعَلِّمين، وهذا ما جعله يعيد

النظر كلِّ مرة في مؤلفاته المنشورة والمنظومة تيسيراً لما يستصعب، وحللاً لما يستغلِق، من خلال شرحها وتبسيطها تارة، وهذه هي السِّمَةُ الغالبة في مؤلَّفاته رحمه الله، وتارة أخرى يكون باختصارها كما فعل في "الكافية الشافية"، وهي تبلغ حوالي (٢٧٥٧) بيتاً فاختصرها في ألفيته المشهورة.

٢- قوته في التَّأليف وخاصَّة الأنظام منها، وهذا لا يتأتَّى لأيِّ أحد، بل لا بد أن يكون صاحبه على قدر كبير من الإمام بالعلم الذي سينظمه وكذلك معرفته بالنظم، لذلك فإنَّ «التعبير عن ألوان المعرفة في قوالب شعرية رصينة يستلزم توفر شرطين لازمين: أولهما الاستيعاب التام للمحتوى العلمي، أو المضمون، وثانيهما القدرة على أداء المعنى بأسلوب منظوم، جيد البناء، محكم القوافي والأوزان، الأمر الذي يقتضي جمعا بين تمكن في العلم، وتميز في الأدب، ويستدعي تألفا بين



دقة المعنى، وجمال التعبير، والتقيد بضوابط النظم»<sup>(١)</sup>. وهذان الشرطان قد استكملهما ابن مالك رحمه الله، ولنمثل لذلك بيت من "لامية الأفعال" عند قوله<sup>(٢)</sup>:

٦- وَالضَّمُّ مِنْ فَعْلٍ الزَّمِّ فِي الْمَضَارِعِ وَأَفْ - تَخ مَوْضِعِ الْكَسْرِ فِي الْمَبْنِيِّ مِنْ فَعْلًا

وهذا البيت من روائع ابن مالك في نظمه للامية، حيث جمع فيه قاعدتين صرفيتين، فدل هذا الجمع على تمكُّن ابن مالك في علم التصريف وبلوغه الدقة في النظم.

القاعدة الأولى في مضارع "فَعْلٍ": فإذا أردت صوغ المضارع من فَعْلٍ ماضٍ على وزن "فَعْلٍ" فإنك تلم الضمَّ في عين مضارعه، وهذه قاعدة مُحَكِّمَةٌ في مضارع "فَعْلٍ"، فتقول في مضارع كَرُمٍ وشَرَفٍ وحَسَنٍ: يَكْرُمُ ويشْرَفُ ويحْسُنُ. ولاشك أن الطالب إذا أحكم هذه القاعدة فإنه قد أتقن تصريف جزء كبير من الأفعال بلا عناء، فلا يبقى عليه سوى ضبط موادِّ "فَعْلٍ".

القاعدة الثانية في مضارع "فَعْلٍ": فإذا أردت صوغ المضارع من فَعْلٍ ماضٍ على وزن "فَعْلٍ" فإنك تفتح عين مضارعه، فتقول في مضارع عِلْمٍ وفَهْمٍ وقِبَلٍ: يَعْلَمُ ويفهَمُ ويقبَلُ. إلا أن هذه القاعدة غير مطردة لذلك لم يذكر فيها الإلزام كما ذكره في القاعدة الأولى، لكنه أتبعها بأبيات تذكر ما شدَّ عنها.

وهذا من جهة تَمَكُّنِهِ وإحاطته بالقواعد الصرفية، أما من جهة النظم، فالبيت فيه من البديع صنعة الاحتباك، والاحتباك: «هو أن يُحْدَفَ من الأوائل ما جاء نظيره أو مقابله في الأواخر، ويُحْدَفَ من الأواخر ما جاء نظيره أو مقابله في الأوائل»<sup>(٣)</sup>. فابن مالك قد حذف من الشطر الأول كلمة "المبني" لوجودها في الشطر الثاني، وكذلك حذف "المضارع" في الشطر الثاني من البيت لوجودها في الشطر الأول، وأصل الكلام:

وَالضَّمُّ مِنْ فَعْلٍ الزَّمِّ فِي الْمَضَارِعِ الْمَبْنِيِّ مِنْ فَعْلٍ وَأَفْ - تَخ مَوْضِعِ الْكَسْرِ فِي الْمَضَارِعِ الْمَبْنِيِّ مِنْ فَعْلٍ

(١) أحمد فؤاد باشا، في فلسفة العلم والتنمية الحضارية، ط ١، سنة ٢٠١٨م، روابط للنشر وتقنية المعلومات، مصر، ص ١٦٣.

(٢) ابن مالك، لامية الأفعال، ت أبو مالك العوضي، ص ٢.

(٣) عبد الرحمن بن حسن حَبَنَكَّة، البلاغة العربية، ط ١، سنة ١٤١٦هـ، دار القلم، دمشق، ج ٢، ص ٥٤.

وصنيعه هذا يدل على تمكنه من النظم وتحكمه في الألفاظ، كما أنه قد أضفى معاني راقية للنظم وأعان على الإيجاز والاختصار.

٣- صدقه وأمانته في النقل: ولا شك أن الصدق منجاة، وهو سبيل النجاح، فإذا اقترن بالأمانة كان العمل أقرب ما يكون للقبول، لذلك فقد حظيت كتبه في النحو والتصريف بهذه المكانة عند طلابها، ولعل هذا القبول دليل صدق مؤلفها.

والأدلة على أمانة ابن مالك كثيرة يدركها كل من ينظر في العزو عند ابن مالك وخاصة في المسائل الخلافية ليظهر له مدى إنصاف ابن مالك رحمه الله وأنه متبع للدليل وما ثبتت حجته من كلام العرب، ولا يرضى بالتقليد ولو كان القائل من أساطين هذا الفن كالخليل وسيبويه، وحق له ذلك فقد بلغ درجة الاجتهاد وأوتي سعة اطلاع تروى به عن رتبة التقليد، ولذلك أمثلة كثيرة أكتفي منها بواحد عند كلامه عن أوزان الرباعي المجرد من الأسماء مضموم الأول، فذكر أن له وزنان:

« فُعَلُّ كِبْرَثِنٍ وَجُرْشُعٍ وَفُعَلُّ كِبْرَقِعٍ وَجُرْشُعٍ، ولم يروه سيبويه لكن رواه الأخفش من أئمة البصرة والفراء من أئمة الكوفة وزيادة الثقة مقبولة، وزعم الفراء أن الفتح في جُرْشُعٍ أكثر من الضم. ومما يؤيد رواية هذين الإمامين قول العرب: مالي من ذاك عُنْدُ أَي بُدُّ، فجاءوا به مفكوكاً غير مُدْغَمٍ...»<sup>(١)</sup>

### الفرع الثاني: منهج ابن مالك في التيسير

إذا أتينا إلى المنهج العام الذي اتبعه ابن مالك في تصنيفه لكتب التصريف، فإننا نجد فكرة التيسير وتقريب هذا العلم لطلابه واضحة جلية عنده، بل من الممكن جداً أن يعتمد أسلوبه نموذجاً في استخراج أسس التيسير في علم التصريف، ومن أهم ما ميز أسلوب ابن مالك في التيسير ما يلي:

- اهتمامه بالشعر التعليمي، واعتماده عليه في جمع المنثور من القواعد، وذلك بأسلوب تعليمي يقصد به تيسير هذه القواعد على الطلاب، «وكان لابن مالك في هذا المجال القدر المعلى، إذ أمد القائمين بالتدريس في جميع مراحل التعليم بالمادة العلمية الموجزة، ويسر السبيل أمام المتعلمين بنظم القواعد

<sup>(١)</sup> ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف، ت محمد عثمان، ط ١، ١٤٣٠هـ، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ص ٧٣.

النحوية، وغير النحوية بين أيديهم في عبارة تحف معها المتونة، وتحف بها المعونة ويكون الغناء بها مضموناً، والعناء مأموناً، وتضمن وصول المعلومات إلى أذهان المتعلمين في يسر، وسهولة وبحيث لا يحتاج القارئ إلى من يعاونه على الفهم.<sup>(١)</sup>

ومثاله: "نظم الكافية الشافية" و "الخلاصة" و "لامية الأفعال".

• شرح وتبسيط مؤلفاته التي كان يرى فيها شيئاً من الصعوبة والتعقيد، ولا شك أن شرح المؤلف

لمؤلفه أحسن الشروح، لأنه وكما قيل: "صاحب الدار أدري بما فيها"

وعلى هذا فإن شروح ابن مالك لكتبه صارت مرجعاً لجميع الشراح من بعده، وفيصلاً فيما أشكل من لفظه، ولا شك أن وجود مثل هذه الشروح هو باب من أبواب التيسير كبير، يلججه كل راغب في علم العربية من طريق ابن مالك رحمه الله.

• العدول عن التعريفات الذهنية في النظم: وهذه طريقة معتمدة عند ابن مالك في أغلب

أنظامه، وهذا يرجع في العادة للتيسير والاختصار، فإن التعريفات يكون محلها في الشرح، وتكفي الإشارة إليها في النظم، ولناخذ أمثلة من "ألفية ابن مالك" في "باب التصريف" حيث قال<sup>(٢)</sup>:

٩١٥ - حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِي وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرِي

ولا تجد ذكراً لتعريف التصريف مع أنه مبوب له، ومثل هذا ما ذكره في الجرد والمزيد من الأسماء

والأفعال حيث قال في الاسم<sup>(٣)</sup>:

٩١٧ - وَمُنْتَهَى اسْمٍ حَمْسٌ أَنْ تَجْرَدَا وَإِنْ يُرَدُّ فِيهِ فَمَا سَبْعًا عَدَا

وفي الفعل<sup>(٤)</sup>:

٩٢١ - وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعَانُ جُرْدَا وَإِنْ يُرَدُّ فِيهِ فَمَا سِتًّا عَدَا

وهذا غاية ما ذكر في التجريد والزيادة، فتبقى التعريفات للشارح.

(١) محمد بن عبد الله بن مالك، شرح الكافية الشافية، ت عبد المنعم أحمد هريدي، ط ١، سنة ١٤٠٢هـ، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ج ١، ص ٣٧. (مقدمة المحقق).

(٢) ابن مالك، ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ت سليمان إبراهيم البلكي، دار الفضيلة، القاهرة، ص ٦٤.

(٣) نفسه، ص ٦٤.

(٤) نفسه، ص ٦٤.

● تجنب ذكر العلل في النظم: فنجد ابن مالك يذكر الحكم ولا يذكر علته، مع أنها تكون حاضرة عنده، وهذا مراعاة حال المبتدئ الذي قد يقصر ذهنه عن فهمها فلا يشغله بذكرها، فيبقى حفظ القاعدة وتثبيتها هو المهم بالنسبة له.  
وأمثلة ذلك كثيرة منها قوله<sup>(١)</sup>:

٩٨٨- فا أمرٍ أو مضارعٍ من كوعدٍ احذف وفي كعدةٍ ذاك اطرّد

٩٨٩- وحذفٌ همز أفعلٍ استمرّ في مضارعٍ وبنيتي مُتّصف

والقاعدة أنه «إذا كان الفعل الماضي معتل الفاء كوعد وجب حذف الفاء في الأمر والمضارع والمصدر إذا كان بالتاء وذلك نحو عدّ ويعدّ وعدّة فإن لم يكن المصدر بالتاء لم يجز حذف الفاء كوعد<sup>(٢)</sup>». أما عن سبب الحذف فلا تجد له ذكرا في النظم.

● ذكر القاعدة مجملة دون تفصيل: وهذا مما يساعد على حفظ القاعدة، فإذا أحكم الطالب القاعدة فإنه يتطرق فيما بعد لشرحها وتفصيلها وتطبيقها على الجزئيات، وهذه الطريقة في تعلم القواعد النحوية تسمى بـ "الطريقة القياسية" و«هي طريقة تقوم على الحفظ في المقام الأول ينتقل فيها المعلم من الكلّيات إلى الجزئيات، أي من الأحكام العامة إلى الخاصة ومن القانون إلى البرهان، ومن حفظ القاعدة إلى فهم الأمثلة الموضحة والتطبيقات، وبذلك من الصعب إلى الأسهل»<sup>(٣)</sup>.

ومن أمثلة ذلك قول ابن مالك في "لامية الأفعال"<sup>(٤)</sup>:

٩٠- من ذي الثلاثة لا يفعل له ائت بمفـ عـل لمصدّر أو ما فيه قد عملاً

(١) نفسه، ص ٦٨.

(٢) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ت محي الدين عبد الحميد، ط ٢٠٠٠، ١٤٠٠هـ، دار التراث، القاهرة، ج ٤، ص ٢٤٥.

(٣) حسين نجاة، طرائق تدريس النحو العربي لدى طلبة اللغة العربية وآدابها، مجلة أقلام الهند (العدد الثالث، يوليو-سبتمبر ٢٠١٩).

(٤) ابن مالك، لامية الأفعال، ت أبو مالك العوضي، ص ٦.

القاعدة في بناء المَفْعَل والمَفْعِل أَنَّهُ: «يجاء من الفعل الثلاثي الذي لا يكون مضارعه على يَفْعَل بكسر العين، بل على يَفْعُل بضمها أو يَفْعَل بفتحها بوزن مَفْعَل بفتح العين، والتقييد به يفهم مما بعده - للدلالة على المصدر أو الظرف الذي فعل فيه ذلك الفعل من مكان أو زمان»<sup>(١)</sup>.

وبعد أن يفهم الطالب القاعدة ويحفظها، يبقى على المُعَلِّم توضيحها بالأمثلة، ثم يَتَمَرَّن عليها الطالب بمختلف التطبيقات؛ وهذه الطريقة يقترن فيها تقديم المفاهيم بأمثلة توضيحية، كما أنها تختصر الوقت على المُتَعَلِّمين وتُسَهِّلُ التَّدْرِيسَ للمُعَلِّمين وترجيحهم من النقاش.<sup>(٢)</sup>

• تجنب التطويل أثناء ذكر المسائل الخلافية: فلا يذكر ابن مالك الخلاف إلا على سبيل الإشارة، ثم يذكر المذهب الذي يختاره أو يراه راجحاً، فتجده يختار الأسهل والأبعد عن التكلف، ويجعل ذلك سبباً من أسباب اختياراته<sup>(٣)</sup>. وهذا كثير في النظم والنثر، ومثاله من النظم قوله في باب "النكرة والمعرف" من "الألفية"<sup>(٤)</sup>:

٦٤- وَصِلْ أَوْ أَفْصِلْ هَاءَ سَلْبِيهِ وَمَا أَشْبَهَهُ فِي كُنْتَهُ الْخُلْفُ انْتَمَى

٦٥- كَذَاكَ خِلْتَنِيهِ وَاتِّصَالًا أَخْتَارُ غَيْرِي اخْتَارَ الْانْفِصَالَ

وأشار بقوله: «في كنته الخلف انتمى إلى أنه إذا كان خبر كان وأخواتها ضميراً فإنه يجوز اتصاله وانفصاله واختلاف في المختار؛ الاتصال نحو كنته واختار سيبويه الانفصال نحو كنت إياه... وكذلك المختار عند المصنف الاتصال في نحو خلتني»<sup>(٥)</sup>.

وقد يذكر ابن مالك أحياناً القول المختار عنده من غير إشارة إلى الخلاف أصلاً، مثاله ما ذكره في "باب المبتدأ والخبر"<sup>(٦)</sup>:

(١) محمد بن عمر بحرق، فتح الأفعال وحل الإشكال، ص ٢٠٠.

(٢) ينظر، حسين نجاة، طرائق تدريس النحو العربي لدى طلبة اللغة العربية وآدابها.

(٣) ينظر، علي بن علوي الشهري؛ أسباب ترجيحات ابن مالك النحوية في شرح التسهيل (رسالة ماجستير)، سنة ١٤٣٥ هـ، جامعة أم القرى، مكة، ص ٧.

(٤) ابن مالك، ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ص ١٤.

(٥) ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، ج ١، ص ١٠٣، ١٠٤.

(٦) ابن مالك، ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ص ١٧.

١١٧- ورَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالْإِئْتِدَاءِ كَذَاكَ رَفَعِ حَبْرٍ بِالْمُبْتَدَأِ

فابن مالك هنا رجح مذهب سيبويه والجمهور في أنَّ الرفع للمبتدأ عامل معنوي وهو الابتداء على مذهب الكوفيين في أن المبتدأ والخبر يترافعان، فكأنَّه شعر بضعف هذا الخلاف أو أنه لا طائل منه كما ذكر ابن عقيل شارح الألفية حيث قال: «وأعدل هذه المذاهب مذهب سيبويه وهو الأول وهذا الخلاف مما لا طائل فيه»<sup>(١)</sup>.

### المطلب الثالث: مؤلفات ابن مالك الميسرة في التصريف

لقد تنوعت مؤلفات ابن مالك في مختلف علوم العربية، بل وتعدتها إلى علوم أخرى كالقراءات و الحديث أيضا، وهذا من أبرز سمات المؤلف رحمه الله، فلا يخفى دور علم مصطلح الحديث في تنمية ملكة النقد عند صاحبه وإكسابه نظرا ثاقبا يُمكنُه من تمييز جيّد التأليف والصيغة من غيره، لذلك فقد كان لهذا الأثر البالغ في التأليف والتنظيم عند ابن مالك «فقد أفادته هذه العلوم في توجيه عنايته إلى تبويب كتبه اللغوية وتيسير قراءتها للمتعلمين كما يفعل المحدثون والفقهاء»<sup>(٢)</sup> هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن خبرة ابن مالك في التدريس وطول المدة التي قضاها فيه قد مكنته من الوقوف على مواطن الصعوبة والتعقيد في كتب التصريف ليعمل فيها آلة التيسير، ولعل خير دليل على ذلك عناوين مؤلفاته رحمه الله، وطريقة التأليف والتنظيم التي تميزها، ومن تلك المؤلفات:

- ١- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ويظهر من اسمه أنه تسهيل لشيء كان مستصعبا، وهو كذلك، فابن مالك ألف كتابا سماه "الفوائد المَحْوِيَّة في المقاصد النَّحْوِيَّة"<sup>(٣)</sup>، لكنَّ هذا الكتاب جاء أشبه ما يكون بالرموز والألغاز في كثير من الأحيان لشدة اختصاره، ولمراعاة ابن مالك جانب التعليم والتيسير على الطلاب أراد أن يسهل كتاب "الفوائد"، و«تتمثل أهمية "الفوائد" في إكماله الصورة التي درج عليها الإمام ابن مالك -أجزل الله ثوابه- من الاهتمام بتعلم العربية والتدرج مع طلابها وتذليل

(١) ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، ج١، ص ٢٠١.

(٢) غنيم غانم عبد الكريم الينعاوي، ابن مالك اللغوي (رسالة ماجستير)، جامعة الملك عبد العزيز، مكة المكرمة، ص ١٤٥.

(٣) ينظر، ابن مالك، الفوائد المحوية في المقاصد النحوية، ت وداد يحيى الال (رسالة ماجستير)، سنة ١٤٠٦ هـ، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ص ٢٦.

صعابها فقد ألف أرجوزته الكافية الشافية ثم أحب أن يقرها إلى الطلاب فأوجزها في الألفية. .. ونثر "الألفية" في "الفوائد المحوية" .. غير أنه رأى في إيجاز "الفوائد" وغموضه دافعا إلى زيادة إيضاحه فألف "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد" (١).

وتكمن قيمة هذا الكتاب في التيسير أنه جاء بعد استكمال ابن مالك لآلة الاجتهاد والتيسير، فبعد أن أتم دراسته على المشايخ وانغمس مدة طويلة في التدريس والتأليف، يبدو أنه كان لا يزال يُحسُّ «بصعوبة في مؤلفات النحو السابقة كالكتاب والإيضاح والجمل وغيرها من كتب النحو التي كانت متداولة بين الدارسين، فأراد أن يسهم في عملية تيسير النحو» (٢).

كما أنه يمثل مرجعا للشُّرَّاح في فهم وتبسيط ما يُشكِّل في باقي مؤلفات ابن مالك باعتباره مُتَأَخِّرًا في التأليف، لذلك فإنه يُعْتَمَد عليه أيضا في تخريج آراء ابن مالك النحوية و الصرفية، وهذا ما ظهر لمحقق الكتاب مُجَّد كامل بركات حيث قال: «وقد تبَيَّن لي من دراستي لابن مالك أن التسهيل هو خلاصة دراساته في النحو، وأن مذهبه النحوي الذي يستخلص من التسهيل، هو خلاصة آرائه ومذاهبه النحوية جميعا» (٣).

وإذا أتينا إلى "باب التصريف" وجدنا أن ابن مالك قد تكلم في بدايته على الأسماء والأفعال المجردة والمزيدة، ثم على أحرف الزيادة وعلى الإلحاق ليختم بالكلام عن الإبدال الشائع وأوجه الإعلال.

وهذه المباحث ليست هي كل مباحث التصريف في الكتاب، إذ قد تكلم ابن مالك قبل "باب التصريف" على بقية المباحث في، باب: "أبنية الأفعال ومعانيها" و "مصادر الثلاثي" و "غير الثلاثي" وكذلك، باب: "ما زيدت الميم في أوله لغير ما تقدم وليس بصفة" (٤)، وهذه الأبواب التي عقدها ابن مالك للكلام عن الأفعال وما يتعلق بها كأسماء الفاعلين والمفعولين وأبنية المصادر وغيرها، وكذلك معاني

(١) نفسه، ص ٥٨.

(٢) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ت مُجَّد كامل بركات، ط ١، سنة ١٣٨٧هـ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، بيروت، ص ٦٤.

(٣) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص ٤٣.

(٤) ينظر، ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص ١٩٥-٢٠٨.

الصيغ الصرفية للأفعال، هي في الحقيقة تشبه كثيراً ما جاء في "لامية الأفعال"، إذ إن طريقة ابن مالك البديعة في التأليف هي نفسها حيث قسّم "اللامية" إلى أبواب وفصول، وجُلِّ هذه الأبواب والفصول حواها التسهيل وزاد عليها بعدة مباحث، مثل معاني الصيغ الصرفية للأفعال، وذكر التعدية واللزوم وأنواع المعتل وهمة الوصل<sup>(١)</sup>، كما أنه قد فاته "فصل في حكم اتصال تاء الضمير أو نونه أو نا بالثلاثي الأجوف" و "فصل في فعل ما لم يسم فاعله" ولم يستوف الأفعال الشاذة من مضارع "فعل" و "فعل" واستوفها مع الفصلين السابقين في اللامية.

ومع هذا فإننا لا نجزم أيضاً بتاريخ تأليف كل من المتنين أو ندعي أسبقية أحدهما، إذ ليس من طريقة ابن مالك ذكر تاريخ انتهائه من التأليف<sup>(٢)</sup>، إلا أنه يمكننا أن نستنتج العلاقة الموجودة بين مؤلفات ابن مالك رحمه الله، وهي علاقة تكملية توضيحية، يعتمد عليها كل من يريد الوصول إلى أقرب شرح يناسب كلام المؤلف الذي أودعه في منظوماته.

٢- ألفية ابن مالك: وهي خلاصة "الكافية الشافية" لابن مالك أيضاً، «وقد تميزت ألفية ابن مالك عن بقية منظومات النحو في لغتها وأسلوبها، فقد سعى ابن مالك إلى تيسيرها، وجعلها قريبة وحاضرة في الذهن، وذلك بصياغتها بأسلوب سهل جزل، جليّ العبارة، واضح الأفكار، مترابط المواضيع، ساعده على ذلك تحكّمه في أوزان الشعر، وسهولة النظم عليه؛ كما يرجع هذا لما مرّ به التأليف عنده من مراحل جعلته أكثر صقلاً، وأيسر أسلوباً، وأقرب تناولاً»<sup>(٣)</sup>

وتكمن قيمة "الألفية" في تيسير علم التصريف أنه ذكر فيها رؤوس مسائل التصريف، وأجمل القواعد فيها إجمالاً، ومما يلاحظ على ابن مالك في التصريف من "الألفية" أنه «قد أغفل قدراً كبيراً من "تصريف الأفعال"، فضلاً عن التقاء الساكنين وتخفيف الهمزة؛ فلم يتحدث عن "الجامد والمتصرف"، ولا عن "الصحيح والمعتل"، ولا عن "إسناد الأفعال إلى الضمائر"؛ اعتماداً على منظومته "لامية الأفعال"»<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر، ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص ١٩٥-٢٠٣.

(٢) ينظر، غنيم الغامم الينعاوي، ابن مالك اللغوي، ص ٢٢.

(٣) عبد الحق لونس، ألفية ابن مالك وتيسير النحو، مجلة إشكالات، العدد ٢، ص ٧٦، ص ٣٠٦.

(٤) غريب عبد المجيد نافع، ألفية ابن مالك منهجها وشروحها، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد ٦٥-٦٦، ص ١٨٧.



وإذا صحَّ هذا الكلام، أي اعتماده على "لامية الأفعال"، فإنَّ "ألفية ابن مالك" تأتي مرتبتها في تعليم التصريف بعد "لامية الأفعال" التي ذكر فيها من موادِّ التصريف ما أغفله في "الألفية"، وهذا تبعا لكونها بعدها في التأليف على حسب ما ذكره صاحب المقال<sup>(١)</sup>، مع أن الجزم بهذا بعيد، مما يبعد معرفة الترتيب الزمني لمؤلفاته.

٣- إيجاز التعريف في علم التصريف: وهذا الكتاب مما أفرده ابن مالك لعلم التصريف، وهو كتاب متوسط الحجم يبلغ عدد صفحاته حوالي مئة صفحة، وطريقة ابن مالك فيه أنه قسمه إلى فصول، بدأ فيه بتعريف التصريف، ثم ذكر المجرد والمزيد من الأسماء والأفعال، ثم ذكر صياغة الفعل للمفعول وللأمر، وأعقبه بالميزان الصرفي، ثم الإبدال والإعلال ليختم بالإدغام كعادة الصرفيين، والكتاب بالرغم من صغر حجمه وما حواه عنوانه "إيجاز التعريف" إلا أنَّ ابن مالك قد استطاع بألفاظه العذبة وأسلوبه السهل من جمع كل مسائل التصريف، وتقسيمها تقسيما جيدا وسهلا.<sup>(٢)</sup>

ومما يلاحظ على هذا الكتاب أن عبارات المؤلف رحمه الله كانت دقيقة ومركزة، حاول من خلالها كتابة عصارة فهمه وزبدة علم التصريف، لذلك فإنها كانت في كثير من المواضع تحتاج إلى شرح ميسر، والمؤلف رحمه الله لم يصنف شرحا لهذا الكتاب، إلا أنه وبالرجوع لباقي مؤلفاته في النحو والصرف يمكن أن يفهم مراده في هذا الكتاب.

وتكمن قيمة كتاب "إيجاز التعريف في علم التصريف" في التيسير من خلال عباراته الوجيزة والمختصرة، فيسهل حفظها على الطالب، كما أنه يعتبر مرجعا متكاملا في علم التصريف، بحيث لا يحتاج معه لكثيرٍ مراجعٍ في هذا الفن إلا ما كان على سبيل التوسع والبسط فعندها يصار لغيره.

### المبحث الثاني: مظاهر التيسير في نظم "لامية الأفعال"

يعتبر نظم "لامية الأفعال" لابن مالك من أهمِّ الأنظمة في علم التصريف، لذلك فقد نال اهتماما بالغا من العلماء قديما وحديثا، من جهة الشروح والتحقيقات أو الحواشي والتعليقات، مما جعله من الأنظمة

<sup>(١)</sup> غريب عبد المجيد نافع.

<sup>(٢)</sup> محمد ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف، ت محمد عثمان، ط ١، سنة ١٤٣٠ هـ، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ص ٥ (مقدمة التحقيق).

التعليمية بامتياز، فإنَّ النَّظْمَ إذا كان مُحاطاً بالشروح تَعْظُمُ فائدته وتَسْهُلُ على الطَّالِبِ مادَّته، وهذا من أبرز العوامل التي تُنْتَحَبُ المتونُ لأجلها، فإنَّ تدريسَ المتونِ المخدمِ المشهورة أيسرُ من تدريسِ المتونِ المغمورة، ومن جهة أخرى فإن صاحب المتن معروف بِسَعَةِ العِلْمِ وَدِقَّةِ الفهم، مما يجعل هذه الصفات تنعكس على مُؤَلِّفِهِ هَذَا، وقبل الشروع في ذكر مظاهر التيسير التي اشتملت عليها "لامية الأفعال" في علم التصريف، أُعْرِجُ تعريجهً خفيفةً للتعريف بهذا النظم وما اشتمل عليه.

## المطلب الأول: التعريف بمنظومة "لامية الأفعال"

### الفرع الأول: عنوان المنظومة

والمنظومة مُشْتَقَّةٌ من النَّظْمِ، والنَّظْمُ في اللُّغَةِ هو التَّأْلِيفُ والجمع<sup>(١)</sup>. وفي الاصطلاح: هو الكلام الموزون قصداً على أحد الأبحر الخليلية<sup>(٢)</sup>، و«لامية الأفعال لابن مالك منظومة صرفية من البُحْرِ البَسِيطِ بلغ عدد أبياتها مائة وأربعة عشر بيتاً، وسميت بهذا الاسم؛ لأنَّها بنيت على رويِّ اللَّامِ، وأضيفت إلى الأفعال تَعْلِيماً لها لا اختصاصاً بها»<sup>(٣)</sup> ومن هذا يعلم أن ابن مالك رحمه الله لم يضع عنواناً لمنظومته، وإنما اشتهرت بهذا الاسم لأجل الروي وموضوعها الغالب عليها، لذلك فقد سُمِّيَتْ بأسماءٍ آخر، فقد ذكرها ابن الناظم بدر الدين في مقدمة شرحه عليها باسم "أبنية الأفعال وما يتصل بها" حين قال: «هذه أوراق تشتمل على قصيدة والدي رحمه الله في أبنية الأفعال وما يتصل بها»<sup>(٤)</sup>.

<sup>(١)</sup> ينظر، الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ت مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، ط ٨، سنة ١٤٢٦ هـ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ص ١١٦٢.

<sup>(٢)</sup> ينظر، السيد أحمد الهاشمي، جواهر الأدب في أدبيات وإنشاء لغة العرب، ت لجنة من الجامعيين، ط ٢٧، د ت، مؤسسة المعارف، بيروت، ج ٢، ص ٢٣.

<sup>(٣)</sup> حمد بن مُحَمَّد الرائق الصعيدي المالكِي، فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال، ت إبراهيم بن سليمان البعيمي، ط ١، سنة ١٤١٧ هـ، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العددان (١٠٥، ١٠٦)، ص ١٣٧.

<sup>(٤)</sup> بدر الدين مُحَمَّد بن مالك، شرح بدر الدين على لامية الأفعال، ت عمار بن خميسي، ط ١، سنة ١٤٢٦ هـ، دار ابن حزم، بيروت، ص ١٩.

وذكرها بحرق في مقدمة شرحه "فتح الأفعال وحل الإشكال" باسم "أبنية الأفعال في علم التصريف".<sup>(١)</sup>

وقد اخترت عنوان "لامية الأفعال" لأنه مناسب للروي والموضوع كما سبق، وكذلك لأن المنظومة اشتهرت به، فلا تكاد تعرف إلا بهذا الاسم، وقد ذكرها حاجي خليفة في "كشف الظنون" بهذا الاسم أيضاً<sup>(٢)</sup>، وقد درج العلماء وطلبة العلم عليه أيضاً.

### الفرع الثاني: مباحث المنظومة

لم تستوعب منظومة لامية الأفعال جميع مباحث التصريف، وذلك لأنها موجهة للمبتدئين في علم التصريف، ولأن ابن مالك قد ألف كتباً أخرى مستوعبة، فكأنه أراد أن يقتصر على أبواب معينة يرى أنه لا بد لطالب التصريف أن يكون على دراية بها، وهي في العموم تصريف الأفعال وما كان فيه رائحة الفعل أو ما كان الحدُّ بَعْضًا من دلالته في تصريف الأسماء، وقد قسَّمها ابنُ مالك إلى خمسة أبواب وستة فصول، فبعد حمده الله والثناء عليه، وصلاته على رسول الله ﷺ، ذكر القصد من النظم، ليبدأ بأول باب ذكر فيه أقسام الفعل المجرد رباعياً كان أو ثلاثياً، ثم ذكر مضارع الثلاثي مضموم العين ومكسورها ثم ما شُدَّ من مكسور العين بالوجهين وما شُدَّ منه بوجه واحد، وأخَّر مضارع مفتوح العين لكثرة موادّه، وكثرة الشاذ فيه، وأعقب هذا الباب بفصل في حكم اتصال تاء الضمير أو نونه أو نا بالثلاثي المجرد، ثم ذكر باب المزيد فيه وفصلاً في المضارع والفعل المغير الصيغة ليختم الحديث عن الأفعال بفعل الأمر، ثم شرع في ذكر الأسماء التي فيها معنى الحدث، فعقد فصلاً لأسماء الفاعلين والمفعولين، ومصادر الثلاثي وغير الثلاثي القياسية والسماعية منها، وكذلك باب المَفْعَل والمَفْعِل للدلالة على المصدر أو اسم المكان أو الزمان، وأوضح طريقة التفريق بينها، وأعقبه بفصل ذكر فيه تسمية الأرض بما كثر فيها وختم المباحث العلمية في النظم باسم الآلة.

<sup>(١)</sup> ينظر، بحرق الحضرمي، فتح الأفعال وحل الإشكال، ت عمار بن خميسي، ط ١، سنة ١٤٣٥ هـ، دار ابن حزم، بيروت،

ص ١٢.

<sup>(٢)</sup> حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دت، دط، سنة ١٩٤١ م، إحياء التراث العربي، بيروت، ج ٢،

ص ١٥٣٦.

## الفرع الثالث: الشروح الموجودة على المنظومة

لقد تعددت وتنوعت شروح "لامية الأفعال" لابن مالك، حتى إن بعض من ترجم لابن مالك نسب إليه شرحاً لهذه المنظومة<sup>(١)</sup>، إلا أنني لم أقف عليه ولم أجد له أثراً عند الشُّرَّاح، فهو إن صحَّت نسبته لابن مالك، يكون في عداد المفقودات، أما غيره من الشروح فهي كثيرة أقتصر منها على بعض ما أراه يقدم إعانة للطالب في حلِّ مشكلها وتذليل عوبصها، وهي:

١- "شرح بدر الدين": هكذا اشتهر شرح بدر الدين بن محمد بن مالك (ت ٦٨٦هـ) على منظومة والده، ويسمى أيضاً بـ"شرح ابن الناظم"، فإذا قيل ابن الناظم فلا ينصرف الذهن إلا إليه، وهذا الشرح يُعدُّ أهمَّ شرح من شروح اللامية، بل يعتبر أصلاً لباقى الشروح، وقد أوضح الشارح مراده من هذا الشرح بقوله: «هذه أوراق تشتمل على قصيدة والدي رحمه الله في أبنية الأفعال وما يتصل بها، وعلى ذكر ما يحتاج إليه من الأمثلة، وإيضاح ما استبهم وتفسير الغريب، والله سبحانه وتعالى الموفق»<sup>(٢)</sup>، وهذا ملحوظ واضح في قضية التيسير، يظهر من استخدام الشارح عبارات الإيضاح والتفسير، ممَّا يدلُّ على أنَّ الشُّرَّاح قد كانوا يستحضرون هذه القضية ويجعلونها نصب أعينهم قبل التَّأليف.

٢- "فتح الأفعال وحل الإشكال": وهذا الشرح مشهور بـ"الشرح الكبير" لجمال الدين محمد بن عمر المعروف ببهرق (ت ٩٣٠هـ)، لأن له شرحاً آخر اختصر فيه هذا الشرح قد عُرفَ بـ"الشرح الصغير"، ويُعدُّ "الشرح الكبير" لبهرق من أحسن الشروح وأفضلها، إذ أنَّ صاحبه قد أطلع على عدة شروح فأفاد منها، لذلك فقد جاء شرحه وافياً بضمون منظومة اللامية، بل وقد استدرِك صاحبه على ابن مالك عدَّة أفعال شاذَّة لم يحفظها ابن مالك، «في شواذِّ مضارع فَعَلَ بالكسر وشواذ المضعف من فَعَلَ بالفتح»<sup>(٣)</sup> فزاد على نظم ابن مالك ثمانية أبيات بنفس الروي والوزن، صارت تعرف فيما بعد بزيادات بهرق على اللامية أو الاخضرار لأنها كتبت باللون الأخضر لتمييزها عن أبيات الأصل لابن مالك.

وقد أوضح الشارح رحمه الله مراده من هذا الشرح في مقدمته بعد أن ذكر منزلة علم العربية العالية، وكيف كان السلف ماضين في رفع رايتها والمحافظة على عزِّها، «ثمَّ لما فترت في هذا الأوان همم أبناء الزمان، وأعرضوا عن هذا المُهم العظيم الشأن، حاولت اختصار مقاصدها، والاقتصار على المهم من

(١) ينظر، صلاح الدين الصفدي، الواقي بالوفيات، ج ٣، ص ٢٨٦.

(٢) بدر الدين محمد بن مالك، شرح بدر الدين على لامية الأفعال، ص ١٩.

(٣) الحسن ولد الزين، الطرة بخياطة وترشيح الشيخ محمد سالم ولد عدود، ت عبد الحميد الانصاري، دار الكتاب العلمية، بيروت،

فوائدها، لأضرب بين أربابها بسهم مصيب، وأفوز بالدعوة إليها بحظ ونصيب، فوفقني الله وله الحمد أن شرحت القصيدة اللامية المسماة: أبنية الأفعال في علم التصريف للإمام جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك رحمه الله، فضبطت ألفاظها وفتحت مقفلها، وحللت مشكلها، وأكثرت أمثلتها ونهت على كثرة معانيها»<sup>(١)</sup>.

وكل هذه العبارات التي ذكرها المؤلف: الاختصار والاقترار، والشرح وفتح المقفل وحل المشكل وغيرها تصب في قالب التيسير وما يتعلق به.

٣- "الطُرة" لابن الحسن الزين القناني (ت ١٣١٥ هـ): «وقد اشتهر ابن زين بمنظوماته التعليمية في فنون اللغة العربية، ومن آثاره شرحه لامية الأفعال لابن مالك نظاماً، ولولا تمييز ما كتبه بالحمرة لالتبس بنظم ابن مالك، ونثرا وهو المعروف بالطُرة»<sup>(٢)</sup>.

وطُرة الحسن هي المشهورة بالتوشيح وبالاحمرار أيضاً، ويرجع سبب هذه التسمية - الاحمرار - إلى أنها كتبت بالأحمر ضمن أبيات ابن مالك لِتَمَيِّزٍ عن الأصل المكتوب بالأسود. والطُرة في اللغة هي «كُفَّةُ النَّوْبِ وَهِيَ جَانِبُهُ الَّذِي لَا هُدْبَ لَهُ.. وَطُورَةٌ كُلُّ شَيْءٍ حَرْفُهُ»<sup>(٣)</sup>. أي حاشيته، «والمراد بالطُرة في العرف الموريتاني: شرح يكتب على حواشي المتن بالطريقة العنكبوتية، لقلة الورق يومها»<sup>(٤)</sup>.

وهذا المتن لابن الحسن الزين، زاد فيه صاحبه على نظم اللامية ب(٧١) بيتاً اشتملت على: «مستثنيات فُعل ومعاني فُعل ومعاني فُعل، وأمثلة المضاعف المدغم من فِعل، ثم أمثلة المضاعف اللأزم من فَعَل المضموم المضارع لملاحظة التعدية فيه، ثم مرجحات الجواب، ثم معاني أبنية الفعل المزيد، ثم اسم المصدر غير الميمي، ثم المثلث من المَفْعَل والمضموم منه، ثم الباقي من صيغ آلة العمل، ثم خاتمة النظم»<sup>(٥)</sup>.

٤- تقريب لامية الأفعال لابن مالك بأسلوب عصري مع الأمثلة والجداول والتدريبات: وهذا العنوان يأتي تحت سلسلة الصَّرف المُيسَّر للمؤلف عبد الشكور معلم عبد فارح، وقد ذكر في مقدمته سبب جمعه لهذا الكتيب بعدما ذكر أهمية قواعد علم التصريف حيث قال: «ولا أدعي أنني أتيت في هذا الكتيب

<sup>(١)</sup> بحرق، فتح الأقفال وحل الإشكال، ص ١٢.

<sup>(٢)</sup> حسن بن زين، الطرة شرح لامية الأفعال، ت عبد الرؤوف علي، ط ١، سنة ١٤١٧ هـ، ص ٧.

<sup>(٣)</sup> محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، ت يوسف الشيخ محمد، ط ٥، سنة ١٤٢٠ هـ، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا، ص ١٨٩.

<sup>(٤)</sup> الحسن ولد الزين، الطرة بخياطة وترشيح الشيخ محمد سالم ولد عدود، حاشية رقم ١، ص ١٠٨.

<sup>(٥)</sup> ينظر، المصدر نفسه، ص ١١٠.

بجديد، بل كل ما قمت به عبارة عن تجميع هذه القواعد من المصادر القديمة والحديثة وترتيبها بشكل مبسط، مدعم بالأمثلة والجداول والتدريبات؛ بغية تذليلها وتسهيلها؛ لتكون في متناول الجميع على اختلاف المستويات، ومفتاحاً لطالب هذا الفن»<sup>(١)</sup>.

وهذا الكتاب قد بذل فيه صاحبه جهداً مشكوراً، وصاغه صياغة عصرية أكاديمية تناسب المعمول به من الطرق التعليمية في هذا الزمن، ورتب فيه أبواب الكتاب وفق ترتيب "اللامية" لابن مالك، وهذا أسلوب حديث من أساليب التيسير حيث يُحافظُ فيه على مضمون المادة وترتيبها في النظم، وتُصاغُ صياغة نثرية بأسلوب أكاديمي تعليمي في الشكل، كما فعل عباس حسن أيضاً في كتابه "النحو الوافي" حيث مشى فيه على طريقة ابن مالك في الألفية من حيث المادة والترتيب، وبرر صنيعة هذا بقوله: «وإنما آثرنا في ترتيب الأبواب النحوية الترتيب الذي ارتضاه، "ابن مالك" لأنه الذي ارتضاه كثيرون ممن جاءوا بعده؛ ولأنه الترتيب الشائع اليوم، وهو فوق شيعه أكثر ملائمة في طريقته، وأوفر إفادة في التحصيل والتعليم»<sup>(٢)</sup>.

ومن خلال هذا نجد أنه لا تعارض البتة بين القديم والحديث إلا ما قد يكون من ناحية الشكل، بل لو صيغ في شكله القديم قد يكون أوفر في التحصيل والتعليم أيضاً إلا أن الهِمَمَ قد قَصُرَت والنُّفُوسَ كَلَّتْ وَسَيِّمَتْ ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

### المطلب الثاني: مظاهر التيسير في النظم:

ويمكننا أن نحصر مظاهر التيسير في منظومة "اللامية الأفعال" لابن مالك في مظهرين أساسيين، الأول ما كان من ناحية الشكل، والثاني ما كان من ناحية المضمون، مع ذكر مواطن التداخل والاشتراك بينهما إن وجدت.

#### الفرع الأول: التيسير في "اللامية الأفعال" من حيث البناء

وبناء المنظومة له دور كبير في التيسير، لأنه أول ما يتبادر للقارئ منها، فإن كان بناؤها محكما وسرد أبوابها وفصولها مُنظَّمًا، مع جمال الأسلوب وتسهيل العَرَضِ ووضوح العَرَضِ كان هذا أدعى إلى قراءتها والإفادة منها، لأنه يُعْتَبَرُ وسيلةً أو مدخلا إلى مضمون النظم سواء كان في علم التصريف أو غيره، ويمكن أن نستخلص مظاهر التيسير في اللامية من حيث الشكل فيما يلي:

<sup>(١)</sup> عبد الشكور معلم عبد فارح، تقریب لامية الأفعال لابن مالك، ط ١، سنة ١٤٤٠هـ، دار العلم، القاهرة، ص ٤.

<sup>(٢)</sup> عباس حسن، النحو الوافي، ط ٣، د ت، دار المعارف، مصر، ج ١، ص ١١.

- ١ - صوغها في قالب شعري: والأنظام في علم التصريف وغيره تنتمي إلى الشَّعر التعليمي، والذي يكون الهدف من نظمه تعليم الناس وتزويدهم بالحقائق<sup>(١)</sup>، ولا شكَّ أنَّ النَّظْمَ من حيث الحفظُ والضبطُ أسهلُّ من النَّثرِ بكثير، كما أنَّه أرسخ وأبقى في الذهن من النَّثر، لأنَّ النَّثرَ سريع التَّفُتُّ من الذَّاكرة.
- ٢ - التَّقْدِيم: جاءت المُقَدِّمة مختصرةً في أربعة أبيات، وافيةً بإظهار المقصود من النَّظْم في بيت واحد عند قوله<sup>(٢)</sup>:

٣ - وَبَعْدُ فَالْفِعْلُ مَنْ يُحْكِمُ تَصْرُفَهُ يَحْزُ مِنْ اللَّعَةِ الْأَبْوَابِ وَالسُّبُلَا

وَمُعْرِفَةً بِالْمَنْظُومَةِ كَامِلَةً فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ عِنْدَ قَوْلِهِ<sup>(٣)</sup>:

٤ - فَهَآكَ نَظْمًا مُحِيطًا بِالْمُهْمِ وَقَدْ يَحْوِي التَّفَاصِيلَ مَنْ يَسْتَحْضِرُ الْجُمْلَا

- ٣ - ترتيب الأبواب والفصول: اعتمد ابن مالك طريقة الأبواب والفصول في عرض مادة التصريف في اللامية، «وهذه طريقة تعليمية مناسبة للفكر؛ لما فيها من ترابط بين الأبواب ومسائل الباب الواحد، وهذا يساعد المتعلِّم على الترتيب الذهني وعلى التذكر أيضا»<sup>(٤)</sup>.

فإذا أحكم الطالب أبواب المنظومة والفصول المدرجة تحتها، تشكَّلت عنده خارطة ذهنية تساعده على تذكُّر المسائل الموجودة، وتساعده على تصوُّر علم التصريف عموماً، فمثلاً عندنا في "لامية الأفعال"، باب "أبنية الفعل المجرد وتصاريفه" فلا بد من معرفة الفعل أولاً قبل معرفة ما يتعلَّق به من تصاريف، وأصل الأفعال الماضي فبدأ بصيغته، ثم ذكر مضارعه لأنه فرعه، ثم إنَّ المجرد يأتي قبل المزيد لأنه الأصل أيضاً، وصيغ المزيد تأتي قبل ذكر معاني الزيادة وهكذا. فإذا وصل إلى تصريف الأسماء يبدأ بأسماء الفاعلين والمفعولين والصفة المشبهة لقوة شبهها بالفعل، ثم مصادر الثلاثي وبعدها مصادر ما زاد على الثلاثة وهكذا، حتى تصير صورة متكاملة في ذهن الطالب.

لذلك فقد جاء ترتيب ابن مالك لأبواب التصريف في اللامية يسيراً على المتعلِّم، بعيداً عن تداخل المباحث الصرفية وتعقيدها، فيُقبَلُ عليها المتعلِّم وتكون نفسه مهَيَّئَةً لها.

- ٤ - الإيجاز والاختصار: من أهم ما ميز منظومة ابن مالك أنها جاءت موجزة العبارة، دقيقة الإشارة، ومن ذلك اختصاره للقواعد، مثال ذلك قوله في قاعدة مضارع فُعَلٍ بالضم<sup>(٥)</sup>:

(١) ينظر، صالح آدم بيلو، حول الشعر التعليمي، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ج٢، ص٥٢٦.

(٢) ابن مالك، لامية الأفعال، ص ١١.

(٣) نفسه، ص ١١.

(٤) حسان بن عبد الله بن مُجَدِّد الغنيمان، المنظومات التحوية وأثرها في تعليم النحو، ص ٧٤.

(٥) ابن مالك، لامية الأفعال، ص ١١.

٦- وَالضَّمُّ مِنَ (فَعَل) الزَّمِّ فِي الْمُضَارِعِ...

ففضى على القاعدة في أقل من شطر بيت، وذكر قاعدة مضارع فعل بالكسر في الشطر الآخر<sup>(١)</sup>:  
وَإِنْ تَخَّ مَوْضِعَ الْكَسْرِ فِي الْمَبْنِيِّ مِنْ فَعَلًا  
وهناك ضرب آخر من ضروب الاختصار في "اللامية"، وهو تَضْمُنُ الأمثلة لأوزان الصيغ الصرفية، مثلما  
فعل في "باب أبنية المزيد فيه"، فقد ذكر جميع الأوزان عن طريق المثال إلا وزنين ذكرهما بالصيغة وهما "أَفْعَلٌ"  
و "أَفْعَالٌ"، ومن أمثلته قوله<sup>(٢)</sup>:

٣٠- كَ (أَعْلَمَ) الْفَعْلُ يَأْتِي بِالزِّيَادَةِ مَعَ (وَالِي) وَ (وَالِي) (اسْتَقَامَ) (اخْرَجَمَ) (انْقَصَلَ)

فأول أوزان المزيد "أَفْعَل" كَ (أَعْلَمَ)، بزيادة الهمزة في أوله، و "فاعل" بزيادة الألف بين الفاء والعين  
مثل "والى"، وهكذا مع باقي الأوزان، وهذا أسلوب مختصر، يُفَضَّلُ على ذكر الأوزان ثم ذكر الأمثلة فتطول  
المنظومة، ثم إنَّ ذكر الأوزان قد لا يساعد في وزن المنظومة، فيكون المخرَجُ من ذلك ذكر الأمثلة لإعطاء  
فرصة أكبر للتحرُّك في بحر القصيدة.

٥- لغة "لامية الأفعال": لا أستطيع القول بأنَّ لغة المنظومة سهلة يسيرة في متناول الجميع، فكلُّ من  
يقرأها للمرة الأولى يُحَسُّ بصعوبتها، لكنَّ الأمر الجميل في هذه اللغة أنَّه سرعان ما تزول عنها هذه  
الصعوبة، بكثرة القراءة والتمرين وبالأخص بعد الحفظ، مع أن هذا لا ينفي وجود عدة مواطن تكون لغتها  
سهلة يسيرة في متناول الطالب يفهمها من الوهلة الأولى، بل إنَّ ابن مالك قد ضَمَّن اللامية شرح كثير من  
المفردات، كما أنَّه قيَّد بعضها أيضا والتي تكون من قبل المشترك اللفظي لئلا تلتبس مع غيرها، ومن ذلك  
قوله<sup>(٣)</sup>:

١٥- وَ (أَل) لَمَعًا وَصَرَحًا (شَكَ) (أَبَّ) (وَشَدَّدَ) أَي عَدَا (شَقَّ) (حَشَّ) (عَلَّ) أَي دَحَلًا

فالفعل (أَل) من قبيل المشترك، فهو بمعنى لَمَعَ وَبَرَّقَ، ويكون بمعنى صَوَّت أيضا والمعنيان مرادان  
كلاهما، والفعل (شَدَّ) من قبيل المشترك أيضا فيكون بمعنى: اشتدَّ وأوثق وعدا؛ ولكل معنى تصريفه الخاص،  
فقيده بمعنى "عَدَا" لِيُعْلَمَ أَنَّ مضارعه يجيء بِضَمِّ العين فتقول "يشدُّ"، وهو ممَّا شدَّ بالضمِّ من المضاعف  
اللازم الذي قياسه كسر العين في المضارع.

(١) نفسه، ص ١١.

(٢) نفسه، ص ١٢.

(٣) ابن مالك، لامية الأفعال، ص ١٢.



وكذلك الفعل (غَلَّ)، قيده بمعنى دخل، ليحترز من (غَلَّ) المتعدي كما تقول: غَلَّ المتاعُ يغُلُّه غُلُولاً، أي: سرقه وأخفاه<sup>(١)</sup>.

والأمثلة في هذا كثيرة.

٦- حذف بعض الأبواب التي قد تشكل على المبتدئين: ومن ذلك مثلاً؛ حذفه لباب جموع التكسير، والنسب، والتصغير وغيرها، ومعلوم أن هذه الأبواب صعبة قد لا يحسنها الطالب في بداية أمره، بل قد تشوش عليه الفهم.

### الفرع الثاني: التيسير في "لامية الأفعال" من حيث المضمون:

لا شك أن المتن يُدرَس لأجل مضمونه، ومضمون اللامية من حيث إنه يحوي مُهمَّات علم التصريف، فإن له من الأهمية ما لهذا العلم، وقد تجلَّت مظاهر التيسير في مضمون اللامية في كثير من أبياتها، وسأحاول حصرها فيما يلي:

١- الاعتماد على القواعد الكلية للوصول إلى الجزئيات: وهذا أسلوب تعليمي معتمد في التدريس، وهو مناسب جداً للتفكير الإنساني، ويُسمَّى بالاصطلاح الحديث الأسلوب الاستنتاجي<sup>(٢)</sup>، حيث ينتقل ذهن الطالب من الكلِّيات ليطبِّقها على الجزئيات، وهذا قد صرَّح به ابن مالك في مقدمته حيث قال<sup>(٣)</sup>:

٣- وَبَعْدُ فَالْفِعْلُ مَنْ يُحْكِمُ تَصْرُفَهُ يَحْزُ مِنَ اللَّغَةِ الْأَبْوَابِ وَالسُّبُلَا

والمعنى: «إِنَّ مَنْ أَحْكَمَ عِلْمَ التَّصْرِيفِ حَوَى أَبْوَابَ اللُّغَةِ وَأَحَاطَ بِطَرَفِهَا... فالذي عرف الموازين والأقيسة أولاً ثم تتبَّع مواد اللغة نقلاً فهذا هو المُنْتَقِنُ الذي أَحْكَمَ عِلْمَ التَّصْرِيفِ وَحَازَ سَبِيلَ اللُّغَةِ»<sup>(٤)</sup>. فابن مالك رحمه الله قد تكفَّل للطالب الذي يُحْكِمُ تَصَارِيفَ الفِعْلِ ويحفظُ موادَّه بأنَّه يحوز من اللغة أبوابها وسبلها أي قواعدها الموصلة إليها.

ثم إن السامع لهذا كأنَّ نفسه تَشَوَّفُ إلى هذه المنزلة، ورغبته تزيد للوصول إليها، فيأتي الحلُّ التَّعْلِيمِيُّ الذي يُلبِّي هذه الرغبة من ابن مالك عند قوله<sup>(٥)</sup>:

<sup>(١)</sup> ينظر، مُجَدِّد بن عمر بحرق، فتح الأقفال وحل الإشكال، ص ١١٥.

<sup>(٢)</sup> مُجَدِّد علي الخولي، أساليب التدريس العامة، ط ١، سنة ٢٠٠٠، دار الفلاح للنشر والتوزيع، الأردن، ص

<sup>(٣)</sup> ابن مالك، لامية الأفعال، ص ١١.

<sup>(٤)</sup> مُجَدِّد بن عمر بحرق، فتح الأقفال، ص ١٩.

<sup>(٥)</sup> ابن مالك، لامية الأفعال، ص ١١.

٤- فَهَآكَ نَظْمًا مُحِيطًا بِالْمُهَمِّ وَقَدْ يَحْوِي التَّفَاصِيلَ مَنْ يَسْتَحْضِرُ الْجُمْلًا

أي: فهالك أيها الراغب في علم التصريف، الطالب للطرق الموصلة إلى إحكام اللغة نظماً يوصلك إلى مطلوبك «والمعنى: أن هذه المنظومة قد احتوت على المهم من علم اللغة وهو الأبنية والأقيسة التي يتوصل بها إلى حفظ أفرادها ورد كل نوع إلى أصله»<sup>(١)</sup>.

وهذا يقودنا إلى مظهر آخر من مظاهر التيسير وهو أن ابن مالك قد جمع في هذه المنظومة بين علم التصريف من خلال القواعد وعلم اللغة من خلال تطبيق هذه القواعد على أفرادها.

٢- **المزج بين علم التصريف واللغة:** فقد ذكر ابن مالك -رحمه الله- القواعد القياسية في التصريف، والطالب المحكم هذه القواعد يستطيع أن يلحق أي فعل أو اسم إذا طلب منه تصريفه بما يوافق القياس دون عناء، وبهذا يتحصّل لديه كم هائل من الكلمات، فيثري رصيده اللغوي، وقد ذكر الحضرمي هذه العلاقة بين التصريف واللغة تحت قاعدة عظيمة كما سماها -وهي كذلك- فقال: «إذا عرفت أمثلة المجرد استخرج منها أمثلة المزيد فيه وأمثلة المصادر واسمي الفاعل والمفعول منهما، فيتحصل من ذلك ما لا يحصى من الأمثلة.»<sup>(٢)</sup>.

مثال ذلك مضارع الفعل الرباعي، فإن القاعدة فيه محكمة، وهي كما قال ابن مالك<sup>(٣)</sup>:

٣٧- يَبْعُضُ (نَأْتِي) الْمَضَارِعَ افْتِتِحَ وَلَهُ ضَمٌّ إِذَا بِالرُّبَاعِي مُطْلَقًا وَصِلًا

فالمضارع يفتتح بحرف من حروف "نأتي"، «وحق الحرف المفتوح به أوّل المضارع الضمّ، إذا اتصل بفعل ماضيه رباعي مطلقاً؛ أي مجرداً كان كدحرج أو مزيد الثلاثي كأعلم وولى ووآلى؛ فتقول في المضارع: يُدْخِرُ وَيُعَلِّمُ وَيُوَالِي»<sup>(٤)</sup>، ثم إذا جئنا إلى قاعدة اسم الفاعل والمفعول من الرباعي وجدناها كما قال ابن مالك<sup>(٥)</sup>:

٥٨- وَبِاسْمِ فَاعِلٍ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثَةِ جِيءَ وَزَنَ الْمَضَارِعَ لَكِنْ أَوْلًا جُعِلَا

٥٩- مِيمٌ تُضَمُّ...

فالقاعدة في صياغة اسم الفاعل من غير الثلاثي سواء كان رباعياً أو خماسياً أو سداسياً، أن تأتي بوزن مضارعه -ومضارع الرباعي يكون ما قبل آخره مكسوراً دائماً- لكن يجعل في أوّله بدّل حرف المضارعة ميمًا مضمومةً، فنحصل على وزن اسم الفاعل، مثاله: أكرم، يُكْرَمُ، نقول في وزن اسم الفاعل منه "مُكْرِمٌ"،

(١) محمد بن عمر بحرق، فتح الأفعال، ص ٢١.

(٢) نفسه، ص ١٩.

(٣) ابن مالك، لامية الأفعال، ص ١٣.

(٤) محمد بن عمر بحرق، فتح الأفعال وحل الإشكال، ص ٢٠٦.

(٥) ابن مالك، لامية الأفعال، ص ١٤.

وقاتل، يُقاتِل، وزن اسم الفاعل منه "مُقاتِلٌ"... الخ. وإذا أردنا بناء اسم المفعول من الرُّباعي فإننا نفتح ما قبل آخر مضارعه، كما قال ابن مالك<sup>(١)</sup>:

٥٩- ... وَإِنْ مَا قَبْلَ آخِرِهِ فَتَحْتَ صَارَ اسْمَ مَفْعُولٍ ...

فاسم المفعول من المثاليين السَّابقين هو: "مُكْرَمٌ" بفتح الراء و "مُقاتِلٌ" بفتح التاء. وإذا أردنا صياغة المصدر من الرباعي، فإنَّ المصادر تتنوع بحسب أوزان الرباعي، ومعلوم أنَّ أوزان الرباعي أربعة، وهي: فَعْلَلٌ، فاعل، فَعَلٌ، أَفْعَلٌ. «ولِكُلِّ من هذه الأنواع مصدر مَقْيَسٌ لا يتوقَّفُ على سماع، وما سُمِعَ له من غير القياسي حُفِظ ولم يُقَسَّ عليه.»<sup>(٢)</sup>. فإذا أردت مصدر "فَعْلَلٌ" فله مصدران جمعهما ابن مالك في قوله<sup>(٣)</sup>:

٨٠- لِفَعْلَلٍ ائْتِ بِفَعْلَالٍ وَفَعْلَلَةٍ .....

«أي وائت بوزن المصدر من فَعْلَلٌ، وهو الرباعي المجرد كدحرج على فَعْلَالٍ بكسر الفاء، أو فَعْلَلَةٍ بفتحها، كدَحْرَجٍ ودَحْرَجَةٍ.»<sup>(٤)</sup>

وإذا أردنا مصدر "فَعْلَلٌ" فإن كانت لامه صحيحة جاء مصدره على "تَفْعِيلٍ" كما نقول في: صَرَفَ تَصْرِيْفًا، ووَحَّدَ تَوْحِيدًا، وسَبَّحَ تَسْبِيْحًا. أمَّا إذا كانت لامه معتلَّةً فإنَّ المصدرَ منه يكون على وزن "تَفْعِلَةٌ" كما نقول في: رَبَّى تَرْبِيَةً، وصَفَّى تَصْفِيَةً، ولَبَّى تَلْبِيَةً. وهو قول ابن مالك<sup>(٥)</sup>:

٨٠- ..... وَ(فَعْلَلٌ) اجْعَلْ لَهُ (التَفْعِيلِ) حَيْثُ خَلَا

٨١- مِنْ لَامٍ اعْتَلَّ لِلْحَاوِيَةِ (تَفْعِلَةٌ) الزَّمْ .....

إلَّا أنَّ وزن "تَفْعِلَةٌ" قد يأتي كذلك لفعل العاري من لام معتلَّةً مثل: جَرَّبَ تَجْرِبَةً بكسر الراء لا ضَمِّهَا كما هو مشهور على الألسنة، وبصَّرَ تبصرة، ودَكَّرَ تذكرة. وهذا مراد ابن مالك رحمه الله عند قوله<sup>(٦)</sup>:

٨١- ..... وَلِلْعَارِ مِنْهُ زَيْمًا بُدَلًا.

ونحن نرى أنه إذا أُحْكمت هذه القواعد وحُفِظت بحيث إنَّ الطَّالِبَ يستحضرها متى شاء، سهَّلَ عليه تصريف الأفعال، إذ إنَّ أبواب اللُّغة صارت مفاتيحها بيده، وسُبُلها صارت مُبَسَّرَةً له، وما عليه إلَّا الجِدُّ

(١) ابن مالك، لامية الأفعال، ص ١٤.

(٢) مُجَدِّد بن عمر بحرق، فتح الأفعال وحل الإشكال، ص ٢٥٧.

(٣) ابن مالك، لامية الأفعال، ص ١٥.

(٤) مُجَدِّد بن عمر بحرق، فتح الأفعال وحل الإشكال، ص ٢٥٩.

(٥) ابن مالك، لامية الأفعال، ص ١٥.

(٦) نفسه، ص ١٥.

والاجتهاد وهجر الكسل والرُقَاد، فإننا مهما ادّعينا من تيسير هذه العلوم فإنَّ التَّبُوغ فيها لا يكون إلا لمن شَمَّر عن ساعد الجِدِّ واستحضر الصِّدْق في الطَّلَب، مع ما يكون عليه من رصيد كاف من اللغة مكتسب، يجرزه من حفظ كلام الله ورسوله وأشعار العرب.

٣- **حصر الأفعال الشاذة:** رأينا أنَّ طريقة ابن مالك في الأفعال المقيسة، أنَّه يذكر القاعدة ويُحيل الطالب على المعاجم والقواميس ليتتبع موادَّها، أمَّا ما جاء من الأفعال على وجه الشُّذُوذ فقد حاول حصر موادَّه في المنظومة، وهذا لاشكَّ أنَّه عمل جليل يُيسِّر على الطالب عناءَ البحث في المعاجم والقواميس، فكأن ابن مالك يقول للطَّالِب: قد تكفَّلت لك بذكر الأفعال الشاذَّة التي خرجت عن القواعد التي ذكَّرتُ لك، وما عليك إلاَّ أن تحفظها.

ومن أمثلة ذلك قوله في مضارع فعل بالكسر، أنَّ القاعدة فيه فتح عين مضارعه كما قال<sup>(١)</sup>:

٦- ..... وَأَفْتَحَ مَوْضِعَ الْكَسْرِ فِي الْمَبْنِيِّ مِنْ فِعَالٍ

إلاَّ أنَّ عين مضارع فعل قد تكسر شذوذاً مع مجيء الأصل وعدمه<sup>(٢)</sup>. فالأول: في تسعة أفعال؛ وهي مجموعة في بيت واحد لابن مالك في قوله<sup>(٣)</sup>:

٧- وَجَهَانٍ فِيهِ مِنْ (احْسَبْ) مَعَ (وَعَزَّتْ) وَ(حَرَّتْ) (أَنْعَمَ) (يَسْتُ) (يَسْتُ) (أَوْلَهُ) (يَسِّنْ) (وَهَلَا)

فهذه الأفعال مما جاء بالوجهين؛ وجه مقيس وهو الفتح، ووجه شاذ وهو الكسر فتقول في "حَسِبَ": يحسب بالفتح، ويحسب بالكسر، وبهما جاءت القراءة. وهكذا مع باقي الأفعال.

والثاني في ثمانية أفعال وهي المجموعة في قول ابن مالك<sup>(٤)</sup>:

٨- وَأَفْرِدِ الْكَسْرَ فِيمَا مِنْ (وَرِثْ) وَ(وَلِيْ) (وَرِمَ) (وَرَعْتَ) (وَمَقَّتْ) مَعَ (وَفَقَّتْ حُلَا)

٩- (وَوَقَّتْ) مَعَ (وَرِي) الْمُحُّ أَحْوَهَا. ..

فهذه الأفعال مما جاء على الوجه الشاذ فقط، وهو كسر عين مضارعها، فتقول في مضارع وِثْ وولي وورم، يرث ويلي ويرم كلها بالكسر، وهكذا باقي الأفعال.

وقد تكرر صنيع ابن مالك هذا في عدَّة مواضع من اللامية اكتفيت بهذين الموضعين منها، ولا شكَّ أن محاولة الحصر والجمع وجه مهم من وجوه التيسير، وهو من أهمِّ الوسائل التعليمية أيضاً.

٤- **تجنُّب ذكر الخلاف في المسائل التصريفية:** لم يُشر ابن مالك إلى الخلاف في المسائل

(١) ابن مالك، لامية الأفعال، ص ١١.

(٢) بدر الدين مُجَدِّد بن مالك، شرح بدر الدين على اللامية، ص ٢٢.

(٣) ابن مالك، لامية الأفعال، ص ١١.

(٤) نفسه، ص ١١.

التصريفية إلا في مسألة واحدة، وهي فُتْحُ عَيْنِ المضارع إذا بُيِّنَ لغلبة المَفَاخِر<sup>(١)</sup>، وكانت عينه أو لامه حرفَ حَلْقٍ، مع أَنَّ الجمهور على ضَمِّهَا، لأنَّ غلبة المفاخر سبب من أسباب الضَّمِّ، فَتَضَمُّ عَيْنِ المكسور في المضارع المبني لغلبة المفاخر، كما في قولنا: سابقته فسبقته فأنا أسبُقه، وهذا إذا لم يكن هناك داعٍ للكسر، فإذا وُجِدَ الدَّاعِي فَإِنَّ عَيْنَ المضارع تُكْسَرُ، كما في قولنا: واعدني فأنا أَعِدُّهُ، وقالاني فأنا أَقْلِيه بمعنى أبغضه، وإلى هذا الخلاف أشار ابن مالك بقوله:

..... وهذا الحكم قد بدلا

والحكم هنا المراد به ضَمُّ عَيْنِ المضارع، قد أُعْطِيَ:

لِمَا لَبَدَّ مفاخرٍ، وليس له داعي لزوم انكسار العين نحو قلا

وَفُتِّحَ مَا حَرَفٌ حَلْقٍ غَيْرُ أَوَّلِهِ عَنِ الْكِسَائِيِّ فِي ذَا النَّوْعِ قَدْ حَصَلَا

وعدم ذكر المسائل الخلافية يحافظ على تركيز الطالب ويمنع تشتت ذهنه، فإذا استقرت القواعد عنده يُصَارُ معه إلى الخلاف، لِيُؤَيِّعَ من فهمه للمسائل، وتَتَّسِعَ دائرة النَّظَرِ عنده.

### المطلب الثالث: الصعوبات والمؤاخذات الموجودة في "لامية الأفعال":

لا يسلم عمل واحد من البشر من النقص والاضطراب، إلا أَنَّ أعمال النَّاسِ تتفاوت في النَّفَعِ والقبول، والمعصوم من عصمه الله، وقد ظهر لي من خلال دراستي لنظم "لامية الأفعال" بعض الصُّعُوبات التي أظنُّ أَنَّ كَلَّ مبتدئ في دراسة هذا النَّظْمِ يشعر بها، غير أنَّها ليست من الصعوبات التي تُنْقِصُ من قيمة المتن أو تحول بينه وبين تَعَلُّمِهِ أو تَعْلِيمِهِ، بل إنَّها من النوع الذي يَشْحَدُ الهِمَمَ وَيَقْوِي العزائمَ لِلظَّفَرِ بما في هذه المنظومة من فوائد، وَلِيَجِدَّ الطَّالِبُ ويجهدَّ ويصبرَ على ما يلاقي في سبيل ذلك. ومن هذه الصعوبات الموجودة نذكر:

١- بحر القصيدة: منظومة اللامية على البحر البسيط، والذي وزنه: مُسْتَفْعِلُنْ فَاعِلُنْ أربع مرات، وهذا البحر صعب في الحفظ بخلاف بحر الرَّجَزِ مثلا والذي تكثُرُ كتابةُ الأنظامِ على وزنه لتسهيل حفظها، وعُدَّ ابن مالك في هذا-والله أعلم- أَنَّ الصعوبة تفرض نفسها، فكثير من الأوزان قد لا يتحمَّلُها بحر الرَّجَزِ، وَعَهْدُنَا بابن مالك أَنَّهُ كثيرا ما ينظم على الرَّجَزِ كما فعل في الكافية والألفية وغيرها من الأنظام.

٢- استعمال الغريب والحوشي من الأوزان: لقد كان غرض ابن مالك في هذه المنظومة ذكر الأوزان الموجودة للكلمات، لذلك فَإِنَّ جمع هذه الأوزان لم يكن اختياريا وإنما كان على سبيل الاضطرار، فحاول ابن مالك حصر هذه الأوزان، وبما أَنَّ الرِّمْنَ قد تعيَّرَ، ونحن قد ابتعدنا كثيرا عن أزمنة الفصاحة، فكثير من

(١) غلبة المفاخر: هو أن يشترك اثنان في الفعل أو أكثر بقصد أن يغلب واحد منهم، فينسب الفعل للغالب.

هذه الأوزان لم يعد مستعملا، بل إنَّ اللسان صار لا يُطوع في نطقها، ومن ذلك ما ذكره ابن مالك في "باب أبنية الفعل المزيد فيه"<sup>(١)</sup>:

٣٠- ك(أَعْلَمَ) الْفِعْلُ يَأْتِي بِالزِّيَادَةِ مَعَ (وَالِي) وَ(وَالِي) (اسْتَقَامَ) (اخْرَجَمَ) (انْقَصَلَ)

٣١- وَ(أَفْعَلٌ) ذَا أَلِفٍ فِي الْحَشْوِ رَابِعَةً وَعَارِيًّا وَكَذَاكَ (اهْبِيحَ) (اعْتَدَلَا)

٣٢- (تَدَخَّرَجَتْ) (عَدَيْطَ) (اخْلَوْلَى) (اسْبَطَرَّ) (تَوَا) (لَى) مَعَ (تَوَلَّى) وَ(حَلْبَسَ) (سَنَبَسَ) اتَّصَلَا

٣٣- وَ(احْبَنْطَأَ) (اخْوَنَصَلَ) (اسْلَنَقَى) (تَمَسَكَنَ) (سَلَا) (قَلَسَتْ) (جَوْرَبَتْ) (هَرَوَلَتْ) مُزْجَلَا

٣٤- (زَهْرَقَتْ) (هَلَقَمَتْ) (رَهْمَسَتْ) (اَكْوَأَلْ) (تَرَهَدَ) (شَقْتُ) (اجْفَأَطَ) (اسْلَهَمَ) (قَطَرَنَ) الْجَمَلَا

٣٥- (تَرَمَسَتْ) (كَلْتَبَتْ) (جَلَمَطَتْ) وَ(عَلَصَمَ) تُمَّ مَ (اذْلَمَسَ) (اهْرَمَعَتْ) وَ(اعْلَنَكَسَ) انْتَجَلَا

٣٦- وَ(اعْلَوَطَ) (اعْتَوَجَجَتْ) (بَيْطَرَتْ) (سَبَلَبَ) (زَمَ) (لَقَ) اضْمَمَنَّ (تَسَلَقَى) وَاجْتَنَبَ حَلَلَا

فهذا الباب بأكمله سرُّد لأوزان المزيد فيه، ولم يعد مستعملا في زماننا منها إلا القليل، أما الباقي فبالإضافة إلى صعوبة حفظها فإنَّها عسيرة في الفهم أيضا، ومنها التادر جدا مثل (هلقم وترمس وجلمط واعنوجج واعلنكس واجفأط وترهشف وزهزق)<sup>(٢)</sup>، وكثيرا ما رأيت الطلبة يتذمرون إذا وصلوا لهذا الباب، لكنَّ هذه الصعوبة سرعان ما تزول بالنظر في الشرح والإقبال على المذاكرة، وهنا يظهر دور المُعَلِّم في التيسير، فيشرح الغامض ويحلُّ عُقْد الصَّعْب، فيصير الصعب سهلا والعسير يسيرا. ومن بين المؤاخذات الموجودة نذكر أيضا:

١- إهمال ابن مالك لبعض المباحث في التصريف: من أهمها الميزان الصرفي، فإنَّنا لا نجد له ذكرا ضمن أبواب اللامية ولا فصولها، وهو باب مُهِمٌّ لا يسع طالب التصريف جهله، وبالخصوص عند ذكر الأوزان المزيدة، لذلك فقد جرت عادة الشُّرَّاح أن يتبرَّغوا بشرح الميزان الصرفي عند باب أبنية المزيد فيه، كما فعل بحرق في الشرح الكبير<sup>(٣)</sup> وحمد بن مُجَدِّد الرائق في كتابه "فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال"<sup>(٤)</sup> وغيرهم.

(١) ابن مالك، لامية الأفعال، ص ١٣.

(٢) ينظر، مُجَدِّد بن مُجَدِّد الرائي، فتح المتعال، ص ١٣٧.

(٣) ينظر، مُجَدِّد بن عمر بحرق، فتح الأفعال وحل الإشكال، ص ١٧٢، ١٧٣.

(٤) ينظر، حمد بن مُجَدِّد الرائي، فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال، ص ٢٣٥.

ومن هذه المباحث المهمة أيضا في تصريف الأفعال، ذكر التّعديّ واللُّزوم وعلامات كلِّ منهما، لكنّ ابن مالك كان يكتفي بالإشارة إليها فقط، كما في قوله (١):

١١- وَضُمَّ عَيْنٌ مُعَدَّاهُ وَيَنْدُرُ ذَا كَسْرٍ كَمَا لَا زَيْمٌ ذَا ضَمٍّ اِحْتِمَالًا

ومن المباحث المتعلقة بالفعل أيضا توكيد الفعل، والفعل اللفيف وأحكامه، والفعل الجامد والمشتق وأحكامهما (٢)، ومباحث تخصُّ تصريف الأسماء وهي كثيرة جداً مثل أبنية الأسماء المجردة الثلاثية والرباعية والخماسية، والتذكير والتأنيث، وجمع التكسير، والمقصور والمنقوص والممدود، والتصغير، وألعلَّ ابن مالك لا حظَّ أن الحدّث ليس من دلالة هذه الأبواب فأعرض عنها (٣).

٢- إهمال ابن مالك لمعاني الأوزان: وهذا مبحث مهمُّ في تصريف الأفعال أيضا، إذ لا يحصل الغرض من الزيادة إلا بمعرفة المعنى المراد، لذلك فقد استدرك بحرق في الشرح الكبير على ابن مالك في باب أبنية المزيد فيه، وذكر معاني الصيغ الصرفية المزيدة، وكذلك فعل الحسن ولد الزين في التوشيح، فقد نظم هذه المعاني على بحر اللامية وقافيتها، مما يدل على أهمية هذا المبحث ومدى صلته بالتصريف.

٣- عدم استيعاب الأفعال الشاذة: لم يكن مرادُ ابن مالك من ذكر الشاذِّ من الأفعال مُجرَّد التمثيل، إذ كان يمكنه أن يكتفي بمثال أو مثالين في كل باب، لكنّه أراد حصر هذه الأفعال الشاذة، لذلك لمّا جاء الشُّراح بعده استدركوا عليه بعض الأفعال التي لم يحفظها أو أنّه ذهل عنها، كما فعل بحرق في الشُّرح الكبير، فقد قال: «فإني لما رأيت ابن مالك رحمه الله حصر في هذه المنظومة ما جاء شاذًّا من مضارع فعل المكسور على يَفْعَل بالكسر كيَحْسِبُ، ومن اللازم المضاعف مضمومًا، ومن مُعَدَّاه مكسورًا، تتبعت مواد العربية من الصحاح والقاموس وغيرهما فظفرت بأشياء من الشاذِّ لم يحفظها ابن مالك رحمه الله في البابين وغيرهما، فزدتهما على ما أوردتهن لتكمل الفائدة» (٤).

### المطلب الرابع: اللامية والتعليلية

إنَّ محاولة إدراج مادّة من المواد العلمية في برنامج من البرامج الدراسية، يحتاج إلى تفكير منهجي، يراعي جميع الجوانب المتعلقة بالتدريس، ولا يكفل هذا إلاّ السَّيرُ وفق خطة تعليمية تربوية، تكون بمثابة وسيلة لتنظيم منهج دراسي خاص بتدريس هذه المادّة وللوصول إلى الأهداف التعليمية المرجوة، بدءًا بمراعاة حال

(١) ابن مالك، لامية الأفعال، ص ١٢.

(٢) ينظر، حمد بن محمَّد الراقي، فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال، ص ١٣٨.

(٣) نفسه، ص ١٣٨.

(٤) محمَّد بن عمر بحرق، فتح الأفعال، ص ١٣.

المتعلم الذي يُعدُّ محورَ هذه العملية وذلك من خلال تهيئة نفسيًا، وشحذ همته لتلقي هذا العلم الذي يُقال له عنه أو يُحَيَّلُ إليه أنه صعب، ثم يراعى له الوقت الكافي للمشاركة والتفاعل داخل القسم، فإذا انسأقت نفسه لذلك ورغبت فيه، فإنَّ العملية التعليمية ستسهل على المُعلِّم.

وبالنسبة لنظم اللامية فإنه وكما سبق بيانه في الفصل الأول، يُحَبِّدُ قراءةً متن نثري قبله، يكون بمثابة التمهيد للدخول في نظم اللامية، بحيث يكون الطالب قد تصوَّر علم التصريف، وأخذ بعض القواعد المنتورة، وتمرن كذلك على مصطلحات هذا العلم، فإذا حفظ اللامية، اجتمع في ذهنه ما كان منشورًا من قبل، وسهل عليه استحضاره متى شاء، وبصياغة رفيعة أيضا.

وقد يستغرب مثل هذا الاقتراح ضمن المنهاج الدراسي اليوم، لأنَّ تدريس الأنظمة يُنظَرُ إليه اليوم على أنه من طرق التدريس التقليدية، والتي قد تجاوزها الزمن! لكنَّ الحقيقة بخلاف ذلك، فإنَّ النظريات اللغوية الحديثة لا تتعارض مع هذه الطرق، بل يمكن الجمع بينها بأسهل ما يمكن، وقد سبق الحديث عن الطريقة القياسية في تعليم العربية وأنها عبارة عن انتقال تفكير الطالب من القواعد الكلية إلى الجزئيات<sup>(١)</sup>، وهذه الطريقة وإن كانت تسميتها حديثة إلا أن العمل جار بها من قديم، «وقد ظنَّ البعض أن الطريقة القياسية تعود إلى عصر النهضة في البلاد الأوروبية، كأثر من آثار الممارسة في اللغتين اليونانية واللاتينية لكن التاريخ يروي لنا أن هذه الطريقة عميقة في ممارسة تعليم اللغة في التاريخ العربي الإسلامي، وخاصة في كتاب سيويه، وكتب ابن عقيل، وشذور الذهب، والأشموني<sup>(٢)</sup>، وكذلك كتب ابن مالك، فإن الطريقة القياسية هي السائدة فيها، خصوصا في منظوماته كالألفية ولامية الأفعال.

وهذه الطريقة متبعة في التدريس وفق النظرية البنوية أيضا، ويكون «المدخل في تدريس اللغة- وفق هذه النظرية- هو شرح النظام النحوي والصرفي (البنية العميقة) ثم الانطلاق من هذه المعاني النحوية وقواعدها إلى المهارات اللغوية الأخرى والتطبيق عليها من خلال الألفاظ والجمل والأمثلة والشواهد والنصوص.. الخ وهو ما نسميه حاليا بالطريقة القياسية في تعليم العربية للناطقين بها وطريقة النحو والترجمة في مجال تعليم العربية لغير الناطقين بها»<sup>(٣)</sup>

وتدريس منظومة اللامية يمكن أن يكون وفق هذه الطريقة أو غيرها من الطرق الموجودة، فإنَّ طريقة التدريس ترجع في الأصل إلى المعلم أو الأستاذ الذي يختارها وفق ما يناسب الطلبة الذين بين يديه.

<sup>(١)</sup> ينظر، سعد علي زاير، إيمان إسماعيل عايز، مناهج اللغة العربية وطرائق تدريسها، ط ١، سنة ١٤٣٥ هـ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص ٢٧٠.

<sup>(٢)</sup> علي أحمد مذكور، تدريس فنون اللغة العربية، ط ١، سنة ١٤٢٧ هـ، دار الفكر العربي القاهرة، ص ٥٦.

<sup>(٣)</sup> نفسه، ص ٥٥.



## خاتمة

كما سبق بسطه في هذين الفصلين، يمكننا أن نستخلص عدّة نتائج حول هذه القضية المهمة جدا ألا وهي قضية "تيسير علم التصريف"، ومن هذه النتائج :

- ١- يجب التفريق بين مستويين اثنين من علم التصريف : مستوى علمي ومستوى عملي.
  - ٢- ليست المشكلة في علم التصريف في حدّ ذاته، ولا في العربية في حدّ ذاتها، وإنما الصعوبة التي نتحدّث عنها هي ما كانت من جهة عرض المادّة التعليمية وطريقة تلقّي الناشئة لها.
  - ٣- التيسير مطلب ضروري، ودواعيه موجودة ولا تزال قائمة.
  - ٤- عملية التيسير لا بد أن تخضع لعدة ضوابط، وهذه الضوابط يجب أن يراعى فيها أقطاب العملية التعليمية بداية من المادّة التعليمية الصّرفية إلى المُعلّم مع مراعاة أحوال المُتعلّم.
  - ٥- يعتبر الشّعور التعليمي من أهم وسائل التيسير القديمة والحديثة، لما له من خصائص في سرعة الحفظ وثباته عند المتعلمين.
  - ٦- جهود ابن مالك في تيسير علم التصريف جهود جبّارة، ساعد فيها عدّة عوامل ترجع في أغلبها إلى قوّة ابن مالك العلمية وميراثه الذي خلفه في علوم العربية.
  - ٧- تجلّي مظاهر التيسير في نظم لامية الأفعال لابن مالك، ومكانته التعليمية.
  - ٨- الارتباط المباشر بين التيسير والتعليمية، وأنّ التيسير يأتي في سقف مطالب التّعليم.
- وفي الأخير فإنّه مهما ادّعينا وجود أسباب التيسير، ومهما بلغنا في التيسير الغاية فإنّ العامل الأساس لسير العملية التّعليمية يبقى هو المُتعلّم، فإذا تهيّأ لهذا المُتعلّم الأسباب، وتحققت عنده الرّغبة في تعلم التصريف، مع بذل الجهد والصبر والاصطبار فإنّه سيظفر بهذا العلم لا محالة بعد توفيق الله سبحانه وتعالى، وفي هذا المعنى يقول ابن هشام الأنصاري النحوي<sup>١</sup> :

ومن يَصْطَبِرِ لِلْعِلْمِ يَظْفَرِ بِنَيْلِهِ      ومن يَخْطُبِ الحَسَنَاءَ يَصْبِرِ على البَذْلِ  
ومن لا يُذِلُّ النَّفْسَ في طَلَبِ الغَلَا      يسيرا يعيش دَهْرًا طَوِيلًا آخَا ذُلًّا



### قائمة المصادر والمراجع

- (١) ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، ت جبرجستراسر، ط١، سنة ١٤٢٧هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ٢، ص ١٨١.
- (٢) ابن خلدون، المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، ت خليل شحادة، ط٣، سنة ١٤٠٨هـ، دار الفكر، بيروت.
- (٣) ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، دت، ط١، ١٤١٧هـ، مكتبة لبنان.
- (٤) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ت محي الدين عبد الحميد، ط ٢٠، ١٤٠٠هـ، دار التراث، القاهرة.
- (٥) ابن مالك، الفوائد المحوية في المقاصد النحوية، ت وداد يحيى الال(رسالة ماجستير)، سنة ١٤٠٦هـ، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- (٦) ابن مالك، ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ت سليمان إبراهيم البلكي، دار الفضيلة، القاهرة.
- (٧) ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف، ت محمد عثمان، ط١، ١٤٣٠هـ، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.
- (٨) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ت محمد كامل بركات، ط١، سنة ١٣٨٧هـ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، بيروت.
- (٩) ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ت شوقي ضيف، دار المعارف.
- (١٠) أبو البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ت عبد الإله النبهان، ط١، سنة ١٤١٦هـ، دار الفكر - دمشق.
- (١١) أبو العرفان محمد بن علي الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ط١، ١٤١٧هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- (١٢) أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، ت محمد علي النجار، ط١، المكتبة العلمية.
- (١٣) أبو الفتح عثمان بن جني، المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، (إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين)، ط١، ١٣٧٣هـ، دار إحياء التراث القديم.

- (١٤) أبو بكر عبد القاهر الجرجاني، المفتاح في الصرف، ت علي توفيق الحمّد، ط ١، سنة ١٤٠٧ هـ، مؤسسة الرسالة - بيروت.
- (١٥) أحمد بن الشيخ مُجَدِّد الزرقا، شرح القواعد الفقهية، ط ٢، ١٤٠٩ هـ، دار القلم، دمشق.
- (١٦) أحمد بن فارس أبو الحسن، الصحاحي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ط ١، ١٤١٨ هـ، مُجَدِّد علي بيضون، لبنان.
- (١٧) أحمد بن مُجَدِّد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ت نصر الله عبد الرحمن نصر الله، ط ١، مكتبة الرشد، الرياض.
- (١٨) أحمد بن مُجَدِّد المقرئ، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، ت إحسان عباس، ط ١، سنة ١٩٩٧ م، دار صادر، بيروت.
- (١٩) أحمد فؤاد باشا، في فلسفة العلم والتنمية الحضارية، ط ١، سنة ٢٠١٨ م، روابط للنشر وتقنية المعلومات، مصر.
- (٢٠) بحرق الحضرمي، فتح الأقفال وحل الإشكال، ت عمار بن خميسي، ط ١، سنة ١٤٣٥ هـ، دار ابن حزم، بيروت.
- (٢١) بدر الدين مُجَدِّد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكنايني، تَذَكُّرُ السَّامِعِ وَالْمُتَكَلِّمِ فِي أَدَبِ الْعَالَمِ وَالْمُتَعَلِّمِ، ت مُجَدِّد مرابي، مكتبة اليسر، الجزائر.
- (٢٢) بدر الدين مُجَدِّد بن عبد الله الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ت مُجَدِّد أبو الفضل إبراهيم، ط ١، ١٣٧٦ هـ، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، بيروت.
- (٢٣) بدر الدين مُجَدِّد بن مالك، شرح بدر الدين علي لامية الأفعال، ت عمار بن خميسي، ط ١، سنة ١٤٢٦ هـ، دارا بن حزم، بيروت.
- (٢٤) حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دت، دط، سنة ١٩٤١ م، إحياء التراث العربي، بيروت.
- (٢٥) حسان بن عبد الله بن مُجَدِّد الغنيمان، المنظومات النَّحْوِيَّة وَأَثَرُهَا فِي تَعْلِيمِ النَّحْوِ.
- (٢٦) حسن بن زين، الطرة شرح لامية الأفعال، ت عبد الرؤوف علي، ط ١، سنة ١٤١٧ هـ.
- (٢٧) الحسن بن قاسم المرادي، شرح الألفية لابن مالك، ت فخر الدين قباوة، ط ١، ١٤٢٨ هـ، دار المعارف للطباعة والنشر، بيروت.

- (٢٨) حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب، ت عبد المقصود محمد عبد المقصود (رسالة الدكتوراه)، ط ١، سنة ١٤٢٥ هـ، مكتبة الثقافة الدينية.
- (٢٩) الحسن ولد الزين، الطرة بخياطة وترشيح الشيخ محمد سالم ولد عدود، ت عبد الحميد الأنصاري، دار الكتاب العلمية، بيروت.
- (٣٠) الحسين بن المنصور بالله القاسم بن محمد بن علي اليمني، آداب العلماء والمتعلمين، دت، ط ١.
- (٣١) الحسين بن مسعود البغوي، معالم التنزيل في تفسير القرآن، ت محمد عبد الله النمر - عثمان جمعة ضميرية - سليمان مسلم الحرش، ط ٤، سنة ١٤١٧ هـ، دار طيبة للنشر والتوزيع.
- (٣٢) حسين نجاة، طرائق تدريس النحو العربي لدى طلبة اللغة العربية وآدابها، مجلة أقلام الهند (العدد الثالث، يوليو-سبتمبر ٢٠١٩).
- (٣٣) حمد بن محمد الرائقي الصعيدي المالكي، فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال، ت إبراهيم بن سليمان البعيمي، ط ١، سنة ١٤١٧ هـ، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العددان (١٠٥، ١٠٦).
- (٣٤) خير الدين الزركلي، الأعلام، دت، ط ١٥، سنة ٢٠٠٢، دار العلم للملايين، بيروت.
- (٣٥) سعد الدين مسعود التافتازاني، شرح تصريف العزي، ت وحيد قطب، دار التوفيقية للتراث.
- (٣٦) سعد الدين مسعود التفتازاني، شرح تصريف العزي، ت وحيد قطب، ط ١، سنة ١٤٣٣ هـ، دار التوفيقية للتراث، القاهرة.
- (٣٧) سعد علي زاير، إيمان إسماعيل عايز، مناهج اللغة العربية وطرائق تدريسها، ط ١، سنة ١٤٣٥ هـ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
- (٣٨) سيبويه، الكتاب، ت عبد السلام محمد هارون، ط ٣، سنة ١٤٠٨ هـ، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- (٣٩) السيد أحمد الهاشمي، جواهر الأدب في أدبيات وإنشاء لغة العرب، ت لجنة من الجامعيين، ط ٢٧، دت، مؤسسة المعارف، بيروت.

- (٤٠) السيوطي، بغية الوعاة، ت مُجَّد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، سنة ١٣٩٩ هـ، دار الفكر، بيروت.
- (٤١) شمس الدين الدَّهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ت بشار عَوَّاد معروف، ط١، سنة ٢٠٠٣م، ج١٥، دار الغرب الإسلامي، بيروت .
- (٤٢) شمس الدين السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، دت، دط، دار الجيل، بيروت.
- (٤٣) صالح آدم بيلو، حول الشعر التعليمي، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- (٤٤) صلاح الدين الصفدي، الوافي بالوفيات، ت أحمد الأرنؤؤوط وتركبي مصطفى، ط١، سنة ١٤٢٠هـ، دار إحياء التراث، بيروت.
- (٤٥) عباس حسن، النحو الوافي، ط٣، دت، دار المعارف، مصر.
- (٤٦) عباس محمود العقاد، أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، ط٨، ١٣٩٠ هـ، دار المعارف، القاهرة
- (٤٧) عبد الحق لونس، ألفية ابن مالك وتيسير النحو، مجلة إشكالات، العدد ٢
- (٤٨) عبد الرحمن الحاج صالح، أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية، مجلة اللسانيات، الجزائر، ع٤٤، ١٩٧٣-١٩٧٤ م.
- (٤٩) عبد الرحمن بن حسن حَبَنَكَّة، البلاغة العربية، ط١، سنة ١٤١٦هـ، دار القلم، دمشق.
- (٥٠) عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي، تيسير الكرمي الرحمن في تفسير كلام المنان، ت عبد الرحمن بن معلا اللويحق، ط١، سنة ١٤٢٠هـ، مؤسسة الرسالة.
- (٥١) عبد الشكور معلم عبد فارح، تقريب لامية الأفعال لابن مالك، ط١، سنة ١٤٤٠هـ، دار العلم، القاهرة.
- (٥٢) عبد العليم براهيم، تيسير الإعلال والإبدال، مكتبة غريب، الفجالة، مصر.
- (٥٣) عبد الكرم خليفة، تيسير العربية بين القديم والحديث، ط١، ١٤٠٧هـ، منشورات مجمع اللغة العربية الأردني.
- (٥٤) عبده الراجحي، التطبيق الصرفي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر-بيروت-، دط، دت

- (٥٥) عبده الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية، دار النهضة العربية، بيروت.
- (٥٦) عثمان بن عمر ابن الحاجب، الشافية في علم التصريف، ت حسن أحمد العثمان، ط١، سنة ١٤١٥هـ، المكتبة المكية - مكة.
- (٥٧) علي أحمد مذكور، تدريس فنون اللغة العربية، ط١، سنة ١٤٢٧هـ، دار الفكر العربي القاهرة.
- (٥٨) علي بن علوي الشهري؛ أسباب ترجيحات ابن مالك النحوية في شرح التسهيل (رسالة ماجستير)، سنة ١٤٣٥هـ، جامعة أم القرى، مكة.
- (٥٩) عمرو بن بحر أبو عثمان الجاحظ، البيان والتبيين، ط١، ١٤٢٣هـ، دار ومكتبة الهلال، بيروت.
- (٦٠) غريب عبد المجيد نافع، ألفية ابن مالك منهجها وشروحها، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد ٦٥-٦٦.
- (٦١) غنيم غانم عبد الكريم الينعاوي، ابن مالك اللغوي (رسالة ماجستير)، جامعة الملك عبد العزيز، مكة المكرمة.
- (٦٢) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ت مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، ط٨، سنة ١٤٢٦هـ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.
- (٦٣) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، من مقال "تيسير مباحث النحو والصرف" لسامي عوض، م (٧٣).
- (٦٤) مُجَّد ابن مالك الطائي الجباني، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ت مُجَّد كامل بركات، ١٣٨٧هـ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر.
- (٦٥) مُجَّد ابن مالك الطائي، إيجاز التعريف في علم التصريف، ت (مُجَّد المهدي، عبد الحي عمار سالم)، ط١، ١٤٢٢هـ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.
- (٦٦) مُجَّد ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ت عبد المنعم أحمد هريدي، ط١، ١٤٠٢هـ، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة.
- (٦٧) مُجَّد ابن مالك، لامية الأفعال، ت عمار بن خميسي، ط١، سنة ١٤٢٦هـ، دار ابن حزم، بيروت.

- (٦٨) مُجَدِّد ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف، ت مُجَدِّد عثمان، ط١، سنة ١٤٣٠هـ،  
مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة
- (٦٩) مُجَدِّد ابن منظور الإفريقي، لسان العرب، دت، ط٣، ١٤١٤هـ، دار صادر،  
بيروت.
- (٧٠) مُجَدِّد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، سنة ١٩٨٤م.
- (٧١) مُجَدِّد بن أبي القاسم السجلماسي، مفتاح الأقفال ومزيل الإشكال عما تضمنه مبلغ  
الآمال من تصريف الأفعال، ت مُجَدِّد الناصري، دار الكتب العلمية، بيروت.
- (٧٢) مُجَدِّد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، ت يوسف الشيخ مُجَدِّد، ط٥، سنة ١٤٢٠هـ،  
المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا.
- (٧٣) مُجَدِّد بن الحسن الرضي الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، مع شرح شواهد للعالم  
الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزنة الأدب، ت مُجَدِّد نور الحسن، مُجَدِّد الزفزاف، مُجَدِّد  
محي الدين عبد الحميد، ١٣٩٥هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- (٧٤) مُجَدِّد بن عبد الله بن مالك، شرح الكافية الشافية، ت عبد المنعم أحمد هريدي، ط١،  
سنة ١٤٠٢هـ، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة  
والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ج١، ص٣٧. (مقدمة المحقق).
- (٧٥) مُجَدِّد بن مصطفى الخضري الشافعي، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن  
مالك، دار الفكر للنشر والتوزيع.
- (٧٦) مُجَدِّد عبد الحي عمار، من ذخائر ابن مالك في اللغة مسألة من كلام الإمام مالك في  
الاشتقاق، ط١، ١٤١٩هـ، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.
- (٧٧) مُجَدِّد عبد الخالق عضيمة، المغني في تصريف الأفعال، ط٢، ١٤٢٠هـ، دار الحديث،  
القاهرة.
- (٧٨) مُجَدِّد علي الخولي، أساليب التدريس العامة، ط١، سنة ٢٠٠٠، دار الفلاح للنشر  
والتوزيع، الأردن.
- (٧٩) محمود عبد الكريم نجيب، ابن مالك ناظم العربية، مجلة إحياء التراث العربي، العدد ٩٨،  
سنة ١٤٢٦هـ.
- (٨٠) محي الدين عبد الحميد، دروس التصريف، ط٢، ١٤١٦هـ، المكتبة العصرية.

- (٨١) مهدي بن علي آل ملحان، الترتيب الصرفي في المؤلفات النحوية والصرفية إلى أواخر القرن العاشر الهجري، مجلة جامعة ام القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وادابها، م ١٣، ع ٢١، ١٤٢١هـ.
- (٨٢) النقره كار، شرح الشافية في التصريف خ، المكتبة الأزهرية.





## فهرس المحتويات

إهداء.....	٣
شكر وتقدير.....	٤
مقدمة.....	٥
الفصل الأول : تيسير علم التصريف، الدواعي والضوابط.....	٩
المبحث الأول :علم التصريف، تعريفه وأهميته.....	١٠
المطلب الأول: تعريف علم التصريف لغة واصطلاحاً.....	١٠
المطلب الثاني: تقسيم التصريف.....	١٣
المطلب الثالث: أهمية علم التصريف.....	١٥
المبحث الثاني: دواعي وضوابط تيسير علم التصريف.....	١٩
المطلب الأول: مفهوم التيسير وما يقاربه من المصطلحات.....	١٩
المطلب الثاني: دواعي التيسير لعلم التصريف:.....	٢٢
المطلب الثالث: ضوابط التيسير لعلم التصريف.....	٣٧
الفصل الثاني: مظاهر تيسير علم التصريف في "لامية الأفعال".....	٤٢
المبحث الأول: جهود ابن مالك في التيسير.....	٤٣
المطلب الأول: ترجمة ابن مالك.....	٤٣
المطلب الثاني: دور ابن مالك في التيسير.....	٤٨
المطلب الثالث: مؤلفات ابن مالك الميسرة في التصريف.....	٥٤

المبحث الثاني: مظاهر التيسير في نظم "لامية الأفعال" .....	٥٧
المطلب الأول: التعريف بمنظومة "لامية الأفعال" .....	٥٨
المطلب الثاني: مظاهر التيسير في النظم: .....	٦٢
المطلب الثالث: الصعوبات والمؤاخذات الموجودة في "لامية الأفعال": .....	٦٩
المطلب الرابع: اللامية والتعليلية .....	٧١
خاتمة .....	٧٣
قائمة المصادر والمراجع .....	٧٤
فهرس المحتويات .....	٨١